



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

**دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي
واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل
دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري**

(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة)

**إشراف الدكتور
محي الدين حمزة**

**إعداد الباحث
محمد نور كرمه**

**Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Accounting Department**



**The Role of Financial Analysis in Raising the Efficiency of Banking
Business and Making Credit and Financing Decisions
An Empirical Study on the Commercial Bank of Syria**

(A Thesis Presented for a Master's Degree in Accountancy)

**Supervised by
Dr. Mouhee Al-Dien Hamzah**

**Presented by
Muhammad Nour Karmeh**

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في المحاسبة

والتي أعدها الطالب محمد نور عبد الوهاب كرمه بعنوان:

دور التحليل المالي في رفع كفاءة العمل المصرفي واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

شكلت لجنة الحكم من السادة الأساتذة:

- الأستاذ الدكتور اسماعيل اسماعيل - عضواً

الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق

- الأستاذ الدكتور محي الدين حمزة - عضواً ومشرفاً

الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق

- الأستاذ الدكتور راغب الغصين - عضواً

المدرس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة دمشق

أجيزت بتاريخ 2010-2-1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وما توفيقي إلا بالله)

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدي ووالدتي أمد الله بعمرهم
إلى أخوتي وأخواتي حفظهم الله
إلى أصدقائي و زملائي وفقهم الله
إلى أساتذتي الأكارم زادكم الله من نعمه

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على نعمه، فالحمد لله تعالى أولاً وأخيراً حمداً كثيراً طيباً كما يحب ويرضى.
بعد ذلك لا يسعني إلا أن أنسب الفضل لأهله، فبكل الوفاء وصادق العرفان والامتنان أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي القدير الدكتور محي الدين حمزة الذي تكرم بالأشراف على هذه الدراسة، والذي كان له بالغ الأثر في استكمال هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الأكارم أعضاء لجنة المناقشة الدكتور إسماعيل إسماعيل والدكتور راغب الغصين على تفضلهم بتحكيم هذا العمل المتواضع وتقديم الملاحظات التي ساهمت في اغناؤه.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأكارم في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد الذين كان وما زال لهم الفضل علي بما أمدوني به من علومهم ومعارفهم.

و أخيراً أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لكل من كان له جهد في سبيل إتمام هذا العمل، فله مني كل الشكر والتقدير.
والله ولي التوفيق.

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ت	شكر وتقدير
ث	فهرس المحتويات
خ	فهرس الجداول
د	ملخص الدراسة
الإطار العام للدراسة	
1	مقدمة الدراسة
1	مشكلة الدراسة
2	فروض البحث
2	أهداف الدراسة
2	أهمية الدراسة
3	منهجية الدراسة
3	فترة ونطاق الدراسة
3	مصادر بيانات الدراسة
4	الدراسات السابقة
الفصل الأول: المصارف التجارية والعمل المصرفي	
14	المبحث الأول: المصارف التجارية وكفاءة العمل المصرفي
14	ماهية المصارف التجارية وأهميتها
15	وظائف المصارف التجارية
16	مصادر الأموال في المصرف التجاري واستخداماتها
22	توظيفات واستخدامات الأموال في المصارف التجارية
24	أسس توظيف موارد المصرف التجارية
27	الكفاءة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف التجارية
32	المبحث الثاني: الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية
32	الائتمان المصرفي ماهيته وأهميته
34	مزايا وسلبيات الائتمان المصرفي

36	أنواع التسهيلات الائتمانية
42	العوامل المحددة لقدرة البنوك في خلق الائتمان
44	معايير منح الائتمان
52	أسس منح التسهيلات الائتمانية
54	المخاطر الائتمانية
58	التسهيلات الائتمانية المتعثرة: مفهومها وأسبابها وانعكاساتها
59	مفهوم تعثر القروض المصرفية
60	أسباب تعثر القروض المصرفية
66	الآثار السلبية للتسهيلات الائتمانية المتعثرة
68	الضوابط الأساسية التي تساعد على الحد من مخاطر الائتمان
الفصل الثاني: التحليل المالي: تعريفه، استخداماته، أدواته	
71	المبحث الأول: التحليل المالي- وظائفه – أهدافه
71	تعريف التحليل المالي
72	أهمية التحليل المالي
73	الجهات المستفيدة من التحليل المالي
74	تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته
76	خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتحليل المالي
81	مصادر المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي
91	المحاسبة الخلاقة (الإبداعية) وسبل التحوط منها عند التحليل المالي
96	معايير التحليل المالي
98	معايير الأداء في التحليل المالي للمصارف
100	المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي
100	أدوات التحليل المالي
102	النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي
103	أولاً- نسب السيولة
106	ثانياً- نسب الربحية
109	ثالثاً – نسب النشاط
113	رابعاً- نسب الهيكل المالي
116	خامساً- نسب السوق
118	النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية على المصرف التجاري السوري	
122	لمحة عن المصرف التجاري السوري
123	رأسمال المصرف التجاري السوري
124	أهداف ومهام المصرف التجاري السوري
125	الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري
129	شروط منح التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري السوري
132	الوثائق والمستندات المطلوبة من أجل الحصول على القروض
134	شروط خاصة بمنح القروض
135	وقف وإلغاء التسهيلات المصرفية
136	التحليل المالي للقوائم المالية للمصرف التجاري السوري
141	مصادر أموال المصرف التجاري السوري
145	استخدامات موارد الأموال لدى المصرف التجاري السوري
148	التحليل الأفقي والعمودي لحساب الأرباح والخسائر
154	النسب المالية المشتقة من القوائم المالية المنشورة للمصرف التجاري السوري
158	النتائج
159	التوصيات
161	المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	توزع فروع المصرف التجاري في المحافظات	123
2	قائمة المركز المالي للمصرف التجاري خلال فترة الدراسة 2004 حتى 2008	137
3	معدلات نمو بنود قائمة المركز المالي على اعتبار سنة 2004 سنة أساس بالاعتماد على التحليل الأفقي المستند لرقم قياسي	138
4	معدلات نمو بنود قائمة المركز المالي بالنسبة للسنة السابقة لكل سنة بالاعتماد على التحليل الأفقي النسبي	139
5	الوزن النسبي لكل بند من قائمة المركز المالي إلى مجموع القائمة	140
6	توزع الودائع بالمصرف التجاري السوري حسب نوع القطاع	142
7	استثمارات المصرف ومساهماته في المؤسسات المالية	147
8	حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة	148
9	معدلات نمو بنود حساب الأرباح والخسائر على اعتبار سنة 2004 سنة أساس بالاعتماد على التحليل الأفقي المستند لرقم قياسي	149
10	معدلات نمو بنود حساب الأرباح والخسائر بالنسبة للسنة السابقة لكل سنة بالاعتماد على التحليل الأفقي النسبي	150
11	الوزن النسبي لكل بند من حساب الأرباح والخسائر إلى مجموع فئة البند	151
12	نسبة القروض إلى ودائع المصرف التجاري السوري	154
13	نسب هيكل التمويل	155
14	نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة	156
15	معدل العائد على الموجودات	156
16	معدل العائد على حقوق الملكية	157

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى استخدام المصرف التجاري السوري - باعتباره من أهم المصارف العامة الرائدة في القطاع المصرفي في سورية - لأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي على اعتبار أن الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وارتقائه. وفي ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم اتخاذ قرار منح الائتمان على أسس سليمة.

بالإضافة لذلك تناولت الدراسة تطور موارد المصرف التجاري السوري واستخداماته لهذه الموارد خلال فترة الدراسة التي امتدت من سنة 2004 لغاية سنة 2008. وقد جاءت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية، شمل الفصل الأول والثاني على الجزء النظري من الدراسة بينما شمل الفصل الثالث على الدراسة التطبيقية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

- لا يعتمد المصرف على نظام محدد وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكومية، وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.
- إن المصرف التجاري السوري يركز في الدرجة الأولى على الضمانات، بينما تعتبر الضمانات بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان.
- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة وذلك من خلال أرصدة النقد المرتفعة لدى صندوق المصرف المركزي.
- لا يقوم المصرف التجاري بطلب أي بيانات أو معلومات دورية عن العميل وذلك على الرغم من أهميتها للتأكد من استمرار قدرة العميل على التسديد، والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها.
- لم يعتمد المصرف التجاري السوري على ركائز وعناصر السياسة الائتمانية مجتمعة (الشخصية - المقدرة المالية - رأس المال - الظروف المحيطة - الضمانة)، والاعتماد على معيار الملكية بدلا من معيار الكفاءة.

- غياب استخدام التحليل المالي والنسب المالية في التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري على الرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية وسلامة قراراتها الائتمانية.
- انخفاض نسبة الاستثمارات المالية والمساهمات وخاصة في القطاع الخاص.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث بأنها تساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي لدى المصرف التجاري السوري من حيث اتخاذ قرارات الائتمان ومن جهة الاستخدام الأفضل لموارد المصرف التجاري. ومن أهم هذه التوصيات:

- ضرورة دراسة محتوى السياسات الائتمانية في المصارف التجارية من وقت لآخر وإجراء التغييرات المطلوبة وبما تتلاءم مع تعليمات المصرف المركزي.
- يجب أن يعتمد متخذ قرار منح الائتمان على المعلومات والبيانات التي يتم الوصول إليها من خلال الاستعلام المصرفي عن طالب الائتمان ودراسة الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة وبالصناعة أولاً ومن خلال التحليل المالي ثانياً من أجل الوصول إلى قرار ائتماني سليم.
- إلزام طالبي التسهيلات الائتمانية بإعداد وتقديم بيانات مالية دورية حقيقية وصحيحة بحيث تكون مدققة من قبل محاسبين قانونيين.
- أن تسعى إدارة المصرف التجاري إلى زيادة التوظيفات المالية على اعتبار أن هناك نسبة سيولة عالية موجودة في صندوق المصرف ولدى المركزي.
- تدريب الموظفين على الفهم الأعمق للقوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية والالتزام بتطبيقها في قرارات الإقراض المصرفي نظراً لازدياد أهميتها.
- ضرورة تطبيق المصرف لأنظمة فعالة في مراقبة الائتمان ومتابعته بعد عملية المنح.
- ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بالعمل على تنويع استثماراته من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.
- الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات لدى المصرف التجاري السوري ورفع كفاءة العاملين فيها بما يمكنه من إعداد الدراسات الاقتصادية والمصرفية بكفاءة عالية وحتى تكون هذه الدراسات أداة مساعدة في مجال صياغة السياسات واتخاذ القرارات الائتمانية في المصرف.
- أن يكون القرار الائتماني للمصرف مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني.

- زيادة مستوى تأهيل العاملين في الائتمان المصرفي وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال.
- يجب أن يتسع دور المصرف التجاري السوري من كونه ممول إلى دور تنموي واستشاري للمشروع الذي سيقوم بتمويله.
- الاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة عند اتخاذ قرارات الائتمان.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من دور وتأثير فعال في تنمية وإدارة عجلة الاقتصاد المحلي والعالمي، وفي مختلف الأصعدة والميادين التنموية والاستثمارية، وذلك من خلال جمع الأموال بالاعتماد على وسائل وقنوات مختلفة وإعادة توظيف هذه الأموال بما يتناسب مع أهداف المصرف ومتطلبات التنمية، وبما يضمن له الاستمرار والنمو.

ويتوقف نجاح المصارف على عوامل عدة منها كفاءة هذه المصارف في توظيف مواردها المالية والتي تمثل الودائع معظمها، بالإضافة إلى نجاح إدارة الائتمان في إستراتيجيتها الائتمانية، حيث يعتبر الائتمان المصرفي أهم الفعاليات المصرفية في هذه الصناعة بل من أكثر أدواتها حساسية، حيث لا يتوقف تأثيره على مستوى المصرف وحسب، وإنما يرتبط مباشرة بالاقتصاد الوطني لذا يتوجب على القائمين وصناع القرار في القطاع المصرفي الدقة في اتخاذ القرار الائتماني ومن الجدير ذكره أن نجاح إدارة الائتمان في إستراتيجيتها الائتمانية لا يتوقف على نجاحها في اتخاذ القرار بمنح العملاء الائتمان المصرفي وإنما في قدرتها على متابعة الائتمان والتأكد من قدرة العميل على التسديد عندما يحين موعد الاستحقاق، وفي استقرار مجموعة المشاكل الهيكلية التي قد تحيط بالعمل والتنبؤ بأي حالة تعثر يتعرض لها العميل.

ويعتبر التحليل المالي تاريخياً وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين والتي شهدت فترة الكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد زادت أهمية التحليل المالي في عصرنا الحاضر باعتباره أداة مهمة من أدوات تقييم الأداء التي تساعد على الحكم على سلامة السياسات المالية و التشغيلية والاستثمارية في المنشآت وكفاءة إدارة الموارد المتاحة. وتعتبر المصارف التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة، خاصة في اتخاذ قرارات الائتمان، وتقييم كفاءة إدارة الموارد المالية المتاحة.

مشكلة الدراسة:

يؤدي المصرف التجاري في سورية دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال قيام المصرف بقبول الودائع والمدخرات وإعادة استثمارها أو القيام بإقراضها إلى باقي قطاعات الاقتصاد السوري.

ويحتل المصرف التجاري السوري كأحد أهم المصارف الحكومية مكانة كبيرة داخل الجهاز المصرفي السوري.

لذلك فإن القيام بتحليل مالي مناسب سوف يكون له الأثر الكبير في الحصول على المعلومات اللازمة والتي تعد الأساس في سياسة الإقراض المعمول فيها أثناء منح الاقتراض.

وتكمن مشكلة البحث في القصور الحاصل في عملية التحليل الائتماني وفي الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان ولا بد من التعرف على أوجه القصور في عملية منح الائتمان بالإضافة إلى مدى استخدام التحليل المالي في عمليات دراسات كفاءة إدارة المصرف لموارده المالية ودراسة مدى تطور مصادر أموال المصرف واستخداماته.

فروض البحث:

- 1- هناك قصور في استخدام أدوات التحليل المالي في عملية منح الائتمان من قبل المصرف التجاري السوري.
- 2- تعتمد عملية منح التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري السوري بالدرجة الأولى على الضمانات فقط.
- 3- هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية ومصادر الأموال الداخلية في مجال الإقراض في المصرف التجاري السوري.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى عدد من الأهداف أهمها:

- 1- بيان أهمية التحليل المالي في الحصول على المعلومات اللازمة لعملية منح القرار الائتماني.
- 2- تحديد مدى كفاءة عملية التحليل الائتماني في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري السوري.
- 3- تحديد الأهمية النسبية لكل بند من بنود قائمة المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر.
- 4- دراسة تطور مصادر موارد المصرف التجاري المتاحة واستخداماته لهذه الموارد، ودراسة تطور كل من إيراداته ونفقاته وذلك خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية موقع المصارف في الاقتصاد ومن قدرة هذه المصارف في التأثير على الفعاليات الاقتصادية وبالتالي على النمو الاقتصادي بشكل عام. وتتبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى المصارف أمراً في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما تأتي أهمية الدراسة من المؤشرات التي يقدمها التحليل المالي والتي تساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بمنح التسهيلات الائتمانية حيث يعتمد نجاح أي قرار ائتماني بشكل أساسي على دراسة المعلومات المالية الخاصة بالعميل حتى لا تتكبد المصارف أي خسائر مالية قد تؤدي إلى حدوث خلل في وضعها المالي أو مواجهتها لعقبات عند تحصيل القروض الممنوحة. ومن هذه المؤشرات النسب المالية التي تساهم في ترشيد قرارات منح الائتمان وبالتالي تساهم في التقليل من العقبات والمشاكل التي تتعرض لها المصارف التجارية المانحة للتسهيلات الائتمانية. لذلك فمن الضروري دراسة المؤشرات التي يمكن من خلالها ضمان سلامة عملية منح الائتمان.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إعداد البحث على منهجين هما المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي:

- 1- المنهج الاستنباطي: وذلك اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة ومراجعة المراجع والأدبيات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث من كتب ومجلات ومنشورات وتقارير بما يخدم أغراض البحث.
- 2- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي تناولت عملية منح الائتمان المصرفي في المصرف التجاري السوري والإجراءات المتبعة في ذلك بالإضافة إلى عملية التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للمصرف.

فترة ونطاق الدراسة:

تشتمل فترة الدراسة على الفترة الممتدة من عام 2004 لغاية 2008 وهذه الفترة تراكمت مع فترة دخول المصارف الخاصة لقطاع الصناعة المصرفية في سورية. كما تم خلال هذه الفترة زيادة رأسمال المصرف التجاري السوري من أربعة مليارات ليرة سورية إلى سبعة مليارات ليرة سورية أي زيادة بنسبة 16,500% .

مصادر بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات من المصادر التالية:

- 1- التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري.
- 2- الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري على شبكة الانترنت.
- 3- النشرات الإحصائية والنشرات الربعية لمصرف سورية المركزي.
- 4- المقابلات الشخصية مع موظفي مديرية التسليف ومديرية المخاطر.

الدراسات السابقة:

1- دراسة حسين (1982)⁽¹⁾:

ركزت الدراسة على الأركان الرئيسية للتسهيلات الائتمانية، وقد أوضحت هذه الدراسة أن القرار الائتماني يكون سليماً إذا ما تم التركيز على الوثائق التي يطلبها البنك من العملاء قبل إقراضهم، والاستعلام عن العملاء، ودراسة الأوضاع المالية لهم، وتقييم الضمانات والكفالات التي يقدمها العملاء، ودراسة الغاية أو الغرض من القروض المطلوبة.

وخلص الباحث إلى أنه إذا أخذت كل معاملة قرض دورها الطبيعي في الدراسة ستكون نتائجها طبيعية وبأدنى درجات المخاطرة... وبعبكس ذلك تكون النتائج ذات مخاطر عالية على البنوك المقرضة، كما دعت الدراسة إلى عدم مركزية التسهيلات الائتمانية وحصرها وتركزها في عدد محدود من العملاء ومن المناسب أن يتم إتباع أسلوب التجربة والتدرج في منح التسهيلات.

2 - دراسة عطية (1990)⁽²⁾:

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج لمعرفة المتغيرات المتعددة التي تؤثر على عملية اتخاذ قرار الائتمان في البنوك التجارية، ويبين هذا النموذج أن قرار منح التسهيلات الائتمانية للوحدات الاقتصادية يعتمد على خمس متغيرات وهي:

- 1 - التحليل المالي للقوائم المالية للوحدة الاقتصادية.
- 2 - السياسة الائتمانية للبنك.
- 3 - الوضع الاقتصادي والتضخم.
- 4 - القيود القانونية لعملية الائتمان.
- 5 - الحكم الشخصي وتقديرات المسؤولين عن قرار الائتمان في البنك التجاري.

3 - دراسة عميرة (1992)⁽³⁾:

وقد هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية للمصارف للتعرف على كفاءتها وأدائها ومدى قدرتها على استخدام وتوظيف الأموال المتاحة لها في خدمة الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- 1 - إن زيادة المنافسة بسبب إنشاء مصارف جديدة أدى إلى منح المصارف لقروض عالية رفعت من مخاطر الوفاء حيث كانت مخصصات الديون المشكوك فيها عالية جداً.

(1) حسين. محمود، أسس منح التسهيلات الائتمانية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، كانون الثاني، 1982.

(2) عطية. سليمان، نموذج الائتمان في البنوك التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1990.

(3) عميرة. تغريد صلاح الدين، كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي 1979-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1992.

2- زاد التعثر في المصارف وذلك بسبب ضعف الرقابة من المصرف المركزي على المصارف في بعض السنوات.

وقد أوصت الدراسة بالتالي:

1- أن تعمل المصارف على تنقية الموجودات وتعلن بوضوح عن حجم القروض المشكوك في تحصيلها وتضع برنامج واضح للتخلص منها لزيادة الثقة فيها.

2- عدم الاستمرار بشكل متصاعد في معدلات السيولة لأنها تخفض من الربحية وتزيد الركود الاقتصادي.

3- تطوير وتطوير تقنية المعلومات وأنظمتها باعتبارها أهم الوسائل للسيطرة على النفقات واستعمالها في خدمة قرارات المصرف الائتمانية والاستثمارية.

4- دراسة العبادي (1995)⁽¹⁾:

أوضحت هذه الدراسة أن أسباب تعثر القروض في القطاع المصرفي الأردني يرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هي مجموعة العوامل المتعلقة بالمصرف المقرض ومجموعة العوامل المتعلقة بالعميل المقترض ومجموعة العوامل المتعلقة بالبنك المركزي الأردني.

وقد قام الباحث بتوزيع استبيانته بحث على عينة مكونة من 250 موظفاً في أقسام التسهيلات الائتمانية لدى ثمانية بنوك تجارية أردنية، واعتمد الباحث في تحديد أسباب التعثر على وجهة نظر العاملين في البنوك فقط دون غيرهم، وقد بينت الدراسة أن من أهم أسباب التعثر سوء إدارة البنك وتردي أنشطة المقرض وعدم كفاءة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وأظهرت الدراسة أن مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالبنك احتلت المرتبة الأولى بين المجموعات الثلاثة لأسباب التعثر ثم تلتها الأسباب المتعلقة بالمقرض وأخيراً الأسباب المتعلقة بالبنك المركزي. واقتُرحت الدراسة بعض التوصيات التي تساعد في تخفيض حدة مشكلة الديون المتعثرة في البنوك التجارية، منها الاهتمام بالتدريب، وتحديد سياسات ائتمانية واضحة ومكتوبة والقيام بالدراسة الائتمانية وفق الأسس العلمية وزيادة الاهتمام بقيام البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك وتطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بعمل البنوك.

5- دراسة مطر (1996)⁽²⁾:

أظهرت هذه الدراسة أن التحليل المالي التقليدي للقوائم المالية التي يقدمها العميل المقترض للبنك لا يصلح لقرارات الائتمان طويل الأجل، فعند تحليل الميزانية يولي محلل الائتمان اهتمامه بنسب السيولة والرفع المالي معتبراً أن ارتفاع نسب السيولة من جهة وانخفاض نسب الرفع من جهة

(1) العبادي. محمد عيسى، تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك المدرجة في سوق عمان المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995.

(2) مطر. محمد، أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 1996.

أخرى مؤشراً جيداً لانخفاض مخاطر الائتمان، ويُنظر إلى أن رأس المال العامل بمثابة الاحتياطي الذي يمكن للعميل الاعتماد عليه في تسديد ما عليه من التزامات مالية، ورأى الباحث أن هذا التحليل يفيد بالنسبة لقرارات الائتمان قصير الأجل، أما إذا كانت القروض طويلة الأجل، فإن الأمر يتطلب دراسة وتحليلاً للصناعة التي ينتمي إليها العميل المقترض وكذلك دراسة وتقييم عناصر الاقتصاد الكلي كالتضخم والقوانين والتشريعات الاستثمارية، والقوانين الضريبية وأسعار العملات وغيرها. وخلص البحث إلى أن المنهج التقليدي للتحليل الائتماني يعاني من قصور كبير يستوجب اقترانه بمنهج التحليل الاستراتيجي الذي يركز على الظروف البيئية للعملاء.

6 - دراسة الشطي (1996)⁽¹⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت البنوك التجارية تعمل على تقييم مخاطر الائتمان لعملائها، وإلى قياس مدى كفاءة إدارات هذه البنوك في عملية تقييم مخاطر الائتمان ومتابعته، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى تحليل البنوك لنواحي التقييم الائتماني منخفض، الأمر الذي يدل على أن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك في الأردن غالباً غير موضوعية بسبب عدم إتباعها الأسس العلمية المستخدمة في أدبيات الائتمان المصرفي مما يؤدي إلى زيادة احتمالية تعرض هذه البنوك إلى مخاطر الائتمان، كما أظهرت الدراسة أن هناك فروقاً بين البنوك في مجال تحليل نواحي التقييم الائتماني باستثناء تحليلها لسمعة العميل حيث لم تكن هناك فروق جوهرية بين البنوك في هذا المجال، وأظهرت الدراسة عدم وجود علاقة بين حجم النشاط المصرفي ومدى تحليل البنوك لنواحي التقييم الائتماني في عملية تقييم المقترضين، وكذلك عدم وجود علاقة بين مدى تحليل البنوك لنواحي التقييم وبين مخاطر الائتمان المصرفي. وقد اقترحت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: ضرورة تبني البنوك التجارية سياسات ائتمانية تعتمد الأسس والمعايير العلمية المتبعة في عمليات الإقراض وذلك لضمان موضوعية هذه السياسات، وأن تقوم البنوك بانتقاء المقترضين القادرين على السداد من خلال التحليل الجيد والكافي لأوضاعهم بما يمكن البنوك من بناء محفظة ائتمانية جيدة، وضرورة توعية إدارات البنوك التجارية إلى ضرورة إتباع الأسس والأساليب العلمية في مجال الائتمان.

7 - دراسة كعدان (1997)⁽²⁾:

أكدت الدراسة على خصوصية عملية الرقابة وتقييم الأداء بالنسبة لقطاع المصارف وذلك نظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها المصارف من حيث طبيعة نشاطاتها وتميز أعمالها بالإضافة إلى

(1) الشطي. علي سليمان، تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.

(2) كعدان. حسان، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية من المصرف التجاري السوري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1997.

طبيعة مصادر أموالها وأوجه استخدامها وكذلك تميّز قطاع المصارف عن غيره من القطاعات من ناحية خضوعه للإشراف الرقابي من قبل جهات خارجية متعددة.

وافترضت الدراسة أن عملية الرقابة وتقييم الأداء تعتبر أداة مناسبة لتحليل نشاط القطاع المصرفي ووضع الأسس الملائمة لرفع كفاءة أدائه بشكل مستمر.

وتناولت الدراسة عملية الرقابة وتقييم الأداء والأدوات والوسائل المستخدمة في الرقابة وتقييم الأداء واعتبرت أنه في حال اعتماد الموازنة التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء فإنه يتم تقييم الأداء من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج وفق الموازنة التقديرية ويتم من خلال هذه المقارنة الكشف عن الانحرافات وتحليل أسبابها ومحاسبة المسؤولين والعمل على محاولة تلافيها في المستقبل، أما إذا كانت الأداة المستخدمة هي محاسبة التكاليف فإنه يتم تقييم الأداء من خلال مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية، أما إذا كانت الأداة المستخدمة هي التحليل المالي فإنه يتم مقارنة النسب المالية مع نسب مالية موضوعة مسبقاً. وفي النهاية تم اقتراح نظام لتقييم الأداء لكي يتطابق مع خصوصية القطاع المصرفي، وهذا النظام يتضمن تطويراً لكل جانب من جوانب أدوات تقييم الأداء من (موازنة تخطيطية – محاسبة تكاليف – تحليل مالي).

وفي النهاية أوصت الدراسة على أهمية تطبيق أساليب التحليل المالي ونظام محاسبة التكاليف وبخاصة التكاليف المعيارية كأداة هامة ومساعدة في تقييم الأداء.

8 - دراسة العواوده (1998) (1):

قام الباحث بتحليل العلاقة ما بين مستوى السيولة وحجم التسهيلات الائتمانية في البنك العربي وخلصت الدراسة إلى وجود آثار لجملة من العوامل المستقلة على تحديد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة ومن هذه العوامل نسبة السيولة الفعلية ، سعر إعادة الخصم ، الناتج القومي الإجمالي ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1 - ارتفاع نسبة السيولة لدى البنك العربي عما كانت عليه في بداية عام 1976 وهذا يفسر بأن البنك كان متشدداً جداً في منح التسهيلات الائتمانية إما بسبب أزمة الخليج وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بالمنطقة ، وإما بسبب عودة المغتربين من الخليج وحصول البنك العربي على نصيب كبير من ودائعهم .

2 - إن درجة استجابة البنوك التجارية للطلب المحلي على الائتمان تعتمد على نسب السيولة الفعلية المتوفرة لديها وكلفة الائتمان وعلى حجم الناتج القومي الإجمالي .

3 - هناك علاقة موجبة بين نسبة السيولة الفعلية وحجم التسهيلات الائتمانية فزيادة نسبة السيولة بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بمقدار 3.7% .

(1) العواوده. ولید، تحلیل العلاقة بین مستوى السيولة و بین حجم التسهيلات الائتمانية للبنك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارة، جامعة آل البيت، المفرق، 1998 .

9 - دراسة هنلي (1999)(1):

تناول الباحث في دراسته أهم النسب المستخدمة في تقييم أداء وكفاءة المصارف التجارية حيث أشار إلى أن نسبة العائد على الموجودات تعد من أفضل النسب المستخدمة في المقارنة بين ربحية المصارف التجارية ، وفي حال تساوي هذه النسبة لدى عدد من المصارف يتم استخدام معدل العائد على حقوق الملكية كأداة تصنيف ثانوية. ورأى الباحث بأن أداء مصرف معين في سنة واحدة لا يعكس طبيعة أدائه بأي حال من الأحوال، ومن هنا يجب أخذ متوسط المؤشرات (النسب) المالية لفترة زمنية تصل لخمس سنوات.

وفيما يتعلق بأداء المصارف الأمريكية ، فقد أشار الباحث إلى أن هذه المصارف استطاعت أن تحقق في عام 1996 أعلى عائد على الموجودات في تاريخها ، كذلك ارتفعت الكفاءة التشغيلية للمصارف التجارية الأمريكية نتيجة لزيادة ربحيتها وازدياد الدخل من الرسوم وانخفاض نفقاتها ، كما أشار الباحث بأنه على الرغم من التحسن الكبير في ربحية وكفاءة المصارف التجارية الأمريكية ، إلا أن مخصصات خسائر القروض قد ازدادت في عام 1996 بنسبة 29% ، بينما بقيت نسبة المخصصات إلى القروض في أدنى مستوى لها منذ عام 1987 ، ويعود سبب ذلك إلى قيام المصارف بتغطية جزء من ديونها المتعثرة بدل من رصد مخصصات لهذه الديون ، كما أشار الباحث إلى أن معدل نمو الودائع في عام 1996 كان قريباً إلى نصف مستواه في عام 1995، والسبب في ذلك يعود إلى أن المستثمرين استثمروا المزيد من موجوداتهم في أسهم الشركات وصناديق الاستثمار.

10 - دراسة معلا وظاهر (1999)(2):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد البنوك على معايير موضوعية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، ومن ثم تحديد المعايير المستخدمة والأهمية النسبية لكل منها، وخلصت الدراسة إلى أن قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية يتم وفق أسس ومعايير مالية وتسويقية واقتصادية وإدارية وقانونية، وإن تطبيق إدارات البنوك لهذه المعايير يساعد في التخفيف من درجة المخاطر التي تتضمنها عملية منح الائتمان.

وقد اشتملت الدراسة على عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تبني إدارات البنوك لعدد من المعايير المالية والتسويقية والاقتصادية والقانونية تم ذكرها بشكل مفصل في الدراسة، وضرورة إيلاء المعايير المالية أهمية أكبر في الدراسات الائتمانية، لأن مجموعة المعايير المالية حظيت باهتمام قليل كما ظهر من خلال الدراسة، وضرورة عدم اعتماد البنوك في قراراتها الائتمانية على موضوع الضمانات العقارية فقط.

(1) هنلي. كلود ، أرقى المصارف أداءً ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، عمان، المجلد السابع، العدد الثالث، 1999 .

(2) معلا. ناجي وظاهر. أحمد، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية: دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد السادس، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، 1999.

11 - دراسة المومني (2000)⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى تشخيص العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المصرفية في البنوك الأردنية مع ترتيب هذه العوامل على وفق أهميتها، ومن ثم إيجاد العلاقة بين هذه العوامل والتعثر المصرفي، وقد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرة تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في البنوك عينة الدراسة، وتبين أن معظم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة يمكن أن تزول في حال قيام البنوك عينة الدراسة بكتابة وصياغة سياسات ائتمانية واضحة ومدرسة، وقد لخصت الدراسة أهم العوامل المؤثرة التي تساهم في حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة بما يأتي:

- 1 - عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة بحيث يمكن إتباعها في البنوك عينة الدراسة.
- 2 - عدم قيام البنوك بزيارة ميدانية للمشاريع المنوي تمويلها قبل منح القرض للعميل.
- 3 - زيادة حالات التجاوزات والمخالفات من قبل موظفي التسهيلات الائتمانية التي تزداد عندما لا يقومون بإجراء عمليات تحليل للقروض قبل منحها للعميل.
- 4 - عدم القيام بدراسة وافية لمصادر السداد وكفايتها لدى المقترض.
- 5 - عدم قدرة بعض البنوك على التعامل مع النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.
- 6 - تركيز بعض البنوك على الضمانات وعدم معرفة الغرض من التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل العميل.
- 7 - لا تقوم البنوك بتقديم تمويل إضافي وقت الحاجة.

12 - دراسة لطفي (2002)⁽²⁾:

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة أهم المصادر التي يعتمد عليها مسؤولي الإقراض والائتمان في المصارف الأردنية من أجل الحصول على المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض وكذلك هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان استخدام تلك المصادر يختلف باختلاف بعض العوامل مثل اختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان، أو اختلاف فترة الخبرة العملية لهم، وأوضحت الدراسة أن مسؤولي الائتمان في البنوك التجارية يولون أهمية بالغة لكافة المعلومات التي اعتبرها الباحث ضرورية لاتخاذ القرار الائتماني، ومنها البيانات المالية للمقترض والمعلومات المتعلقة به والدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالقطاع الذي يعمل بها المقترض، وكذلك النشرات الحكومية والإحصائيات، والبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلة الشخصية للمقترض

(1) المومني. منذر، التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية: أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس بعد المائة، العدد السادس، 2000.

(2) لطفي. منير موسى، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الأول، 2002.

والزيارات الميدانية التي يقوم بها موظفي الائتمان. وأظهرت الدراسة أن أهمية استخدام مصادر المعلومات لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي لمسؤولي الائتمان الأمر الذي يشير إلى وجود سياسات ائتمانية غير مرنة في مجال استخدام المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني، فمن المتوقع أن يكون مسؤولي الائتمان الذين يحملون المؤهلات العلمية العالية قادرين على تطوير نظم المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات الائتمانية ويعملون على تنويع مصدرها، وربما يكون ذلك ناجماً عن وصول البنوك إلى تطبيق أسس وإجراءات عمل مستقرة ليست بحاجة إلى تطوير مستمر، وهذا بدوره يؤدي إلى نمطية المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الائتمان بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية.

وقد تضمنت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: ضرورة أن تراعي تعليمات الإفصاح المالي حاجة مستخدمي البيانات المالية بشكل عام ومسؤولي الائتمان بشكل خاص، وضرورة تطوير تقارير مدققي الحسابات لتكون أكثر شمولية، وكذلك ضرورة زيادة وعي مسؤولي الائتمان بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير المحاسبة الوطنية والدولية.

13 - دراسة زوباري (2005)⁽¹⁾:

وقد هدف البحث إلى بيان أهمية ممارسة المصارف التجارية للأنشطة غير التقليدية إلى جانب الأنشطة التقليدية ولاسيما في سوريا، وتوضيح تأثير قيام المصارف بالأنشطة غير التقليدية على سوق الأوراق المالية من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة في السوق المالي، وذلك من خلال عرض لأهم الأنشطة غير التقليدية التي تقوم بها المصارف. وقد أوصت الدراسة فيما يخص المصرف التجاري السوري إلى توسيع الدور الاستثماري للمصرف التجاري السوري من خلال الاستفادة من تجربة البنك العربي وذلك من خلال:

أ - إنشاء صناديق استثمارية متنوعة.

ب - توفير آليات استثمار بديلة عن العمليات التقليدية كالتأجير التمويلي.

ج - إدارة أموال العملاء وتقديم الاستشارات الاستثمارية لاسيما وأن معظمهم قد لا يمتلك الوقت الكافي، أو المعرفة الخاصة باتجاهات السوق المالي والخدمات المصرفية.

د - توفير الكوادر القادرة على التعامل بأدوات استثمارية جديدة وحديثة وهي المشتقات المالية.

14 - دراسة الشرجي (2006)⁽²⁾:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى اعتماد إدارات القروض في البنوك التجارية اليمنية على القوائم المالية المقدمة من الشركات طالبة الاقتراض، بالإضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لتلك

(1) زوباري. ريم، التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف (دراسة مقارنة بين البنك العربي في الأردن والمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2005.

(2) الشرجي. جمال عبد الواسع، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006 .

القوائم من وجهة نظر متخذي قرارات الإقراض في تلك البنوك. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

- 1- استمرار محلي ومديري الإقراض في البنوك التجارية اليمنية على الاعتماد على الضمانات المادية كمؤشر أساسي ورئيسي في تقييم الجدارة الائتمانية للشركة طالبة الإقراض.
- 2- استمرار محلي الإقراض في البنوك التجارية اليمنية باستخدام النسب المالية كلاً على حدة على الرغم من إخفاقاتها في التنبؤ بالوضع المالي للشركة الحالي والمستقبلي، لكونها لا تعكس كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركة، أو الأنشطة المختلفة لها، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها أداة تحليلية لتقييم الأداء الكلي للشركة.
- 3- عدم الاعتماد على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك اليمنية، الأمر الذي ترتب عليه تعثر القروض، نتيجة لاتخاذ قرارات إقراض خاطئة.
- 4- إن عدم الثقة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، حمل إدارات الإقراض في البنوك التجارية اليمنية جهداً كبيراً وتكاليف باهظة، فضلاً عن التأخير في اتخاذ قرارات الإقراض. لأنه في مثل هذه الحالات تلجأ الإدارات إلى وسائلها الخاصة للوقوف على مدى مصداقية القوائم المالية للشركة طالبة الإقراض.

15- دراسة العريبيد (2007)⁽¹⁾:

هدفت الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2005 اعتماداً على البيانات المالية لتلك الفترة كما هدفت الدراسة إلى تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة هذه القروض وتقديم المساهمة العلمية المناسبة من خلال جملة من المقترحات والتوصيات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة:

- 1- إن الديون المتعثرة في المصرف الصناعي تحتل أهمية نسبية عالية مقارنة بإجمالي موجودات المصرف، مما يدل على وضع سيء لعملية منح التسهيلات الائتمانية وهذا سيؤثر سلباً في سيولة المصرف وربحيته.
- 2- تبين أن هناك عدم اهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الممولة بقروض المصرف الصناعي بالشكل المطلوب، حيث كان يكتفي المصرف بالضمانات الشخصية والعينية فقط كمقابل لسداد القروض في حال تعثرها.
- 3- على الرغم من إدراك المصرف لخطورة الضمانات الشخصية واعتماده الضمانات العينية في السنوات الأخيرة لمعالجة الديون المتعثرة، لكنه لم يلاحظ أي تحسن في تخفيض الديون المتعثرة.

(1) العريبيد. نضال، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني والعشرين، العدد الثاني، 2007.

4- تبين الدراسة محدودية عملية الاستعلام عن الجدارة المالية للعميل والاعتماد المبالغ فيه والمفرط على الضمانات كأساس لمنح القروض، وعدم الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ والكشف المبكر عن الديون المتعثرة.

5- تبين الدراسة أن المصرف الصناعي يؤدي دوراً سلبياً تجاه العملاء من خلال الطريقة في احتساب معدلات الفائدة، حيث انتقل إلى طريقة احتساب الفائدة على أساس معدلات الفائدة الحقيقية ولكن بعد تعثر الديون.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1- على إدارة الائتمان في المصرف الصناعي أن تمنع تحول الائتمان إلى دين متعثر من خلال المتابعة الميدانية والمستمرة لأعمال العميل ودراسة التقارير المالية المقدمة من العميل والاستفادة من المؤشرات المالية للتنبؤ باحتمال تعثر العملاء.

2- الاهتمام بتحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً من خلال قيام إدارة الائتمان بإعادة تقييم الضمانات العينية باستمرار ومتابعة القروض بعد منحها، للتأكد من ارتباطها بالغرض الذي منحت من أجله.

3- على المصرف الصناعي إعادة جدولة الديون المتعثرة، بإعداد برنامج جديد لسداد المديونيات بإطالة أجل التسديد، بحيث يسمح بخفض قيمة المدفوعات المسددة وذلك وفقاً للإمكانيات المالية للعميل والتدفقات النقدية المتوقعة من أنشطته.

الفصل الأول

المصارف التجارية والعمل المصرفي

المبحث الأول: المصارف التجارية وكفاءة العمل المصرفي.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: المصارف التجارية وكفاءة العمل المصرفي

ماهية المصارف التجارية وأهميتها:

تقوم المصارف التجارية بالعديد من الأنشطة التي تؤثر على باقي القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني، فالمصارف التجارية من المنشآت المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وهي بهذا المفهوم تعد وسيطاً بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون إلى الأموال.(1)

وتُعرّف البنوك التجارية على أنها البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطط التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.(2)

وتُعرّف المصارف التجارية بأنها تلك المصارف التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية ولاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع الموارد الأخرى للمصرف في الاستثمار كلياً أو جزئياً بالإقراض أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون.(3)

كما تُعرّف المصارف التجارية من خلال تعريف وظائفها بأنها إحدى مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل بالنقود بأشكالها المختلفة، ويكون عملها الأساسي وبصفة معتادة قبول الودائع بأنواعها المختلفة لاستعمالها في عمليات مصرفية استثمارية تمويلية سواء داخلية أم خارجية، ويندرج تحت هذا خصم الأوراق التجارية، شراء وبيع الأوراق المالية، منح القروض والمتاجرة بالعملات الأجنبية، والمعادن الثمينة وغيرها مما يقضي به العرف على أنه من أعمالها، ساعية في ذلك إلى تنمية الادخار والاستثمار، مراعية تقديم أقصى وأفضل ما يمكن تقديمه لعملائها من خدمات مصرفية متطورة بأقل تكلفة ممكنة.(4)

وتهدف المصارف التجارية إلى تعظيم أرباحها، حيث يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها المصارف التجارية، وتكمن أهمية الأرباح للمصارف التجارية كونها المصدر الأساسي لنيل ثقة المودعين والدائنين في المصرف إضافة إلى أن الأرباح تُمكن المصارف من زيادة احتياطياتها وبالتالي قدرة أكبر على مواجهة الخسائر غير المتوقعة كما وإنها أحد الوسائل

(1) هندي. منير، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 7.

(2) أبو قحف. عبد السلام، حنفي. عبد الغفار، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993، ص 26.

(3) عبد الله. خالد أمين، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 35.

(4) الشراح. رمضان وآخرون، البنوك التجارية، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، 1993، ص 21.

المهمة لزيادة حقوق الملكية، ويعتمد دخل البنك على مقدار الفائدة المتحققة من القروض، فالنسبة الأكبر من أرباح المصاريف التجارية تأتي كعوائد من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها إضافة إلى عمولات الخدمات المصرفية التي تقدمها، إضافة إلى عوائد الاستثمارات المالية .

وتبرز أهمية المصارف التجارية في الاقتصاد من خلال ما تقوم به هذه المصارف من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات وما تتميز به عن غيرها من المصارف الأخرى المتخصصة التي تتواجد في الاقتصاد، من قدرة على خلق النقود، حيث تعتبر المصارف التجارية أكبر الوسطاء الماليين وأقدمهم، كما تتميز بوظائف تخصصية مثل فتح الاعتمادات المستندية للعملاء، وجذب المدخرات بمختلف أنواعها وتمويل نشاطات متنوعة، بالإضافة إلى قدرتها على خلق وتوسيع الائتمان وتعتبر هذه العملية أكثر عمليات المصرف التجاري تأثيراً في السياسة النقدية، وفي الاقتصاد بشكل عام.(1)

وتلعب المصارف التجارية أيضاً دوراً هاماً في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد، وتأتي أهمية دور البنوك التجارية في التأثير في عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثير مباشر على مستوى البطالة والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشكل أهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية.(2)

وظائف المصارف التجارية:

أصبحت المصارف التجارية تلعب دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي ويتخلص نشاط أي مصرف تجاري في جميع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات وتأدية الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة.

ومن أهم الوظائف للمصارف التجارية:(3)

- 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها: جارية، توفير، ودائع لأجل.
- 2- تشغيل موارد المصرف: وتعتبر هذه الوظيفة عن النشاط أو العمليات التشغيلية للمصرف التجاري حيث تشكل الموارد الأساسية لإيراداته ومن أهم أشكال التشغيل:
 - أ - منح القروض والسلف.
 - ب - الإسهام في خطط التنمية، وهنا يتجاوز المصرف التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل.
 - ج - فتح الاعتمادات التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

(1) G. Kaufman. Maney, The Financial System, and The Economy, Fand McNally Company, New York, 1973, PP 107 – 124.

(2) السهموري. محمد، اقتصاديات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، 1999، ص 110.

(3) الزبيداني. جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور المحلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 129.

- د - فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية.
- هـ - مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها.
- و - تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- ز - بيع وشراء العملات الأجنبية والشيكات السياحية والحوالات.
- ح - تأجير الخزائن الآمنة للعملاء.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف فإن هناك وظائف أخرى للمصارف التجارية في المجتمعات ذات التخطيط المركزي للاقتصاد وهي: (1)

1 - وظيفة التوزيع:

حيث تتفرد المصارف التجارية في المجتمعات ذات التخطيط المركزي في عملية توزيع الأموال اللازمة للإنتاج والمتولدة عن مصادر خارجية عن المشروع وذلك عن طريق العمليات الائتمانية التي تتم في هذا المجال.

2 - وظيفة الإشراف والرقابة:

حيث لا يتوقف دور المصارف التجارية في هذه المجتمعات على عملية توزيع الأموال، وإنما يتعداه إلى عملية توجيه هذا التوزيع والإشراف عليه وتقييم نتائجه للوقوف على واقع ومدى الاستفادة وتحقيق الأهداف المخططة لهذا التوزيع.

مصادر الأموال في المصرف التجاري واستخداماتها:

حتى تستطيع المصارف التجارية القيام بتأدية مهامها على الشكل الأمثل لا بد من توافر مصادر تمويل تلك المصارف، ويمكننا تقسيم مصادر الأموال من حيث المنشأ إلى مصادر أموال داخلية ومصادر أموال خارجية.

أولاً - مصادر الأموال الداخلية:

تتمثل المصادر الداخلية للأموال في المصارف التجارية بما يسمى أموال المصرف الخاصة، وتساهي هذه الأموال الفرق بين موجودات المصرف ومطلوباته وتسمى بالقيمة الصافية للمصرف (Bank Net Worth) وتلعب هذه القيمة دور العازل الحامي الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها المصرف، ويشترط القانون في بعض البلدان إلا تقل قيمة المصرف الصافية (محسوبة على أساس القيمة السوقية لموجوداته مطروحاً منها مطلوباته) عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية فإذا قلت هذه القيمة أصبح المصرف غير مليء (Insolvent) مما يدعو السلطات إلى التدخل والطلب إلى المساهمين رفع قيمة المصرف الصافية إلى المستوى

(1) عبد الله. خالد أمين، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة، مرجع سابق، 2004، ص 37.

المطلوب.(1)

ويمكن تقسيم أموال المصرف الخاصة إلى ما يلي:

أ - رأس المال المدفوع Paid in Capital:

وهو عبارة عن إجمالي ما دفعه ملاك المصرف أو إجمالي المبالغ التي دفعها المساهمين في تأسيس المصرف مقابل الأسهم المصدرة منه، وتمثل نسبة ضئيلة من أموال المصرف وغالباً لا تتعدى 10% من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية.(2)

ويعود انخفاض نسبة رأس المال إلى إجمالي الموارد المالية في المصارف التجارية لسببين رئيسيين: (3) الأول: هو أن المصارف التجارية تعتمد في نشاطها على الأموال المودعة بشكل أساسي، وليس على رأس المال كما في المشروعات الأخرى، أما الثاني: فيتمثل في انخفاض العائد على رأس المال في حال ارتفاع نسبته إلى إجمالي المواد المالية للمصرف، ذلك لأن رأس المال من أكثر الموارد المالية تكلفة، وإن العائد المتبقي بعد تغطية تكلفة الأموال والمصاريف سيوزع على أصحاب حقوق الملكية، فكلما كانت نسبة رأس المال أكبر انخفض العائد على رأس المال والعكس بالعكس.

ب - الاحتياطات Reserves:

وهي عبارة عن إجمالي المبالغ التي تم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وذلك لتدعيم المركز المالي للمصرف ولمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف أثناء مزاولة نشاطه، ولتنفيذ التشريعات المالية والمصرفية في البلد. وتقسم الاحتياطات إلى:

- احتياطات قانونية :

وهي المبالغ التي يلزم القانون المصرف بتكوينها، حيث يفرض القانون على المصارف احتجاز نسبة معينة من الأرباح السنوية وبشكل سنوي إلى أن تصل قيمة هذه الاقتطاعات إلى نسبة محددة من رأس المال تختلف تبعاً للقوانين النازمة للعمل المصرفي في كل بلد.

- احتياطات اختيارية (خاصة):

وهي احتياطات غير ملزمة بالقانون، وإنما يكونها المصرف بتوصية من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة العامة للمساهمين، وتهدف هذه الاحتياطات إلى دعم المركز المالي للمصرف ومواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا زادت عن قيمة الاحتياطي القانوني.

ج - الأرباح المحتجزة Retained Earnings:

وهي عبارة عن الزيادة التي طرأت على حقوق المساهمين نتيجة للأرباح التي تحققت ولم يتم توزيعها على المساهمين، وتندرج تحت مسمى الأرباح غير الموزعة، أو الأرباح المحتجزة أو

(1) رمضان. زياد، جودة. محفوظ، ادراك البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 51.

(2) R. Glenn Hubbard, Money the Financial System and The Economy, Second edition, Wesley Publishing Company, California, 1995, P. 302 .

(3) هندي، منير، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، 1997، ص ص 79 - 80.

الأرباح المدورة من صافي الدخل. حيث يرى المصرف أن الضرورة تقتضي أحياناً عدم توزيع كامل الأرباح القابلة للتوزيع في سنة معينة والاكتفاء بتوزيع جزء منها ومن ثم فإن الأرباح المتبقية (غير الموزعة) تضاف إلى الموارد الخاصة للمصرف (حقوق الملكية)، لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمان، التي قد يرى المصرف ضرورة لها وفقاً لطبيعته وأنشطته وأعماله.(1)

د - المخصصات:

إذا كان الاحتياطي القانوني والاختياري يُقْتطع من صافي الربح القابل للتوزيع فإن المخصصات تُقْتطع من إجمالي الأرباح كل عام لمواجهة الأخطار الطارئة التي تتفق مع عمليات المصرف وينجم عنها خسائر، أو لتغطية نفقة معينة تستحق الدفع.(2) وكذلك تُشكل المخصصات لغرض مواجهة الخسائر الناجمة عن عدم سداد القروض نتيجة لإعسار المدين وعدم كفاية الأصول المرتهنة، كما تُشكل المخصصات بهدف تغطية الانخفاض في قيمة الأصول المختلفة وجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية بتاريخ إعداد الميزانية. ومن أهم أنواع المخصصات: مخصصات الاستهلاك، مخصصات الديون المشكوك فيها، مخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية...

وعلى الرغم من أن مصادر الأموال الداخلية لا تتجاوز 15% من مجموع مصادر الأموال المتاحة للمصرف التجاري، إلا إنها تشكل هامش أمان بالنسبة للمودعين، وبشكل عام يمكن أن تخدم الأموال الخاصة للمصرف في الأغراض التالية:(3)

- 1- يشكل رأس المال، العامل الأهم لبداية عمل المصرف في ممارسة نشاطه.
- 2- تشكل الأموال الخاصة هوامش ضمان ضد الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف.
- 3- تساعد الأموال الخاصة على كسب ثقة العملاء.
- 4- تعد قياساً يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستثمرة في المصرف.

ثانياً - مصادر الأموال الخارجية:

تمثل المصادر الخارجية للأموال أهم مصادر التمويل التي يعتمد عليها المصرف التجاري للقيام بمهامه المختلفة وتقسم المصادر الخارجية إلى:

أ - الودائع Deposits:

تمثل الودائع الجانب الأعظم من مصادر التمويل الخارجية فهي تشكل المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري. وهي عبارة عن إجمالي المبالغ التي أودعها العملاء لدى المصرف، وتعتبر ديون مستحقة الدفع لأصحابها من قبل المصارف التجارية، وتمثل المصدر الرئيسي لمكونات

(1) رجب. معين، النقود والمصارف، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، الطبعة الثانية، 1999، ص ص 86-88.

(2) مبارك. عبد المنعم، الناقدة. أحمد، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية، كتاب الإسكندرية، مصر، 1995، ص 188.

(3) رمضان. زياد، إدارة الأعمال المصرفية، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، 1997، ص 77.

الموارد المصرفية وتتراوح في العادة ما بين 60% - 90% من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية ويجب أن لا تقل في أي حال من الأحوال عن 50% من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية حسب رأي الخبراء في المصارف.(1)

وتستفيد المصارف بدرجة كبيرة من الرافعة المالية، إذ أن استخدام أموال مقترضة منخفضة التكلفة نسبياً، يُعظم هوامش الربح من أجل تزويد حاملي الأسهم بعائد مقبول، وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي للأموال المقترضة والمستخدمة في شكل قروض واستثمارات، حيث أن عدم اشتراك المصارف في الإقراض والاستثمار سيكون لديهم ودائع مساوية فقط لكمية النقد التي أودعت لديهم من قبل المودعين، وفي هذه الحالة سيتمثل دخل المصرف فقط في عمولاته من الخدمات المختلفة التي يقدمها وبهذا المفهوم فإن المصارف هي مؤسسات تسعى إلى الربحية وتحاول إقراض واستثمار كل ما أمكن من الموارد التي يستلمونها من المالكين والمودعين من أجل زيادة العوائد التشغيلية الصافية للمصرف.(2)

ويمكن تصنيف الودائع بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن (آجال استحقاق الودائع) إذ تقسم إلى ودائع تحت الطلب، ودائع لآجل، ودائع بإخطار مسبق، ودائع التوفير، الودائع المجمدة. ومن حيث المصدر (النطاق الجغرافي) فقد تكون ودائع محلية أو أجنبية، ومن حيث نوع عملة الودائع تقسم إلى ودائع بالعملة المحلية وودائع بالعملات الأجنبية، ومن حيث حركتها تقسم الودائع إلى ودائع نشطة، أو خاملة أو مقيدة.(3)

وستتناول فيما يلي أنواع الودائع من حيث زمن الاستحقاق نظراً لأهمية هذا المعيار في المصرف التجاري ونظراً لشيوع هذا التصنيف في الأدبيات كما يلي:

* الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) :Demand Deposits:

ومن خلال اسمها، فهي ودائع مستحقة الدفع عند الطلب، وسيولتها عالية، ويمتاز هذا النوع من الحسابات بحرية الإيداع والسحب نقداً وبشيكات.(4)

ولا يُعطى مودعيها فائدة إلا في نطاق ضيق جداً، وهذا ما يجعلها أقل الموارد تكلفة، إلا إنها تتطلب الاحتفاظ بسيولة عالية لمقابلة حالات السحب غير المتوقع.

* الودائع لأجل :Time Deposits:

تودع هذه الودائع لأجل زمني يتم الاتفاق عليه بين العميل والمصرف عند فتح الحساب لدى المصرف. وعادة تمنح المصارف أسعار فائدة أعلى كلما طالت فترة الإيداع لأن ذلك يسمح لها

(1) Maura. Jeff, Financial Markets and Institutions, third Edition, West Publishing, New York, 1995, PP. 421 – 422.

(2) Edward, Reed, Edward. Gill, Commercial Banking, fourth edition, Prentice Hall International, New Jersey, 1989, PP. 140– 143 .

(3) رمضان. زياد، إدارة الأعمال المصرفية، مرجع سابق، 1997، ص ص 85 – 88.

(4) رمضان. زياد، إدارة الأعمال المصرفية، مرجع سابق، 1997، ص 40.

بالتصرف فترة أطول بالأموال أو بمعنى آخر يسمح للمصرف بأن يحتفظ بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية مما يتيح قدراً أكبر من الموارد السائلة الحرة لتوظيفها، ولذلك يدفع المصرف على الودائع لأجل فوائد تشجيعاً لجذب أكبر قدر منها. (1)

* الودائع بإخطار سابق (الخاضعة لإشعار) Subject to Notice Deposits:

لا يتم سحب هذه الودائع إلا بعد إخطار المصرف قبل السحب بفترة تحدد عند الإيداع، لذا فإن المصارف تدفع على هذه الودائع فائدة أقل من التي تدفعها على الودائع الآجلة.

* ودائع التوفير Saving Deposits:

هذا النوع من الودائع يقتصر في الغالب على الأشخاص الطبيعيين بهدف تشجيع الادخار، وتعتبر سيولتها منخفضة نسبياً - بسبب توجه العميل لإبقائها لدى المصرف لزيادة الفوائد عليها - مقارنة مع الودائع الجارية مما يتيح التوسع في منح الائتمان من خلالها، ويُعطى هذا النوع فوائد يتم احتسابها على أدنى رصيد خلال الشهر وتضاف الفوائد إلى حساب العملاء كل ثلاث أو ستة أشهر. (2)

* الودائع المجمدة Blocked Deposits:

وتمثل مبالغ يودعها العملاء كغطاء لعمليات مصرفية تقوم المصارف بها لحسابهم مثل التأمينات لاعتمادات مستنديه وتأمينات خطابات الضمان ولا يمكن للعميل السحب من هذه الودائع إلا بانتهاء الغاية أو الهدف من إيداعها وبذلك يكون للمصرف فرصة لاستخدامها على ضوء الظروف التي تحكم مدة بقائها مجمدة لديه، ولا يدفع المصرف فوائد على هذا النوع من الودائع، بل إنه يأخذ عمولات مقابل الخدمات التي يقدمها للعميل.

ب - الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

إن أهم وظائف المصرف المركزي كمصرف للمصارف وظيفته كمقرض للمصارف، وتلجأ المصارف التجارية للاقتراض من المصرف المركزي عندما تواجه مشكلات مالية أو حالات سحب طارئة وغير متوقعة، وعادة ما تكون القروض التي يمنحها المصرف المركزي وفق شروط خاصة، تساعد المصرف على تحقيق السياسات المالية والاستثمارية التي يسعى إليها، كما أنها ذات فوائد غالباً ما تكون مرتفعة.

أما بالنسبة للاقتراض من المصارف الأخرى والهيئات والمؤسسات المالية.

(1) قريصة. صبحي، العقاد. مدحت، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، 1983، ص 130.

(2) المقابلة. علي حسن، العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع،

1995، ص 30.

فإن من أهم أنواع القروض التي تحصل عليها المصارف التجارية: (1)

أ - القروض المتبادلة ما بين المصارف التجارية:

حيث تلجأ المصارف التجارية في بعض الأحيان إلى الاقتراض من بعضها عند الحاجة ، لكن أغلب المصارف لا تحبذ هذا النوع من القروض بهدف المحافظة على سمعتها، لأنها قد تُفسّر بضعف المركز المالي للمصرف.

ب - القروض من الهيئات والمؤسسات المالية المحلية.

ج - القروض الخارجية:

وتتمثل بالقروض التي تحصل عليها المصارف التجارية من مصارف أو هيئات ومؤسسات من خارج الدولة، وعادة ما تكون بعملات أجنبية، وتكون خاضعة لرقابة الدولة أو المصرف المركزي. ويتم تقييم أداء المصارف التجارية في تنمية مواردها المالية من خلال: (2)

- قياس مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال الفترة محل التقييم.

- قياس مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع، حيث تشكل هذه الودائع أهم موارد المصرف التجاري.

- مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع الاحتفاظ بالموودعين الحاليين.

(1) الشاهر . سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص 29.

(2) اللوزي. سليمان، زويلف. مهدي، الطراونة. مدحت، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص ص 195-196.

توظيفات واستخدامات الأموال في المصارف التجارية:

لا بد للمصارف التجارية من توظيف الأموال التي تحصل عليها سواء من مصادرها الذاتية أو المصادر الخارجية وهي تمثل أوجه الاستخدامات للموارد المتاحة، وتعمل البنوك على توظيف هذه الأموال على شكل توظيفات تسمى بالتوظيفات النقدية. ويمكن ملاحظتها في جانب الموجودات في ميزانية المصرف.

فالموجودات تتراوح بين أصول كاملة السيولة مثل النقدية وأصول غير سائلة كالأصول الثابتة ويمكن ترتيبها وفق درجة سيولتها كما يلي: (1)

1 - الأصول ذات السيولة الكاملة:

وتتضمن العملات النقدية المحلية أو الأجنبية سواء في خزينة المصرف، أو لدى المصارف الأخرى أو لدى المصرف المركزي كالتالي:

أ - النقدية في الخزينة:

وتتمثل في الأموال التي يحتفظ بها المصرف التجاري في خزائنه كنقد حاضرة لمواجهة حالات السحب العادية المتوقعة وحالات السحب الطارئة، واستجابة من جانب آخر لمتطلبات السلطات الرقابية التي توجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من النقدية في خزينتها لمواجهة متطلبات أصحاب السحوبات الفورية.

ب - النقدية لدى المصرف المركزي:

تحدد القوانين النقدية والمصرفية نسبة معينة كاحتياطي نقدي قانوني من ودائع العملاء التي يتم إيداعها لدى المصارف وتحتفظ المصارف المركزية بهذه الأموال لديها ولا تتقاضى المصارف التجارية في العادة أي عوائد عليها.

ج - النقدية لدى المصارف الأخرى:

تحتفظ أغلب المصارف التجارية بأرصدة نقدية لدى بعضها البعض سواء المحلية أو الأجنبية بهدف تسهيل التعامل فيما بينها، وبخاصة في مجال تسديد الشيكات.

2 - الأصول ذات السيولة العالية (شبه النقدية):

ويغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية، فرغم أن المصرف يقوم بتوظيفها، إلا أن توظيفها قصيرة الأمد في العادة، وذلك على النحو التالي:

أ - السندات قصيرة الأجل:

وهي شكل من أشكال التوظيف التي تقتصر فترته على أشهر قليلة مثل أدونات الخزينة الصادرة عن الحكومة والتي تتراوح آجالها بين شهر وثلاثة أشهر، كما أنها تشمل أيضاً السندات قصيرة

(1) رجب. معين، النقود والمصارف، مرجع سابق، 1999، ص ص 90 - 91.

الأجل التي يتم تداولها في الأسواق المالية، والتي تصدرها الشركات ويمكن بيع هذه السندات في أي وقت في الأسواق المالية، فهي أصول عالية السيولة.

ب - خصم الأوراق التجارية:

يلجأ كثير من الأفراد إلى المصرف التجاري لخصم قيمة الكمبيالات المستحقة لهم قبل مواعيد استحقاقها، مقابل خصم جزء منها كعائد للمصرف، كما أن المصرف التجاري يمكنه إعادة خصمها لدى المصرف المركزي عند الضرورة.

3 - الأصول ذات السيولة المنخفضة:

وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عائدات مرتفعة، ومن أمثلة هذه الأصول:

أ - القروض متوسطة وطويلة الأجل:

تعد القروض من أهم أشكال التوظيفات النقدية للمصارف التجارية، وتشكل على اختلاف أنواعها الحجم الأكبر من توظيفات المصارف التجارية، وتعد القروض المورد الأساسي لإيرادات المصارف التجارية باعتبارها الجزء الأكبر من التوظيفات والمصدر الأكبر للعوائد وبالتالي تقوم المصارف من خلالها بدور مهم في تمويل حاجات الأفراد والمؤسسات والهيئات في مختلف المجالات، الأمر الذي يمكنها من المساهمة في النشاط الاقتصادي من حيث رفع إمكانية استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.(1)

ب - الأوراق المالية:

تلجأ المصارف أحياناً للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفترات طويلة الأجل، فالمصارف التجارية تسعى في حال وجود فوائض نقدية لديها لتملك أسهم شركات بغرض الاستثمار طويل الأجل أي بغرض السيطرة والاستفادة من توزيعات أرباح تلك الشركات على مدار سنوات مالية متعددة.

ج - الاستثمارات في الأصول الثابتة:

وهذه الاستثمارات تنقسم إلى نوعين:

- أصول ثابتة بغرض الاستخدام:

وهي أصول يملكها المصرف بغية استخدامها في ممارسة أعماله مثل (مبنى المصرف والأثاث والتجهيزات المكتبية ..) وهي أصول يصعب على المصرف تحويلها إلى نقد.

- أصول ثابتة بغرض الاستثمار:

قد تلجأ المصارف إلى تملك أصول ثابتة من أراضي ومباني وعقارات بغرض إعادة بيعها في المستقبل للحصول على أرباح تتناسب مع المخاطر التي تحملها هذه الاستثمارات.

(1) عبد الحميد. عبد المطلب، البنوك الشاملة - عملياتها، إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 103 - 105.

أسس توظيف موارد المصرف التجارية:

توظف المصارف أموالها وذلك لتحقيق أهدافها في الربح والنمو والبقاء في السوق، بالإضافة إلى النهوض بالمجتمع الذي تعمل فيه من خلال المساعدة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يتعين على المصارف مراعاة التوازن بين ثلاثة عناصر وأن تنظم العلاقة فيما بينها في جميع توظيفات الأموال وهذه العناصر هي السيولة، الربحية، والضمان (الأمان).

أولاً - الربحية:

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها أهم الأهداف الإستراتيجية لأي مصرف تجاري، وتدور حوله كل أهداف واستراتيجيات المصرف، وتهتم الإدارة المصرفية بالسعي إلى تحقيقه ضماناً لاستمرار المصرف، وهو مؤشر مهم من مؤشرات تقييم الأداء وتقييم السياسات والاستراتيجيات المصرفية.(1)

ولكي يحقق المصرف الأرباح الملائمة التي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، فإن عليه إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديه من أموال وأن يقوم بتخفيض تكاليفه، لأن الأرباح هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية.

وتتكون الإيرادات الإجمالية للمصرف بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها المصرف، بالإضافة إلى إيرادات الخدمات المتنوعة التي يقوم بها، أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيس من النفقات الإدارية والتشغيلية، إضافة إلى الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه، هذا ويسعى المصرف التجاري إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته الكلية، عن طريق تقليل نفقاته من ناحية وتحقيق أكبر إيراد من ناحية أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن الفوائد المقبوضة الناتجة عن عمليات منح الائتمان من قبل المصرف تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات، وبالتالي فإن تنويع إيرادات المصرف (زيادة الدخل من غير الفوائد) يعتبر مؤشراً جيداً على كفاءة إدارة المصرف في مجال تنظيم الربحية وتقليل المخاطر.(2)

مما سبق ذكره، نرى بأن المصرف التجاري يهدف إلى تحقيق أرباح يرضى عنها ملاك المصرف وذلك باعتبار أن للربح وظائف اقتصادية منها:(3)

- 1- إن الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي لا تستطيع الإدارة الحد منها ومن هذه المخاطر:
- مخاطر الائتمان وهي تلك المتعلقة بعدم رد المتعاملين للقروض التي حصلوا عليها مع فوائدها المستحقة.

(1) الزبيدي. حمزة محمود، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 71.

(2) غانم. مروان، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، 2002، ص 57.

(3) العريضي. عدنان، الوسيط في إدارة المصارف، الطبعة الأولى، بيروت، 1988، ص 1997.

- مخاطر الاستثمار المتعلقة بتدهور قيمة الاستثمارات أو محفظة الأوراق المالية.
- مخاطر التصفية الإجبارية لبعض الأصول لمواجهة طلبات المودعين لأموالهم.
- مخاطر السرقة والاختلاس.
- 2- إن الأرباح ضرورية لزيادة رأس المال اللازم في المستقبل وذلك عن طريق:
 - إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة .
 - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب عند زيادة رأسمال المصرف.
 - إعطاء المساهمين عائداً مقبولاً على رأسمالهم يزيد من ثقتهم في البنك.
- 3- إن الأرباح هي مقياس للجهود التي بذلت وأداة للحكم على مدى كفاءة إدارة البنك لموجوداته.

ثانياً - السيولة:

تُعرف السيولة لأي مشروع بقدرته على مواجهة الالتزامات التي تقدم للدفع الفوري، ونفس المفهوم ينطبق على المصرف الذي عليه أن يكون جاهزاً لحركات السحب اليومية بالنسبة لودائعه الجارية، وكذلك بالنسبة لودائعه الأخرى عندما يحين أجل استحقاقها.

وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز عمل المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد ظهور إشاعة عن عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف لخطر الإفلاس.(1)

وتواجه المصارف في سعيها وراء تحقيق السيولة مشكلة التوفيق بين السيولة والربحية، فالسيولة والربحية متغيرات يتحرك الواحد منهما في اتجاه عكسي عن الآخر فكلما كان الأصل أكثر سيولة كلما كان أقل ربحية ودليل ذلك انه بينما تعتبر النقدية الجاهزة لخزينة المصرف أكثر الأصول سيولة على الإطلاق تعتبر نفس الوقت أصول عديمة الربحية، فإذا ما انتهج المصرف سياسة مؤداها الاحتفاظ بعناصر سائلة مئة في المئة كانت نتيجة ذلك عدم تحقيق المصرف لأية أرباح، ولذلك ينبغي على المصارف أن تحدث توازناً بين السيولة والربحية وذلك عن طريق استثمار أموالها في أوجه مختلفة ذات درجات مختلفة من السيولة يقابلها في ارتباط عكسي درجات مختلفة من الربحية، وبذلك تقف المصارف موقفاً وسطاً من مشكلة المبادلة بين الربحية والسيولة.(2)

وتتكون عناصر السيولة العامة من جزأين هما:(3)

أ - احتياطات الدرجة الأولى:

(1) هندي. منير، إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002، ص ص 11-12.

(2) الحوراني. أحمد، المؤسسات المصرفية في الأردن، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، 1979، ص 113.

(3) Paul F. Jessup. Modern Bank Management. St Paul west Publishing Co. 1980, PP. 19 – 29.

والتي تتكون من النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى والمراسلين، والشيكات برسم التحصيل، وهذه الاحتياطات لا تحقق أي عائد باستثناء الودائع لدى المصارف الأخرى، ويحتفظ بها لأداء المعاملات اليومية التي يقوم بها المصرف من فتح الاعتمادات المستندية وإجراء التحويلات والتقااص بين البنوك، كما انه يحتفظ بها لأجل مواجهة السحوبات اليومية على الودائع.

ب - احتياطات الدرجة الثانية:

وتتكون من الأوراق التجارية والمالية قصيرة الأجل التي يمكن تسيلها بسهولة وهي تدر نوعاً من العائد ويطلق على هذا النوع من الاحتياطات عادة الاستثمار الوقائي (Protective Investment) لأنه يحقق للمصرف هدفين هما: مواجهة السحوبات على الودائع غير المتوقعة في المستقبل، أو مواجهة أي ظروف طارئة غير متوقعة، وتحقيق قدر من العائد على أموال المصرف، وعدم الاحتفاظ بجزء كبير منها معطلاً، مما يحقق الأمان والضمان للمصرف.

ثالثاً - الضمان:

يتسم رأسمال المصرف التجاري بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد المصرف على أموالهم كمصدر للاستثمارات، فالمصرف لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسماله فإذا ازدادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، والنتيجة هي إعلان إفلاس المصرف.(1)

لهذا يكتسب السعي نحو ضمان استثمارات المصارف أهمية خاصة تختلف عن السعي نحو الضمان في أي مؤسسات ومشاريع أخرى، فالمصارف تستخدم أموال الغير في عمليات التمويل والاستثمار لذلك فهي معنية بكسب ثقة عملائها المودعين لحفزهم على الاستثمار في الإيداع لديها دون تعرض ودائعهم للخطر.

(1) هندي. منير، إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، 2002، ص 12.

الكفاءة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف التجارية:

لقد شهد العالم تقدماً في مجال التحرير المالي للقطاعات المالية والمصرفية مما أتاح زيادة في الطلب على الخدمات المالية، وانفتاح العالم على بعضه البعض نتيجة سهولة تبادل المعلومات بسبب التقدم التكنولوجي. ونظراً لزيادة درجة المنافسة فإن الاستراتيجيات الحديثة في العمل المصرفي أصبحت تركز على عمليات تقليل التكاليف، وتعظيم الأرباح وتحسين الأداء للعمليات المصرفية.

وتتبع أهمية الكفاءة المصرفية من ارتباط كفاءة القطاع المصرفي مباشرة بإنتاجية الاقتصاد التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى المصارف أمراً في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن سياسة صانعي السياسة المصرفية (المصارف المركزية) في تحسين الصناعة المصرفية يعتمد على تحديد مدى كفاءة المصارف في استخدام الموارد المالية وغير المالية، ومدى توليد الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى تحديد الحاجة إلى الإصلاحات في هذه الصناعة.

وقد عرّف الهواري (1) الكفاءة بأنها تعبير عن حسن استخدام العناصر (الأموال والوقت والمجهود والموارد) للوصول للنتائج المرغوبة. وبذلك تنتظر المنشآت للكفاءة باعتبارها مؤشراً لمدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة لها على أساس الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وعرّف آخرون الكفاءة (2) بأنها القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات.

ويرى الباحث بأن العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية تتمثل من خلال العوامل المؤثرة على أهداف المصرف والأداء المصرفي والمتمثلة بعوامل كثيرة منها:

1- الربحية.

2- المخاطر.

3- العوامل الإدارية.

4- درجة المنافسة.

5- الأنظمة والتشريعات.

كما أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية:

1- العوامل الداخلية: والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل المصرف والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف، وحجم النشاط الاقتصادي.

(1) الهواري. سيد، الاستثمار، الجزء السادس من الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،

القاهرة، 1982، ص 468.

(2) الحسين. فلاح الحسن والدوري، مؤيد، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 227 .

فكلما زادت درجة استغلال الموجودات فإنها تشير إلى كفاءة المصرف على إدارة موجوداته من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع وتجنب المخاطر المرتفعة وتتصف العوامل الداخلية بإمكانية التحكم فيها لأنها تتوقف على إدارة المصرف.

2- العوامل الخارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على المصارف مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والمصرف المركزي والمتعلقة بأسعار الفائدة، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على المصارف والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف. وتتصف العوامل الخارجية بعدم إمكانية التحكم فيها لأنها تتوقف على عناصر تنتمي للبيئة الخارجية.

ومما سبق تظهر أهمية الكفاءة المالية باعتبارها القدرة المتوازنة في إدارة النظام المالي القصير الأجل والطويل الأجل لتحقيق الأهداف، بعيداً عن الانحرافات المالية ومخاطر المهنة والاقتصاد⁽¹⁾. لذا تكتسب عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية (كما في جميع المصارف) أهمية بالغة وذلك لما تحظى به المصارف التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد كافة لدفع عملية الاقتصاد أولاً، وثانياً لدور عملية التقييم في تحديد مدى سلامة الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة عمليات التخطيط والتنفيذ، ولدور عملية التقييم في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري.

وقد جاء في تعريف مفهوم تقييم الأداء بأنه التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة⁽²⁾.

ومن المفاهيم الواردة لتقييم الأداء، أنه مجموعة من الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف التي أقيمت الوحدة الاقتصادية من أجلها⁽³⁾.

وتقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في المصرف والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم ويرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل⁽⁴⁾ لذلك فإن عملية تقييم الأداء في المصارف تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها من خلال وظائف تقييم وأهمية تقييم الأداء المصرفي في الآتي:

(1) النجار. فريد راغب، إدارة نظم التمويل ونماذج الاستثمار، نيهما، مصر، 1985، ص352.

(2) فضالة. أبو الفتوح علي، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999، ص23.

(3) Williams. M.R. Performance Appraisal in Management, Heinemann. London, 1975, p. 69.

(4) فضالة. أبو الفتوح علي، التحليل المالي وإدارة الأموال، مرجع سابق، 1999، ص ص23-24.

1- يظهر تقييم الأداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما يخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

2- يساهم تقييم الأداء في متابعة التنفيذ وتحديد درجة الكفاءة في تحقيق أهداف المنظمة وخططها، والعمل على تحسين الأداء عن طريق ترشيد استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة⁽¹⁾.

3- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور (التغير) الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق قياس ومقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنياً في المصرف من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمصارف الأخرى.

4- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن مدى مساهمة المصرف التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف الممكنة والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة⁽²⁾.

ويختلف الحكم على مدى كفاءة المصارف التجارية في القيام بمهامها باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم الأداء، وتتمثل هذه المستويات بالتالي⁽³⁾:

- 1- **المستوى الوطني:** والذي يهتم بدور المصارف التجارية في توفير الموارد المالية اللازمة لقطاعات الاقتصاد الوطني باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
 - 2- **المستوى القطاعي:** وهو مستوى الجهاز المصرفي وعلى رأسه المصرف المركزي، ويستهدف تقييم كفاءة المصارف التجارية في مدى اتساق قرارات المسؤولين فيها مع السياسة النقدية والائتمانية التي يضعها المصرف المركزي والتي تحقق الاستقرار النقدي.
 - 3- **مستوى المصرف التجاري نفسه:** ويهدف تقييم الأداء على هذا المستوى في تقييم أداء المصرف من حيث تحقيقه للأهداف المخطط لها وأهمها الربحية، ومدى كفاءة المصرف في استخدام الموارد المالية المتوفرة لديه لتحقيق أعلى العوائد لملاك المصرف ومودعيه.
- وتتضمن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي⁽⁴⁾:

(1) الضحى. عبد الفتاح والسرايا. محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص340.

(2) Nedler. P., Commerical Banking the Economy, third edition, N. Y. Random House, 1987, p. 10.

(3) سويلم. محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارنة)، مكتبة الإشعاع الفنية، 1997، صص81-82.

(4) فهد. نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2009، صص33-34.

نقلاً عن: الوائلي. أحمد، اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي - المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2003، ص12.

- **المرحلة الأولى:** مرحلة جمع البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لمدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري.
 - **المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل البيانات والمعلومات ودراساتها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في المصرف التجاري.
 - **المرحلة الثالثة:** مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف التجاري.
 - **المرحلة الرابعة:** مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للمصرف.
 - **المرحلة الخامسة:** مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.
- ويعد استخدام مدخل النسب المالية من أهم وأكثر مداخل تقييم الأداء شيوعاً واستخداماً في تقييم أداء المصارف التجارية، بحكم ما تتوافر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، وبذلك نجد أن النسب المالية تتميز بعدة خصائص تجعلها قادرة وبدرجة عالية وكفاءة على تقييم الأداء في المصارف التجارية ومن أهم هذه الخصائص:
- 1- سهولة استخراج هذه النسب من القوائم المالية⁽¹⁾.
 - 2- تمكن من متابعة اتجاهات النمو لأوجه النشاط المختلفة عن طريق مقارنات النسب المستخرجة لعدة سنوات.
 - 3- تساعد هذه النسب في الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للمصرف، وسياسة استخدام الأموال⁽²⁾ وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في إنجاز الأهداف المخططة له.
 - 4- تعمل النسب المالية على منع حدوث التجاوزات التي تحصل في نشاط المصرف التجاري مما يعمل على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط وذلك بتحقيق الرقابة المالية في المصرف التجاري بأشكالها المختلفة.

(1) فلوح. صافي، المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، 1997، ص169.

(2) السيسي. صلاح الدين، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998،

- 5- تساعد في معرفة مدى التزام المصرف التجاري بالقواعد والحدود الائتمانية المقررة وفقاً للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة.
- 6- تسمح النسب المالية بقياس معدل نمو الودائع والتعرف على مدى نجاح المصرف التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- 7- تُمكن النسب المالية المصرف التجاري من التحقق من سلامة مركزه المالي بالماضي، والحالة التي وصل إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر أمواله واستخداماتها ومساندة عملية التخطيط المالي في المصرف التجاري.

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية

الائتمان المصرفي ماهيته وأهميته:

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. ولكنه في الوقت نفسه يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك وإنما تصل إلى الاقتصاد الوطني إذا لم يحسن استخدامه. فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى إفلاس البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من أرباح البنك وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني فالائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتفاعه. وفي ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم اتخاذ قرار منح الائتمان على أسس سليمة.

وقد عُرِّفَ الائتمان بأنه التبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها، والمتفق عليها في المستقبل⁽¹⁾.

ويُعرَّفَ الائتمان بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة معينة، ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه⁽²⁾.

وعليه فالائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة أن يمنح عميلاً (فرد أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء مالياً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك العميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير⁽³⁾.

وتهتم البنوك عند منحها للائتمان بعوامل الضمان والربحية والسيولة، ومن هنا جاءت ضرورة تخطيط سياسة الائتمان، وأصبحت عملية التخطيط تهدف في المقام الأول إلى تحديد سياسة ائتمانية سليمة وتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة للبنك.

وتحكم السياسة الائتمانية للبنك عدة عوامل أهمها⁽⁴⁾:

(1) الحسيني. فلاح، إدارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، بدون دار نشر، القاهرة، 2000، ص123.

(2) حسبو. هشام أحمد، التحليل المالي لقوائم المصارف التجارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص38.

(3) النجار. فايف جبر حسن، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، عمان، مطبعة بنك الإسكان، 1997، ص71.

(4) اتحاد المصارف العربية، أساليب المعاشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي، 1987، ص112.

- 1- المحافظة على سلامة توظيف وحسن استخدام أموال المودعين.
 - 2- التقيد بالسياسة العامة للدولة وعلى الأخص القرارات التي يصدرها البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة والعمولات ونسب النقدية الواجب الاحتفاظ بها.
 - 3- مواجهة احتياجات المجتمع للائتمان.
- وبالنسبة إلى أهمية الائتمان المصرفي فيمكن النظر له من زاويتين، الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك والثانية لدور الائتمان في النشاط الاقتصادي.
- فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.
- كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر خطورة على إدارة البنك نظراً لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا تجاوزت الحدود المعينة ومن جانب آخر فإن للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتفاعه⁽¹⁾.
- ولابد من الإشارة إلى أن الائتمان المصرفي يتفاوت دوره من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف، وعادة ما يوجه الائتمان إلى مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميته القومية ومكانتها على سلم التفضيلات الاجتماعية خصوصاً إذا ما كان هناك فرق بين الربحية الخاصة التي يستهدفها النظام المصرفي والربحية الاجتماعية التي تستهدفها الدولة⁽²⁾.
- وبشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي إلى حد بعيد حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي. وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يتضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد أهمها:
- 1- تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية: حيث فرض التطور المستمر اللجوء إلى المؤسسات المالية والمصارف للحصول على التمويل اللازم للأنشطة المختلفة. ذلك لأن رؤوس الأموال الفردية لا تكفي في أغلب الأحيان لتمويل الأنشطة الكبيرة الحجم، ويبرز هنا دور الائتمان في تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية من جهة وتأمين الاستقادة للمدّخر الذي يرغب في استثمار أمواله المودعة من جهة أخرى.

(1) الخضيرى. محسن أحمد، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص2.

(2) أبو العيون. محمود، توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص، الجمعية المصرية لاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1988، ص1.

2- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

3- الاستخدام الأمثل للمدخرات: حيث أن أغلب فئات المجتمع ليس لديها المعرفة والخبرة الكافية لاستثمار أموالها المدخرة والاستفادة منها بما يخدم الاقتصاد بشكل عام، وهنا يأتي دور الائتمان إذ تقوم المؤسسات المالية المختلفة بإقراض الأموال المودعة لديها إلى كل من يرغب في الحصول على الائتمان بشرط أن يستخدم وفق الغرض المحدد له ويحقق الفائدة المرجوة منه عن طريق استثمار الأموال وتشغيلها بدلاً من بقائها مجمدة⁽¹⁾.

4- يساعد الائتمان المصرفي الأفراد في الحصول على السلع والخدمات التي يعجزون عن دفع أثمانها من خلال دخلهم فقط إذ يمكنهم الائتمان الذي تقدمه لهم المؤسسات المالية المختلفة من الحصول على هذه السلع وتسديد أثمانها في فترات لاحقة وبالتالي يساهم الائتمان في تنشيط الطلب على تلك السلع والخدمات.

مزايا وسلبيات الائتمان المصرفي:

يقدم الائتمان للاقتصاد خدمات عديدة وذلك بتقديم الأموال اللازمة للمنشآت الاقتصادية لتمويل نشاطها ويتناسب هذا الائتمان مع حجم المنشآت ومدى مساهمتها في دعم الاقتصاد القومي، سواء كان هذا الائتمان على شكل قروض نقدية أو على شكل ودائع مصرفية قابلة للسحب، وبالمقابل فإن المصارف المانحة لهذا الائتمان تحصل على أرباح تمكنها من الاستمرارية في نشاطها الائتماني. ومن أهم مزايا الائتمان المصرفي⁽²⁾:

1- هناك العديد من المنشآت الاقتصادية الناشئة والتي تحتاج إلى أموال للقيام بنشاطاتها وبالتالي يقوم المصرف بإمدادها بالأموال اللازمة، خاصة أن الجهات الممولة الأخرى تمتنع عن إقراضها بسبب عدم الثقة في مركزها الائتماني على اعتبار أنها منشآت ومشاريع ناشئة.

2- تكلفة الحصول على الأموال من المصارف تكون قليلة بالمقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل.

3- تلعب المصارف دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، أو بين الأموال التي تبحث عن استثمارات وبين الاستثمارات التي تبحث عن أموال، فهي تقوم بتحويل المدخرات النقدية إلى من يستطيع استثمارها وفقاً لترتيبات معينة وتعود بالأرباح على هذه المصارف.

4- تنظم عملية منح الائتمان وفق جدول زمني معين لتسديد أقساط القرض المستحقة وهذا يساعد المنشأة المقترضة على تنظيم عملها، على اعتبار أن المصرف لن يطالبها بالسداد قبل موعد

(1) غنام. ريم، دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسة التسليفية في المصارف الحكومية – تطبيق على المصرف الصناعي السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص 12.

(2) شامية. أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2000، ص 237-240.

الاستحقاق وفي حالة تعذر السداد فإن المصرف يبدي نوعاً من المرونة في تأجيل السداد، أو حتى إمدادها بأموال جديدة وفقاً لشروط معينة، مما يقضي على مخاطر نقص السيولة.

5- بما أن هناك فترة زمنية بين منح الائتمان وتسديده من قبل المنشآت المقترضة، فإن هذا يسهم في تسديد أقساط القرض من الأرباح الناجمة عن العمليات التشغيلية وليس من أصل القرض.

6- تساهم أدوات الائتمان، إلى حد كبير في تسهيل تبادل الأموال ضمن حدود الدولة الواحدة أو بين عدة دول.

7- تسعى المنشآت الاقتصادية جاهدة للتخلي بالسمعة الطيبة والحفاظ على مركز مالي مستقر على اعتبار أن المصارف لا تمنح الائتمان إلا لمن تثبت قدرتهم على سداد القرض في موعده ضمن جدول زمني محدد.

8- قد تتعرض المنشآت الاقتصادية في حالة الكساد والركود إلى نوع من العجز أو الإعسار المالي وإمداد المصارف لهذه المنشآت بالأموال اللازمة سينقذها من مخاطر الإفلاس والانهيار ومما يساهم إلى حد كبير في خلق نوع من الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي.

كانت تلك المزايا الإيجابية لوجود نظام للائتمان، ولكن هذا لا يعني أن هذا النظام خال من العيوب التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد القومي خاصة إذا ابتعد هذا النظام عن الأصول والقواعد والأعراف الائتمانية المتعارف عليها.

ومن أهم عيوب الائتمان المصرفي:

1- قد تقوم المصارف من خلال سعيها إلى تحقيق المزيد من الأرباح إلى زيادة حجم الائتمان الذي تمنحه لعملائها، مما يؤدي إلى طرح كمية من النقود تزيد عن حاجة السوق والمبادلات الاقتصادية، الأمر الذي يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور التضخم مع آثاره السلبية على المجتمع.

2- إن وضع كميات كبيرة من النقد في أيدي الأفراد والمؤسسات وبتكاليف منخفضة قد يزيد من الإنفاق الإنتاجي والاستهلاكي إلى حد المبالغة فيه، وهذا ليس من صالحهم، لأن هذا الائتمان دين وسوف يتم سداؤه حين استحقاقه.

3- قد تؤدي سهولة الحصول على الائتمان إلى الزيادة والتوسع في النشاط الإنتاجي، في الوقت الذي قد تعاني السوق فيه من حالة الركود وقلة التصريف، أي زيادة في العرض ونقص في الطلب وانخفاض شديد في الأسعار، وهذا بلا شك يؤدي إلى أزمات اقتصادية خانقة في الاقتصاد الوطني.

4- هناك بعض الشركات الاحتكارية الكبيرة التي يساهم الائتمان في زيادة سيطرتها على السوق بشكل سيء واحتكاري مما يؤدي إلى تحقيق مصالحها الذاتية على حساب مصالح الآخرين الذين هم دونها مالياً واقتصادياً وهذا يؤول إلى عدم تكافؤ الفرص، وإلى خلق نوع من المنافسة غير المتوازنة، مما ينعكس بصورة سلبية على الوضع الاقتصادي.

أنواع التسهيلات الائتمانية:

عادة تعرض البنوك أنواع مختلفة من التسهيلات الائتمانية إذ تتغير هذه الأنواع وفقاً للتغيرات التي ترافق نشاط البنوك في الاقتصاد، وإذ نرى أن نشاط البنوك قد تغير بشكل كبير خلال مرحلة التطور الاقتصادي العالمي في القرن السابق لذلك يمكن القول إن نشاطها في تقديم الائتمان المصرفي قد تميز أيضاً ليتواءم مع الحاجات المطلوبة من قبل الاقتصاد والمجتمع عموماً⁽¹⁾.

وعليه فإن الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة، فوفقاً للغرض منه يصنف إلى (الائتمان الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي) أو تبعاً لأجله (الائتمان القصير الأجل والائتمان المتوسط الأجل والائتمان الطويل الأجل) أو وفقاً للشخص المقرض (ائتمان خاص وائتمان عام) أو تبعاً للضمان (الائتمان بضمان والائتمان بدون ضمان) أو تبعاً لطريقة السداد (دفعة واحدة أو عدة دفعات) أو تبعاً لعدد المصارف المقرضة. كما سيعرض الباحث تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لما وجدته في شيوخ عرض التقسيمات في المراجع العلمية ذات الصلة بموضوع التسهيلات الائتمانية.

حيث يتم تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى:

- التسهيلات الائتمانية المباشرة النقدية.
- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.
- القروض المشتركة.
- التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي.

1 - تقسيم الائتمان وفقاً للغرض منه:

تعرض البنوك التجارية أنواع من الائتمان المصرفي وفقاً لمنظور النشاط الاقتصادي مثل:

أ - **الائتمان الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة.

ب - **الائتمان التجاري:** وهو الذي يمنح لتمويل عمليات رأس المال العامل في شركات الأعمال فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية.

ج - **الائتمان الاستهلاكي:** هو الائتمان الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل العمليات الاستهلاكية مثل شراء السيارات أو الأثاث أو غير ذلك. فهو ائتمان شخصي يقدم للأفراد.

2 - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لأجله:

عادة ما تعرض البنوك أنواع من الائتمان المصرفي تختلف وفق أجل استحقاقها، لذلك يقسم الائتمان إلى:

(1) شامية. أحمد زهير، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1993، ص238.

أ - **ائتمان قصير الأجل:** هو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة. وعادة ما يمنح هذا الائتمان لتمويل العمليات ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية، ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تنسم بالانخفاض في العادة.

ب - **ائتمان متوسط الأجل وائتمان طويل الأجل:** يعتبر الائتمان الذي تتحصر مدة استحقاقه بين سنة إلى خمس سنوات ائتمان متوسط الأجل. أما الائتمان الطويل الأجل فهو الائتمان الذي تزيد مدته في العادة عن خمس سنوات ليصل في بعض الأحيان إلى 25 سنة أو أكثر. ويمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل عمليات تشغيلية رأسمالية كما هو الحال في إنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية في المشروعات القائمة.

وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته ممثلة بسعر الفائدة الذي تحدده البنوك التجارية يكون مرتفعاً كما أنه يمنح وفق شروط خاصة.

3 - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض:

يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى⁽¹⁾:

أ - **ائتمان مصرفي خاص:** وهو الذي يُمنح لأشخاص القانون الخاص الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان.

ب - **ائتمان مصرفي عام:** هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الشركات والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية وعلى مدة الحاجة للائتمان.

4 - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للضمان:

كما يقسم الائتمان المصرفي وفق الضمان المطلوب، ويشاع استخدام هذا التقسيم من قبل البنوك التجارية باعتبار الضمان يعطي للبنك تأميناً ضد المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض على السداد أو عدم رغبته في ذلك. ولذلك تنتوع الضمانات التي يطلبها البنك، فهناك ائتمان بضمان شخصي أو بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية أو بضمان أوراق تجارية أو غيرها.

وعموماً فإن الائتمان المصرفي قد يكون ائتمان بضمان أو ائتمان بدون ضمان.

أ - **الائتمان المصرفي المضمون:** يُضمن الائتمان في العادة بوسائل متعددة. والغالبية العظمى من الائتمانات هي ائتمانات مضمونة. ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها. فبعد التأكد من سمعة العميل المالية

(1) شامية. أحمد زهير، النقود والمصارف، مرجع سابق، 2000، ص239.

ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي والتأكد من قوته ومتانتته يطلب البنك من العميل ضماناً تكميلاً لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس⁽¹⁾.

ب - الائتمان المصرفي غير المضمون: قد تمنح البنوك أحياناً قروض بدون ضمانات. وذلك اعتماداً على علاقة البنك مع المقترض إذ تعتمد بعض البنوك في هذه الحالة على سمعته وملاءته المالية الحالية والمستقبلية. وما يجب ذكره أن البنوك التجارية لا تتوسع في هذا النوع من الائتمان. فهو ائتمان يُبنى على أساس الثقة فيما بين البنك والعميل، ويعرف هذا النوع من الائتمان عادة بالائتمان الشخصي، إذ تكتفي إدارة الائتمان في البنك التجاري باعتماد تعهد طالب الائتمان بالتسديد عند تاريخ الاستحقاق.

ورغم ذلك ومهما كانت سمعة العميل وملاءته المالية ووضعته المالي فإن الضمان التكميلي ما هو إلا محاولة من البنك لغرض الحد من المخاطر التي تحيط بالائتمان.

5 - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لطريقة وأسلوب السداد:

هناك تسهيلات يتم سدادها مرة واحدة أو دفعة واحدة في نهاية فترة القرض إضافة للفوائد والعمولات المترتبة عليه، آخذين بعين الاعتبار أن هذه التسهيلات يتم منحها في العادة لغرض محدد ويتم سحبها مرة واحدة.

أيضاً يوجد تسهيلات ائتمانية يتم سدادها على دفعات أو أقساط محددة بالمبلغ والتاريخ وهذه التسهيلات يتم سدادها وفق جدول زمني يحدد فيه مبلغ القسط وتواريخ السداد علماً بأن الأقساط قد تكون متساوية أو غير متساوية⁽²⁾.

6 - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لعدد المصارف المقرضة:

تمنح التسهيلات الائتمانية إما من قبل مصرف واحد أو تسهيلات من قبل عدد من المصارف تشترك جميعها في تقديم قرض واحد بنفس الشروط وتشترك كلها بنفس العوائد كل حسب الحصة التي يُشارك بها في القرض وتسمى هذه القروض بقروض التجمعات المصرفية (Syndicated loans) التي عادة ما تكون قروض كبيرة تستخدم لتمويل مشاريع ضخمة ولمدة طويلة، إضافة إلى إن درجة مخاطرة هذه القروض أيضاً مرتفعة تتوزع على المصارف المشاركة للتقليل من درجة المخاطرة على مستوى المصرف الواحد⁽³⁾.

(1) رشيد. عبد المعطي وجودة. محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص109.

(2) الزيدانين. جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، الطبعة الأولى، منشورات دار وائل للطباعة والنشر، عمان،

1999، ص51.

(3) الخضير. محسن أحمد، الائتمان المصرفي، منشورات مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1995، ص38.

كما وجد الباحث شيوع عرض أنواع التسهيلات الائتمانية في المراجع العلمية ذات الصلة إلى:

1 - التسهيلات الائتمانية المباشرة النقدية:

يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية بل هو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان في البنوك التجارية والأكثر ربحية، ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في البنك التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب.

وتشمل هذه التسهيلات الأنواع التالية:

أ - حساب الجاري مدين:

وفي هذا النوع يتم وضع التسهيلات تحت تصرف العميل للسحب من الحساب الجاري بحيث يصبح رصيد الحساب مدين إلى حد معين يتم الاتفاق عليه مع العميل.

وفي حال سحب مبالغ إضافية تزيد عن الحد المسموح به يتوجب الحصول على موافقة المدير المسؤول وفي العادة تفرض فوائد إضافية على المبالغ الإضافية التي يتم سحبها عن الحدود المسموح بها.

ومن الأمور التي يجب تأكيدها أن الائتمان الذي يقدمه البنك التجاري بشكل الحساب المدين، يحمل البنك مخاطر إضافية تتمثل بعدم القدرة على رقابة السحوبات بدقة⁽¹⁾. وعادة يطلب المصرف من العميل تقديم كافة البيانات الضرورية لتوضيح مركزه المالي بما فيها حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية للسنة الأخيرة أو لأكثر من سنة، وأما من حيث الفوائد على الجاري المدين فإنها تحتسب على أساس الأموال المسحوبة فعلاً، وتستحق الفائدة من تاريخ السحب والاختلاف بين القرض والجاري المدين يتمثل في أن القرض يُقدم كله مباشرة عند التعاقد وتحتسب عليه الفوائد في وقت تقديمه، بينما الجاري المدين لا يقدم إلا عندما يطلبه العميل ولا تسري عليه فوائد إلا على المبالغ التي يسحبها العميل فقط.

ب - القروض والسلف النقدية:

تشكل القروض والسلف أكثر أنواع التسهيلات الائتمانية شيوعاً واستخداماً وعادة ما يتم اللجوء إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل. ويتميز الائتمان المباشر بشكل القروض والسلف بوصف الهيكلية العائدة لها. ويقصد بذلك تحديد القيمة والأقساط والاستحقاق والضمانة والفائدة والغرض من القرض.

(1) الزبيدي. حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص95.

وعملية توصيف الهيكلية هي بحد ذاتها جزء من التحليل الائتماني فالشروط الموضوعية على القروض والسلف يجب أن تتناسب وحقيقة وضع طالب الائتمان وإلا كانت سبباً في إحداث الخلل في تحقيق الغاية منها وبالتالي في عدم القدرة على التسديد في استحقاقها⁽¹⁾.

ج - الكمبيالات المخصوصة:

تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل البنوك التجارية شكل من أشكال الائتمان المصرفي القصير الأجل ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان المصرفي نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية أو الكمبيالات في المعاملات التجارية لتنظيم علاقات البيع فيما بين التجار فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاه أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد. وبناءً على هذه العلاقة فإن البنك التجاري يقوم بدفع قيمة الكمبيالة إلى التاجر الذي قدمها بعد احتساب سعر الخصم وذلك قبل حلول أجل استحقاقها ويقوم البنك بتاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها.

2 - التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر أن إدارة الائتمان في البنك التجاري لا تعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، أي لا ينطوي على هذا النوع دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر. ويشمل هذا النوع من التسهيلات الأنواع التالية:

أ - الكفالات المصرفية:

الكفالة المصرفية هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد، ناتج عن التزام مُلقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف، ويعتبر إلتزام المصرف في خطاب الضمان إلتزاماً أصيلاً⁽²⁾ وليس تابعاً لالتزام الأصيل⁽²⁾.

ومما سبق يتضح أن أطراف الكفالة المصرفية ثلاثة:

1 - الكفيل هو المصرف الذي يُصدر الكفالة المصرفية.

2 - المكفول وهو العميل الذي يطلب بإصدار الكفالة.

3 - المستفيد وهو الشخص الذي تصدر الكفالة لصالحه.

وتلعب الكفالات المصرفية دوراً هاماً في تنفيذ الكثير من المشاريع الكبيرة في مجالات عديدة كالبناء والتشييد والبنى التحتية من خلال توفير المقاول أو المتعاقد السيولة النقدية واستغلالها في أمور أخرى خاصة أن السيولة ذات أهمية مرتفعة جداً في المشاريع الكبيرة، بنفس الوقت سمحت الجهة المستفيدة (صاحبة المشروع) بتعهد المصارف كجهة عرف عليها التزامها بسداد تعهداتها،

(1) حمود. سمير سليم، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص254.

(2) النجار. فائق جبر حسن، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة مصرف الإسكان، الطبعة الأولى، عمان، 1997، ص132.

أما بالنسبة للمصارف تعتبر فائدتها كطرف في أطراف الكفالة بأن تحقق أرباح ممثلة بالعمولات المفروضة على عملية إصدار الكفالة.

ب - الاعتمادات المستندية:

تعتبر الاعتمادات المستندية من أكثر أنواع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي تمارسها المصارف التجارية في الاقتصاديات المعاصرة نظراً للدور المتعاظم لحركة التجارة الدولية في اقتصاديات العالم، ولهذا كان ولا زال الاعتماد المستندي الشكل الأكثر استخداماً لتنظيم حقوق الأطراف المتعاقدة في التجارة الدولية.

فالاعتماد المستندي هو⁽¹⁾ تعهد يصدر عن المصرف (فاتح الاعتماد) بناء على طلب من العميل بدفع مبلغ معين مقابل استلام مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

ج - بطاقات الائتمان:

تُعد بطاقات الائتمان شكلاً متطوراً من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية لعملائها والذي انتشر في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ حتى في الاقتصاديات النامية باعتباره خدمة مصرفية تقدمها المصارف التجارية لعملائها وتسعى من خلالها إلى زيادة التعامل معها. وبطاقة الائتمان أو ما يسمى ببطاقة الملاءة تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات والمراكز التجارية المتفقة مع المصرف المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى المصرف خلال مدة معينة من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء.

3 - الائتمان المشترك:

ظهرت فكرة الائتمان المشترك بعد تعاظم احتياجات المشروع الاستثمارية إلى تمويل ضخم، الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من بنك إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع بنك واحد على تقديمه تجنباً للمخاطرة الكبيرة، مما اتجهت هذه المشروعات أو شركات الأعمال الكبيرة إلى الاقتراض من أكثر من بنك واحد. ولذلك فإن البنوك أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع بنوك أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين البنوك.

(1) رشيد. عبد المعطي وجودة. محفوظ، إدارة الائتمان دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

4 - الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي:

يعتبر التمويل التأجيري Financial Lease والتمويل التشغيلي Operating Lease أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاط البنوك التجارية بل هو تطور قانوني هام للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة وبهذه الحال فإن الشككين يعتبران شكلاً جديداً للائتمان المصرفي ففي التمويل التأجيري أو ما يسمى بالتأجير للدفع الكامل حيث يقوم المصرف بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير مقابل دفعات محددة ووفقاً لشروط معينة، بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل المستأجر، وقد قامت معظم المصارف في دول العالم بإنشاء شركات تأجير تمويلي تابعة للمصارف لأداء هذه الخدمة ونلاحظ أن التمويل التأجيري ينتهي بتحويل ملكية الأصول المؤجرة إلى المستأجر من البنك التجاري عندما يسدد المستأجر الإيجار كامل وخلال الفترة المتفق عليها.

ولذلك فإن التمويل التأجيري يمثل ائتمان مصرفي مباشر فالعلاقة بين المؤجر (البنك) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال. وقد تتعلق عقود التأجير التمويلي بأجهزة ومعدات قديمة أحياناً، ولكن في معظم الحالات فهي تتعلق بأجهزة ومعدات جديدة، حيث يتولى المستأجر التنسيق مع المصرف المعني أو شركة التأجير التابعة له لتقوم هي بالتفاوض مع البائع بالسعر والشروط المناسبة، وأخيراً يقوم المستأجر بتوقيع العقد مع شركة التأجير⁽¹⁾.

أما التمويل التشغيلي فهو شكل من أشكال الائتمان المصرفي من خلاله يقوم البنك بإيجار أصل معين إلى عميل ما مقابل مبلغ متفق عليه ولفترة زمنية محددة تقل عن العمر الافتراضي للأصل بحيث لا يترتب عليها حق المستأجر في امتلاك الأصل. ومن السمات المميزة للتمويل التشغيلي أن دفعات الإيجار لا تكفي لتغطية الكلفة الكلية للأصل ويعزو هذا إلى أن عقد الإيجار لا يمتد لنهاية العمر الافتراضي للأصل. هذا يعني أن الكلفة للأصل يتم تغطيتها في إعادة تأجير الأصل إلى شركات أخرى أو من حصيلة بيع الأصل⁽²⁾.

العوامل المحددة لقدرة البنوك في خلق الائتمان:

تتفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق الائتمان، أي أنها تتفرد بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل شكل من وسائل الدفع التي يمكن إدخالها في حيز الرصيد النقدي في اقتصاد ما والتي تستخدم لإنجاز المعاملات المختلفة⁽³⁾. إن عملية خلق الائتمان مهمة جداً للاقتصاد، فمن خلالها سوف يُمد الاقتصاد بالنقود اللازمة لإتمام المعاملات المختلفة.

(1) رشيد. عبد المعطي وجودة. محفوظ، مرجع سابق، 1999، ص131.

(2) هندي. منير، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، 1996، ص179.

(3) شيحة. مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص52.

ولابد أن ندرك بأن هذه القدرة هي ليست مطلقة من قبل البنوك التجارية. إذ أن السياسة الائتمانية تتغير مع تغير الظروف التي يمر بها الاقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطات التي تلتزم بها البنوك التجارية.

فعندما تزداد نسبة الاحتياطي تنكمش القدرة في خلق الائتمان على العكس فعندما تنخفض نسبة الاحتياطي تستطيع البنوك التجارية في خلق المزيد من الائتمان الذي يقدم للاقتصاد. مما سبق نقول أن قدرة البنك التجاري في خلق الائتمان مقيدة بمجموعة من الافتراضات إن توفرت يتمكن من تحقيق ذلك، ومن أهم هذه الافتراضات:

1- الوعي المصرفي لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية فائضة في البنوك التجارية⁽¹⁾.

2- ميل المتعاملين للاحتفاظ بالنقود القانونية داخل أو خارج المصارف: فإن مقدرة المصرف على منح الائتمان تتأثر بكمية النقود التي تظل بحوزته وتتوقف كمية النقود التي تظل في حوزة المصارف على ميول المتعاملين (الأفراد والوحدات الاقتصادية) للاحتفاظ بالنقود داخل أو خارج المصارف.

3- سياسات البنك المركزي: وهي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها للتأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان إذ تتأثر هذه القدرة بزيادة أو نقصان وذلك بنوع الوسيلة المستخدمة من السلطة النقدية. ونذكر أهم الوسائل التي تستخدم⁽²⁾:

أ- رفع أو خفض نسبة الاحتياطي من النقود القانونية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها.

ب- تحديد حد أقصى للائتمان الذي يمكن أن تمنحه المصارف التجارية.

4- اعتياد التعامل بالشيكات والحوالات، إذ كلما انتشرت عادة الدفع بواسطة الشيكات والحوالات كلما زادت مقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان.

5- السياسة المالية للدولة: تلعب السياسة المالية العامة في الدولة دوراً مهماً في تدفق الائتمان المصرفي، طبقاً لتأثير تلك السياسات على مجمل النشاط الاقتصادي، وكذلك المناخ العام الذي قد يشجع على عدم سداد المديونيات وبطئ إجراءات التقاضي وعدم فاعلية النظم القانونية في ملاحقة المتعثرين عن السداد، وعدم فاعلية رقابة البنك المركزي أو المغالاة في تلك الرقابة، وتتطلب الرؤية الاقتصادية لعلاج المشكلة في علاج الأسباب التي تؤدي إليها، سواء بالنسبة للعميل أو البنك أو كليهما معاً، إلى جانب إصلاح السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وتفعيل دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك، فضلاً عن تفعيل دور القوانين المحلية الخاصة بالبنوك لملاحقة المتعدين الامتناع عن سداد ما عليهم من مديونيات للبنوك. كذلك فإن للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة

(1) الزبيدي. حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 46.

(2) السيسي. صلاح الدين حسن، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 19-20.

تأثيرها في سياسة منح الائتمان، من حيث رغبة الدولة في تشجيع الائتمان لتنشيط الوضع الاقتصادي، أو رغبة الدولة في تشجيع صادرات معينة، أو تنشيط المنشآت السياحية أو صناعة معينة أو إيجاد صناعات معينة في مناطق جغرافية معينة.

6- الودائع: ترتبط التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف بعلاقة وثيقة بودائعه، ونظراً لما يتمتع به المودع من حرية في سحبها في الوقت الذي يشاء، فإن الأمر يستلزم دراسة الودائع بصفة خاصة لتحديد ما يمكن استخدامه منها في القروض المصرفية المختلفة.

وتتم دراسة الودائع أيضاً بتحديد ذلك القدر المستقر من كل نوع من أنواع الودائع، والمقصود بذلك الودائع التي تظل بالمصرف فترة طويلة، ولا يعني ذلك على الإطلاق أن المودعين لا يقومون بسحب هذا القدر من الودائع، وإنما يعني قيام بعض المودعين بعمليات إيداع تقابل عمليات السحب التي تحدث بشكل لا يؤثر في هذا القدر المستقر من الودائع.

ومن القواعد السليمة عند تحديد الاستخدامات المناسبة للودائع ألا يستثمر المصرف وديعة ينتظر سحبها بعد شهور قليلة في قروض تستحق في نهاية سنة أو أكثر، ما يدفع المصرف إلى الاقتراض من المصرف المركزي لمقابلة سحبات المودعين، والمقصود هو أن تتناسب تواريخ استحقاق القروض المصرفية مع التواريخ المقدرة لبقاء أرصدة الودائع بالمصرف، ولا يعني ذلك ضرورة تخصيص وديعة معينة لكل قرض معين، بل النظر إلى الوضع بصورة عامة على أساس الجزء المستقر من الودائع والجزء غير المستقر منها عند تحديد أنواع القروض الممكن منحها.

معايير منح الائتمان:

يعد قسم الائتمان المصرفي القسم المسؤول في أي مصرف عن تحليل طلبات القروض وكذلك رفع التوصيات المنهجية الخاصة بمصير معظم طلبات القروض إلى الجهة المختصة. ولقد أظهرت الممارسات العملية أنه يتوجب على هذا القسم أن يجد الجواب على ثلاث تساؤلات رئيسية تتعلق بكل طلب من طلبات القروض وهي:

- 1- هل المقترض قادر على التسديد، وكيف تعرف ذلك؟
- 2- هل بالإمكان إجراء توثيق وترتيب مناسبين لاتفاقية القرض بحيث تحفظ لكل من البنك والمودعين فيه حقوقهم وتقدم لهم الحماية المطلوبة وتعطي للعملاء احتمالية عالية على سداد القرض من دون تحمل البنك كلف إضافية؟
- 3- هل يستطيع المصرف مطالبة العميل بالسيطرة على الموجودات أو أرباحه في حالة عدم الالتزام بالسداد، إذ يستوجب أن يسترد البنك حقوقه بأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة وأدنى مخاطرة؟ وهناك تساؤلات أخرى لابد من الإجابة عليها وخصوصاً في الوقت الحالي والذي يشهد عمليات إفلاس لكبريات الشركات العالية.

4- هل يمتلك قسم إدارة الائتمان المعرفة العلمية والخبرة العملية التي تؤهله في اكتشاف طرائق ومعالجات المحاسبة الخلاقة (الإبداعية) (Creative Accounting)؟ إذ تهدف بعض الممارسات غير المسؤولة من استخدام هذه الطرائق إلى إظهار القوائم بصورة مغايرة للواقع، من أجل الحصول على منفعة ما.

وتسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان وأيضاً تحديد مصادر تلك المخاطر. كما أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعاً في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان.

وعادة ما تختلف الرغبة في التسديد أو القدرة في ذلك مع الظروف الاقتصادية السائدة ففي فترات الازدهار الاقتصادي تزداد الرغبة في التسديد قياساً بفترات الكساد إذ يهبط النشاط الاقتصادي وتنخفض الأرباح⁽¹⁾.

ولذلك أصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بالأدبيات بنموذج منح الائتمان Cs of Credit أو 5Cs of Credit وهي:

- 1- المقدرة على الاقتراض Capacity of Borrow
- 2- شخصية العميل Character
- 3- رأس المال (المركز المالي للعميل) Capital
- 4- الضمان Collateral
- 5- المناخ العام (الظروف المحيطة) Conditions

وتهدف هذه المعايير إلى معرفة رغبة العميل الطوعية في السداد واستكشاف الصفات الاجتماعية والأخلاقية فيه فضلاً عن ملاءة الشركة الكلية الحالية والمستقبلية لمعرفة مدى قدرتها على خدمة ديونها في حالة تردي قطاع الشركة، لأن الشركة ذات الملاءة الجيدة تمتلك من المهارة التي تؤهلها في دخول أسواق جديدة أو تطوير منتجاتها الحالية أو القيام بعمليات تحالف إستراتيجية مع الآخرين، أو التكيف مع الوضع الاقتصادي السائد... بهدف تعزيز إستراتيجيتها التنافسية في القطاع الذي تعمل فيه بهدف الحصول على العائد المناسب للمبالغ المستثمرة فيها.

وسيتّم فيما يأتي ذكر معايير الائتمان التي يفترض في قسم التسهيلات الائتمانية تشخيصها لبيان مدى أهلية العميل طالب الاقتراض، وهذه المعايير هي جزء رئيسي من عملية التحليل الائتماني، لأن التحليل الائتماني لا يعني فقط القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية التي يقدمها طالب القرض. بل يشمل كل شيء من شأنه أن يقلل المخاطرة الائتمانية، وفيما يأتي معايير منح الائتمان:

⁽¹⁾ Read. E, Commercial Banking, N. J. Pronta – Hall, 1980, P. 38.

1 - المقدرة على الاقتراض Capacity of Borrow:

قبل الشروع بدراسة مقدرة العميل على الاقتراض لابد من التعرف على أهليته في الحق القانوني في الاقتراض من البنك بغض النظر عن شكله القانوني سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً على أن تتوافر الأهلية القانونية فيه التي تخوله الاقتراض والتوقيع على عقود التعامل مع المصرف. وفي هذا السياق يستوجب على محلل الائتمان دراسة ملاءة المقترض والتي تعني بمفهومها ربطها بمستوى رأسمال أو مجموع الأموال الخاصة به، وي طرح هذا المفهوم السؤال التالي: ما هو حجم الأموال الخاصة الضرورية والكافية لمؤسسة ما؟ انطلاقاً من مبدأ ضرورة المحافظة على حجم معين من هذه الأموال، أما المفهوم الأوسع للملاءة فهو احتواؤها على عناصر أخرى تتمثل بالآتي⁽¹⁾:

- 1- الحجم الأمثل من السيولة.
 - 2- المحافظة على مستوى معقول من الربحية.
 - 3- نوعية وكفاءة الإدارة ونزاهتها.
 - 4- مستوى وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية على أنشطة الشركة المقترضة.
 - 5- قوة الضمانات ونوعيتها الجيدة.
- وعلى ضوء ما تقدم فإن الائتمان المصرفي يفترض أن يتم وفق قواعد وأسس ائتمانية مستقرة ومتعارف عليها تكون على شكل دليل مكتوب يتضمن تعليمات ملزمة للعاملين في مجال منح وتنفيذ ومراقبة عمليات الائتمان، مع بيان حدود وصلاحيات جميع المستويات الوظيفية والإدارية بالمصرف.

2 - شخصية العميل Character:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ولهذا نجد أن أهم مسعى لإدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل كمصرف مع هذا العميل من منظور ائتماني أي وجود رغبة لدى المقترض في سداد الدين عند استحقاقه حتى في أثناء الأزمات الاقتصادية وهذه الرغبة قد تعتمد على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة، ويمكن التأكد من ذلك في عدة وسائل، من هذه الوسائل:

- 1- الاستفسار من الموردين الذين يتعاملون مع العميل وكذلك من البنوك الذين يتعاملون.
- 2- السجل المصرفي التاريخي للعميل (حركة الحساب، مبالغ الحركات).

(1) شعيب، أندره، ندوة المصارف اللبنانية في مواجهة الأزمة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص ص 12-14.

3- النشرات التي تصدر عن غرف التجارة والصناعة لمعرفة فيما إذا كان اسمه مدرجاً في أسماء التجار أو الصناعيين الذين وجهت لهم إنذارات نتيجة لتوقفهم عن السداد أو لمخالفات أخرى، وتقصيرهم في تنفيذ المشاريع التي يقومون بتنفيذها.

4- البحث فيما إذا كان هناك غرامات أو حجوزات على ممتلكاته قد صدرت بحقه من قبل الغير أو توقف عن الدفع نتيجة لإشهار إفلاسه سابقاً.

5- الصفات الاجتماعية لشخصية العميل وخبرته وثقافته وأخلاقه وسلوكياته وفي ما يتعلق بشركات الأشخاص تتحدد سمعتها بسمعة أفراد إدارتها، وفي ما يتعلق بشركات الأموال، يضاف إلى ما تقدم مدى دقة نظام العمل فيها والنظام المحاسبي ورقابة المخزون والسياسات الإنتاجية والتسويقية ومنهج إدارة الشركة المتبع فيها.

ولهذا أصبحت من الأمور التي تثير اهتمامات إدارة الائتمان في البنوك حالات الإفلاس التي يعلنها بعض العملاء والتي زادت في السنوات الأخيرة، بل إن بعض الشواهد المصرفية تشير إلى أن بعض العملاء يخططون لحالات الإفلاس كوسيلة للتخلص من التزاماتها تجاه البنوك. وما يهم إدارة الائتمان هو التعرف على العميل الذي يحاول تجميع أموالهم وتسديد بعض التزاماته رغم إعلان إفلاسه. وبين من يعلن إفلاسه للتخلص من الديون المستحقة عليه⁽¹⁾.

3- رأس المال (المركز المالي للعميل) Capital:

يعد المركز المالي أحد الركائز الأساسية في الدراسات الائتمانية، والأساس الذي يستند إليه البنك في تمويل المشروعات القائمة، إذ يتم دراسة وتحليل القوائم المالية للمقترض والمتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية، لأقرب سنتين على الأقل للاطمئنان على سلامة ودقة إعدادها. وكذلك الإطلاع على عقود الملكية الخاصة بممتلكات العميل وخلوها من الرهن، والتعرف على المركز الضريبي للعميل، وحجم الأصول المملوكة له والتي يمكن تحويلها إلى نقدية دون تكبد خسائر كبيرة.

وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته تجاه البنوك تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأسمال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضاً الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات. وعن أهمية رأس المال كأحد معايير منح الائتمان يشير بعض الباحثين إلى أن قيمة رأس المال للعميل تؤثر في قدرته على سداد الائتمان ولذلك فإن رأس المال يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر

(1) الزبيدي. حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 146.

الائتمانية، باعتباره يمثل قوة العميل المالية⁽¹⁾ ويعتبر رأسمال العميل الملاذ الأخير الذي سيلجأ إليه المصرف في استرداد القرض إذا ما تعثر العميل.

4 - الضمان Collateral:

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة قد تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك.

والضمان هو تعهد بسداد القرض، أو توجيه الالتزام على شخص آخر إذا عجز المدين الأصلي عن السداد.

ويعرف الضمان بمقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، وقد يكون الضمان شخص ذو كفاءة مالية وسمعة جيدة تؤهله لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل.

ولذلك نجد في بعض الأدبيات أن الائتمانات قد قسمت بحسب ضماناتها، إذ نجد أن هناك قروض بضمان عقاري أو بضائع أو بضمان أوراق مالية وتعد الضمانات نوعاً من الحماية أو التأمين للمصرف من مخاطر التوقف عن السداد، ولا ينبغي إطلاقاً اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ودرء مخاطر الائتمان، فهي تعد ضمانات تكميلية استكمالاً لعنصر الثقة المتوفرة أصلاً إلا في حالة كون الضمانات مقيدة لتغطية قرض معين عندها تعتبر مصدراً رئيسياً للاطمئنان.

وهناك قروض تمنحها البنوك في حالات قليلة لعملائها بدون تقديم ضمانات كونهم معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية وجديتهم في سداد التزاماته، ومن الذين يحتفظون بصفة دائمة بقدر ملائم من الودائع النقدية لدى البنك المقرض، ويلاحظ أن هذا القدر يختلف من مصرف إلى آخر وفقاً لسياسة المصرف⁽²⁾.

والضمان الأفضل للمصرف هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة ولذلك يجب أن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:

1- التقدير: أي تقدير قيمة الضمان من قبل لجنة مختصة أو خبير ذي معرفة في موضوع الضمانات.

2- سهولة التصرف: سهولة تسويق وبيع الضمانة، وتصفيتها بسرعة بحيث تغطي قيمتها عند التصفية مقدار الدين وفوائده، أي سهولة تسهيلها إلى نقد سائل عند الحاجة دون الوقوع في خسارة،

(1) الزبيدي. حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 147.

(2) مبارك، عبد المنعم، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984، ص 82.

فضلاً عن ذلك يفترض أن يقوم المصرف بطريقة أو بأخرى بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة أو تذبذب أسعار البيع⁽¹⁾.

3 - استقرار قيمة الضمان: بحيث لا تتقلب قيمة الضمان خلال فترة الائتمان.

4 - إمكانية نقل ملكية الضمانة إلى أي شخص عند الحاجة بسهولة دون الحاجة إلى مزيد من الإجراءات المعقدة التي قد تتطلب وقتاً طويلاً.

وهناك أنواع كثيرة من الضمانات كالتالي:

أ - الضمانات النقدية: تعد الودائع على اختلاف أنواعها ضمانات نقدية سهلة التسجيل حيث أن المصرف يستطيع إجراء المقاصة بين الحسابات الدائنة والمدينة وتعد حسابات العميل وحدة واحدة لدى المصرف وفروعه، وعادة تنص بنود الاتفاقية صراحة على موافقة المقترض الخطية رهن جزء من ودائعه ضمانة لتغطية رصيد القرض وذلك لغايات تسديد الحسابات المدينة.

ب - الأوراق المالية: وتراعي المصارف في هذا النوع من الضمانات أن تكون الأوراق المالية المتخذة كضمان للقرض هي الأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية، والتي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي، ويلاحظ في هذا الصدد أن الأوراق المالية الحكومية تتمتع بقيمة افتراضية أكثر من الأوراق المالية الأخرى وخاصة السندات الحكومية وذلك لانخفاض نسبة مخاطرتها عن بقية الأوراق المالية⁽²⁾.

ج - الضمانات الشخصية: تقوم على تعهد شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة أشخاص بوفاء الدين بدلاً من المدين إذا عجز عن الوفاء بالتزاماته وضم ذمتهم المالية إلى ذمته بصورة يصبحون معها مدينين أصليين مسئولين عن وفاء جزء من الدين، أو كله كالمدين الأصلي سواء بسواء⁽³⁾.

د - البضائع: وعادة ما تكون البضائع المرهونة كضمان للائتمان من السلع التي لا تتعرض للتلف سريعاً وسهلة التصريف، وأسعارها مستقرة، حتى يمكن للمصرف المقرض بيعها بصدد استيفاء حقه في حالة تعذر المقترض عن سداد القرض وفوائده، ويتم تحديد قيمة البضاعة على أساس ثمن شرائها أو تكلفة إنتاجها مع تخفيض نسبة معينة لمواجهة احتمالات انخفاض قيمتها السوقية خلال فترة سداد القرض⁽⁴⁾ نتيجة لتغيير أذواق المستهلكين وتغير عادات السلوك الشرائي، أو ظهور عوامل أخرى تؤدي إلى إنقاص قيمة البضاعة المرهونة أو انخفاض مستويات الطلب على البضاعة.

(1) فولي. حسني، مخاطر الائتمان المصرفي من منظور تأميني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 9، العدد 4، السنة التاسعة،

عمان، الأردن، 2001، ص48.

(2) طارق. طه، إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، الإسكندرية، مصر، 1999، ص137.

(3) العرقسوسي. محمد سليم، العمليات المصرفية: تسهيلات وخدمات، منشورات جامعة دمشق، وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للمعاهد المتوسطة، دمشق، 2001، ص129.

(4) طارق. طه، إدارة البنوك، مرجع سابق، 1999، ص138.

هـ- الضمانات العقارية: وتشتمل الأراضي والمباني، وهي أهم الضمانات وأكثرها استخداماً، وهذا النوع يكون ذا أهمية في حالات الإنشاءات المرتبطة ببناء السكن سواء كانت لغرض السكن الخاص أو السكن التجاري.

وعموماً فإن ما يخص الأهمية النسبية للضمان كعنصر من عناصر منح الائتمان فإن العديد من الآراء تتفق على أنه لا يمثل الأهمية الأولى في اتخاذ قرار الائتمان بل يضمن الأمان والسلامة للائتمان الممنوح وهناك مقولة معروفة تشير إلى أن (الضمان لا يصنع القرض) كما حذر البعض من أن يكون القرار الائتماني معتمداً على مدى وجود أو عدم وجود الضمان، بل على مدى تعزيز الرغبة والقدرة في السداد عند العميل⁽¹⁾.

5- المناخ العام (الظروف المحيطة) Conditions:

يقصد بالمناخ العام بالوضع الاقتصادي العام، والوضع العام جزاءن هما:

أ- المناخ الاقتصادي الجزئي.

ب- المناخ الاقتصادي العام.

فالمناخ الاقتصادي الجزئي هو قطاع الشركة سواء كان تجارياً، أو صناعياً، أو زراعياً أو مالياً... والذي يتضمن الظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة داخل القطاع، وهنا قد يواجه المصرف صعوبة في تقدير المخاطر التي يتعرض لها نشاط الشركة والتي قد تختلف باختلاف الظروف المناخية، وأذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية وتعدد وتنوع الأسواق التي ينتمي إليها ضمن القطاع والتطورات التكنولوجية والصناعية⁽²⁾.

ففي مجال صناعة الحواسيب فإن المخاطر الأكبر تكمن في عملية التقادم وظهور أجيال جديدة خلال فترات زمنية قصيرة الأمد.

أما المناخ الاقتصادي العام فهو الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية المحيطة والسائدة في البيئة المحيطة.

ولا شك أن وجود حالة ازدهار ونمو في قطاع معين، أو بلد معين يدفع بالمصارف إلى اعتماد سياسة ائتمانية متساهلة في إجراءات منح القرض، إيماناً بأن العمل في أسواق نشطة تعزز من ربحية وملاءة العميل.

⁽¹⁾ J, Oliver G., Commercial Banking, Nastroed Co., 1978, p. 203.

⁽²⁾ النجار. فائق جبر حسن ، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، عمان — الأردن، 1997، ص95.

ومن أشهر أشكال الدرجات التي يعتمد على ثلاثة معايير 5C's هي الشخصية والقدرة ورأس المال، إذ يمكن الحصول من خلالها على تسعة درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها البعض وهي:

أشكال الدرجات التي تعتمد على ثلاثة معايير 5Cs:

المعيار	درجة المخاطرة
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جداً
الشخصية + القدرة - رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر الائتمانية منخفضة إلى متوسطة
قدرة + رأس المال - شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
قدرة + رأس المال - الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية - رأس المال - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً
رأس المال - الشخصية - القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جداً
قدرة - الشخصية - رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة.

إن الدراسة المعمقة للمعايير الخمسة السابقة والتي تشكل منهج إدارة الائتمان في قرارها الائتماني يمكن أن نستخلص منها ما يلي⁽¹⁾:

- 1- إن المعيارين الأول والثاني (المقدرة على الاقتراض وشخصية العميل) يعتبران مبادئ ثابتة لا اجتهد في تفسيرها. حيث لا ينظر بأمر الائتمان ما لم يتم تغطية النواحي القانونية والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل.
- 2- المعايير الثلاثة الباقية (رأس المال، الضمان، والمناخ العام) هي معايير متداخلة نوعاً ما مع بعضها البعض، وبالتالي يتم اتخاذ قرار الائتمان بعد دراسة كل منها، ومن الطبيعي أن لا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه أعلى مراتب لها لذلك فإن الضعف المقبول في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تأتي الدراسة لها جميعاً متوازنة ومقبولة.

أسس منح التسهيلات الائتمانية :

توظف المصارف أموالها في عدة توظيفات منها وبنسبة كبيرة على شكل تسهيلات ائتمانية وذلك لتحقيق أهدافها في الربح والنمو والبقاء في السوق وزيادة ثروة مالكيها، لذلك يتعين على المصارف مراعاة التوازن بين ثلاث عناصر وأن تنظم العلاقة فيما بينهم في جميع الأحوال وهذه العناصر هي الربحية، السيولة، والضمان (الأمان).

أولاً - الربحية:

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها أهم الأهداف الإستراتيجية لأي مصرف تجاري، وتدور حوله كل أهداف واستراتيجيات المصرف، وتهتم الإدارة المصرفية بالسعي إلى تحقيقه ضماناً لاستمرار المصرف، وهو مؤشر مهم من مؤشرات تقييم الأداء وتقييم السياسات والاستراتيجيات المصرفية.⁽²⁾ وتسعى المصارف التجارية من خلال عمليات التوسع في منح التسهيلات الائتمانية إلى تحقيق الأرباح وزيادة ثروة الملاك، ولكن إلى أي مدى تستطيع البنوك التوسع في منح هذه التسهيلات؟

إن المصارف التجارية تستطيع الزيادة في منح التسهيلات الائتمانية بغرض زيادة تحقيق الأرباح، ولكن إلى الحد الذي لا يعرض سيولتها ومركزها المالي للخطر.

وبالتالي فإن السياسة الائتمانية للمصارف هي التي تستطيع المصارف من خلالها تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر أو على الأقل تعظيم الأرباح عند مستوى معين من المخاطر. وتعرف السياسة الائتمانية بأنها⁽³⁾ أهم سياسات إدارة الأموال في المصارف التجارية وتعتمد على وضع أسس

(1) حمود. سمير سليم، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص 242.

(2) الزبيدي. حمزة محمود، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 71.

(3) الشاهد. سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002،

الائتمان و تشمل تحديد الأغراض، والآجال، والقطاعات الاقتصادية التي يتم التعامل معها، كما تحدد السلطات والمسؤوليات، وتوضح معايير الجدارة الائتمانية للعملاء، والضمانات التي يقبلها المصرف وأسس تقييمها، كما تعين الحد الأقصى للقروض المصرفية الممنوحة للعملاء، وتتضمن هذه السياسات أسلوب متابعة الائتمان، وذلك بهدف التكوين السليم والنوعية الجيدة لمحفظه القروض والسلف للحفاظ على حصة البنك في سوق الائتمان.

ثانياً - السيولة:

إن السيولة تمكن المصرف من مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من أرصدة عملائه ومواجهة طلبات الائتمان ولا يستطيع المصرف تأجيل سداد ما يستحق عليه ولو لبعض الوقت إذا كان استحقاق وديعة لديه أو شيك مسحوب عليه لأن حصول مثل هذا التأجيل قد يعرض المصرف لازمة سيولة، وذلك بعكس المؤسسات المالية الأخرى حيث تستطيع تلك المؤسسات تأجيل سداد ما يستحق عليها ولو لبعض الوقت.(1)

بمعنى أن يراعي المصرف عند منحه الائتمان ليس فقط عودة الأموال وتحقيق الأرباح فقط، وإنما أيضاً عودة الأموال في تواريخ استحقاقها، وهو ما يمكن التحقق منه من خلال الدارسة المتأنيئة والمتعمقة للتدفقات النقدية لطالب الائتمان، لمعرفة قدرته على السداد في تواريخ الاستحقاق، وكذلك مراعاة الضمان وسيولته، لضمان توافر السيولة المطلوبة لدى المصرف.(2)

ثالثاً - الضمان (الأمان):

يقصد بالضمان مدى ثقة المصرف بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء سيتم تسديدها في الوقت المحدد. حيث تعتمد المصارف في نشاطها على أموال الغير (خاصة المودعين) حيث إن الأموال الخاصة (حقوق الملكية) لا تتجاوز 10% من إجمالي موجودات كثير من المصارف وفي كثير من البلدان. والمعروف إن المصارف توظف معظم هذه الأموال في الائتمان المصرفي وهو استخدام اقل سيولة وأكثر خطراً من غيره من الاستخدامات الأخرى. ولتحقيق ذلك يجب على المصرف اختيار العميل الذي سيحصل على الائتمان مع الثقة في قدرته على الدفع بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل المخاطر، وتوفير الأمان للمصرف والمودعين.

(1) الريحان. بكر، أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه، البنوك في الأردن، المجلد الواحد والعشرون، العدد التاسع، 2002، ص 22.

(2) الشربجي. جمال عبد الواسع، مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك التجارية، مرجع سابق، 2006،

المخاطر الائتمانية:

تتميز القرارات الاستثمارية عموماً بعدم قدرة المستثمر في تحديد العائد المتوقع من ذلك الاستثمار على وجه اليقين. ويرجع ذلك إلى حالة عدم القدرة في الإحاطة في ظروف المستقبل، الأمر الذي يجعل أي استثمار محاط بدرجة من المخاطر. والمعروف في الدراسات المالية أن القرار الاستثماري يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين غاية في الأهمية هما: العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وهو المعروف بالمبادلة بين العائد والمخاطر.

فالقرار الأمثل أو السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به. وهكذا يبدو طلب المستثمرين إذ يسعون إلى عائد يزيد على درجة المخاطر التي يتعرضون لها، وكلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب.

وعلى وفق هذا المنهج يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية.

فالمبدأ هو حالة التوازن بين متغير العائد ومتغير المخاطر. ونقصد بحالة التوازن هو أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني كاف لتعويض البنك عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها إلى طالبي الائتمان.

ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها (الاحتمال القائم دائماً بعدم قيام الطرف المقابل للمصرف (العميل) بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وبكافة الشروط والأوضاع في أجل الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً)⁽¹⁾ وقد يخسر المصرف بتحقيق هذه المخاطر العائد الذي توقعه من منح القرض، وقد تمتد إلى خسارة أصل القرض بالكامل أو جزء منه، وهذا يمثل موقفاً صعباً للمصرف لأنه خسارة لجزء من ودائع العملاء التي لا يملكها أصلاً.

إن توقع المخاطر الائتمانية من قبل المصرف التجاري وتحليل هذه المخاطر المتوقعة والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطور المصرف ويساعد على استرداد الأموال التي قام بإقراضها والحصول على العوائد المرتبطة بها ومقابل ذلك نجد أن هناك تنوع وتعدد بالمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية ومسبباتها، ترجع هذه المخاطر إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعمل ويمكن تلخيص المخاطر الائتمانية وذلك وفقاً لمصدرها كالتالي:

1 - المخاطر المتعلقة بالمقترض:

يمكن أن تكون هذه المخاطر من خلال الأمور التالية⁽²⁾:

- أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على الاقتراض.
- السمعة الائتمانية للمقترض ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية وخارجية.

(1) عبد العزيز. أحمد، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999، ص175.

(2) النجار. فائق جبر حسن، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، 1997، ص94.

- الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف على ذلك من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.
- الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض ومدة تأثير ذلك على نشاطه.
- مقدرة المقترض وإمكانات تعزيزها وتطويرها في المستقبل.

2- المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض:

إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تتنوع وتتعدد هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلاً مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية كما وأنه يوجد عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها⁽¹⁾.

4- المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الائتمان الممنوح ومراقبته والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه. ومن الأخطاء التي يمكن أن تحصل والتي تسبب درجة من المخاطرة وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام المصرف المقرض بحجز ودیعة العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الممنوحة للعميل بسحب هذه الودیعة⁽²⁾.

ومن الأسباب والممارسات المصرفية التي تزيد من المخاطر الائتمانية نذكر ما يلي:

- 1- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة للحصول على التسهيلات الائتمانية، حيث في أحيان عديدة يتم تقدير الضمانات بقيم تفوق قيمها الحقيقية.
- 2- ومن الخطأ أن يقوم المصرف بتمويل كامل أو شبه كامل لمشروع العميل، إذ ينبغي أن يكون لدى العميل ما يمول به جزءاً من مشروعه ويتحمل قدراً من المخاطر فيه. ويجب أن يكون هذا التمويل فعلي في صورة عقار أو معدات للمشروع أو نقد، ولا يعد تمويلاً من جانب العميل

(1) الزبيدي. حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص179.

(2) النجار. فايق جبر حسن، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، 1997، ص96.

تسهيلات الموردين لمواد أولية ونحوها، لأنها في الواقع قروض قصيرة الأجل تزامم البنك عادة عند استرداده لأمواله⁽¹⁾.

- 3- أن يفضل المصرف عند اتخاذ قرار الائتمان جانب الربح على جانب المخاطرة.
- 4- قصور الدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها المصرف في منح التسهيلات.
- 5- السماح للعميل باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة في حين أنه يتعين وفقاً للدراسات المعدة أن يستخدم تلك الأموال على دفعات وفقاً لحاجة العميل وللجدول الزمني المعد في هذا الشأن.
- 6- امتناع المصرف دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العمل ويتوقف العميل عن الوفاء بالتزاماته للبنك، وعندها يتعرض المصرف لخطر فقدان كل أو بعض مبلغ القرض.
- 7- مطالبة المصرف للعميل بتسديد مبلغ القرض دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي يمر لها والتي بسببها قد يتعرض العميل للتعثر.

5- المخاطر المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية:

- ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية العامة والتغيرات والتطورات ذات العلاقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية وغيرها ومن أهم تلك الأسباب:
- 1- وجود بعض الظواهر الانكماشية التي ظهرت بالأسواق أخيراً وأدت إلى اتساع رقعة البيع بالآجل مع ما يلحق به من مخاطر عدم انتظام المشتريين بالسداد في الآجال المحددة لهم، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات العميل وبالتالي عدم مقدرته على السداد للبنك في المواعيد المقررة لذلك.
 - 2- القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ، وهو أمر لا يمكن توقعه أو تفاديه كنشوب حريق أو وقوع زلزال يؤثر على المشروع الممول.
 - 3- تدخل الدولة بشكل مفاجئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطه ويحد من إيراداته المتوقعة كرفع الدعم المقرر للسلعة التي يباشر فيها العميل نشاطه التجاري، أو زيادة الضرائب والرسوم الجمركية.

(1) النجار. فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 23-24.

وتعرف استراتيجيات البنك في التعامل مع المخاطر أيضاً على أنها تحديد الرد المناسب على المخاطرة والذي يتناول تحديد الخطوات التي ستتبعها المخاطرة عند حدوثها، ويتضمن تخصيص مسؤولية الوحدات (أو الأقسام) عن تنفيذ خطة الرد على المخاطرة عند حدوث المخاطرة وهناك عدة استراتيجيات متعارف عليها يمكن استخدامها للتخفيف من المخاطرة أو السيطرة عليها من بينها:

1- **القبول:** الذي يعني قبول المخاطرة بمعنى عدم إعداد أية خطط للاستعداد لنتائجها، وفي حال حدوثها سوف يتم ترك الأمر للظروف لتلعب دورها.

2- **تفادي المخاطر:** والذي يتضمن تجنب المخاطر من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لتجنب أثر وقوع المخاطرة أو إزالة مسبباتها نهائياً.

3- **تحويل أو توزيع المخاطر:** وتتضمن تحويل المخاطر بشكل لا يهدف إلى إزالتها أو محو آثارها، وإنما يحول مسؤولية إدارة المخاطرة إلى طرف ثالث ويعد تحويل المخاطرة البديل عن التكلفة المحتملة نتيجة الخسارة الناتجة عن وقوع المخاطرة.

4- **التخفيف من المخاطرة أو التلطيف من آثارها:** وتحاول هذه الإستراتيجية أن تخفف من آثار حدوث المخاطرة وذلك بالتخفيف من احتمالية وقوعها أو التخفيف من احتمال حدوث المخاطرة إلى حد مقبول.

ويتضمن ذلك إن استراتيجيات البنك في مجال قبول أو رفض مخاطر العملية الائتمانية يستند على عدد من الاستراتيجيات من بينها:

إستراتيجية ائتمانية متحفظة أو دفاعية Conservative of Defensive: وهي عبارة عن توظيف الأموال في مجال التسهيلات الائتمانية التي تعطي عوائد منتظمة على المدى الطويل ومخاطرها تكون متدنية، ويكون هدفها توفير الأمان والمحافظة على العوائد.

- **إستراتيجية ائتمانية هجومية Aggressive Policy:** وتتضمن أخذ مخاطر ائتمانية عالية مقابل الحصول على العائد الأعلى إضافة إلى الاهتمام باستخدام تقنيات تخفيف المخاطر الائتمانية في سبيل تحقيق ذلك العائد المالي والمحافظة عليه ونموه.

- **استراتيجيات ائتمانية متوازنة Balanced Policy:** وهي تجمع ما بين عنصر الأمان وتحقيق الأرباح ونموها.

التسهيلات الائتمانية المتعثرة: مفهومها وأسبابها وانعكاساتها:

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري فإن القروض هي الاستخدام الأهم لتلك الأموال، وعمليات الإقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية للمصارف وفي الوقت نفسه المصدر المهم لربحيتها.

وتواجه معظم البنوك مشكلة تعثر قروضها المصرفية، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام كل المختصين والخبراء المسؤولين في القطاع المصرفي، حيث ظهرت في أواخر السبعينيات وتفاقمّت في منتصف الثمانينيات لأسباب كثيرة وكان وراء ذلك أسباب تتعلق بالزبائن، فضلاً عن أسباب بيئية عديدة وقد أدى تزايد تعثر القروض المصرفية إلى إفلاس بعض المصارف⁽¹⁾. ومما لا شك فيه أن الديون المتعثرة في الوقت الراهن تعد من الهموم الكبرى للمسؤولين بالجهاز المصرفي. وإذا كان الانفتاح الاقتصادي لعب دوراً هاماً في ظهورها بشكل حاد، إلا أنه علينا أن نقول بأن مشكلة الديون المتعثرة كانت أيضاً نتيجة لعديد من السلبات، ونقص الدراسات، وعدم الأخذ بالأسس العلمية عند منح الكثير من التسهيلات الائتمانية.

وأصبحت المصارف تتنافس فيما بينها لمنح التسهيلات دون إزعاج العملاء بتوجيه أسئلة كثيرة أو المطالبة بالمستندات الأساسية لدراسة الوضع المالي للعميل وحجم معاملاته ليحدد على أساسها الحجم المناسب للتسهيلات المصرفية التي يمكن منحها وقد انعكس هذا الأسلوب على مفاهيم عدد غير قليل من العملاء والقائمين على إدارة الشركات فأصبح البعض يعتبر الأسئلة الموجهة لهم من موظف الاستعلامات تدخلاً في شؤونهم الخاصة، ومطالبتهم بالمستندات الأساسية اللازمة لأية دراسة نوع من التشدد.

ومن أسباب زيادة حجم الديون المتعثرة أيضاً أن العديد من المصارف لم تعط الأهمية الواجبة لمتابعة القروض، وإتباع الأساليب العلمية في تصنيفها حسب درجة ضعفها أو عدم كفاية الضمانات طبقاً للمعايير المصرفية المتعارف عليها.

وعلى الرغم من أن منح الائتمان المصرفي تحكمه أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى تخفيض المخاطر الائتمانية المختلفة والمحتملة إلى أدنى حد ممكن. إلا أنه عملياً لا يمكن لمصرف ما أن يحتفظ ضمن أصوله وتوظيفاته بمحفظة قروض منتظمة بالكامل (خالية من المخاطر) وذلك يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي من حيث كونه مصحوباً دائماً بالمخاطر حيث لا ائتمان بلا مخاطر.

في هذا السياق تمثل القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة، ذات نتائج باهظة الكلفة، وآثار معقدة التركيب ليس فقط على الجهاز المصرفي، بل على الدولة لتأثيرها الخطير أيضاً وبشكل أكثر

⁽¹⁾ Shockley, Paul, Bad Loans Are killing Banks, Warsaw Business Journal, vol. 8, Issue 13, pp. 1-4.

خطورة على المستقبل بما تحدثه هذه المشكلة من عدم استقرار وتقويض لبنیان العمل والثقة المصرفية⁽¹⁾.

مفهوم تعثر القروض المصرفية:

على الرغم من الدراسات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان — وحتى ولو تم اتخاذ قرار منح الائتمان وفق الأسس والقواعد السليمة — إلا أن احتمال تعثر المقرض وعدم قدرته على السداد يبقى قائماً، والقروض (الديون) التي تصل إلى هذه المرحلة يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها: (الديون المتعثرة)، (الديون المجمدة)، (الديون المعلقة)، (الديون الخاصة)، (الديون الحرجة)، (الديون غير العاملة)، (الديون الصعبة)، (الديون الهالكة)، (الديون الراكدة)، (والديون المشكوك في تحصيلها)⁽²⁾.

إلا أن أكثر المسميات شيوعاً في الاستخدام باللغة العربية هما: القروض غير العاملة، والقروض المتعثرة، أما باللغة الإنكليزية فقد لاحظ الباحث أن: (Non performing Loans) و (Bad Loans) هما: الأكثر استخداماً ويتم استخدامهما كمرادفين لبعضهما.

ولقد وردت العديد من التعاريف والمفاهيم التي تضمنت مسوغات ومفاهيم تعثر التسهيلات الائتمانية.

فقد عرف (Rose)⁽³⁾ القروض المتعثرة بأنها (القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقرض). أما (الواكد)⁽⁴⁾ فقد عرف الدين المتعثر بأنها (ذلك الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه على الاعتقاد بأن إمكانية تحصيله قد أصبحت محل شك وأنه من الصعب بمكان تحديد نسبة أو قيمة ما يمكن إهلاكه منه أو موعد ذلك. بعبارة أخرى هي تلك الديون التي لا يستطيع الملتزمون بها خدمتها بشكل منتظم وذلك بتسديدها أو تسديد أقساطها وفوائدها على الأقل، ويكون احتسابها متعثرة عادة بعد مرور فترة تتراوح ما بين تسعة أشهر وسنة على توقف الملتزمين بها عن السداد). أما (النجار)⁽⁵⁾ فقد عرف الدين المتعثر بأنه (الدين الذي يعتبره المصرف، بعد دراسة المركز المالي للعميل، و ضمانات الدين، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة).

(1) الخضيرى. محسن، الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص15.

(2) الخضيرى. محسن، الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، مرجع سابق، 1997، ص21.

(3) Rose, Peter, Commercial Bank Management, McGraw – Hill – 2002 – p. 11.

(4) الواكد. ماهر، الديون المتعثرة معالجات متقدمة، مرجع سابق، ص8.

(5) النجار. فريد راجب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مرجع سابق، 2000، ص17.

وعرّف (النمري)⁽¹⁾ القروض المتعثرة بأنها (قروض عجز فيها المقترضين عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به).

وفي هذا السياق يمكن صياغة مفهوم للقروض المصرفية المتعثرة بأنها عبارة عن التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها والتي منحتها المصارف لبعض العملاء ولم يقدّم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في آجال استحقاقها وذلك لأسباب تتعلق إما لضعف نظام منح الائتمان بالمصرف أو لأسباب تتعلق بأوضاع العميل أو الظروف المحيطة.

أسباب تعثر القروض المصرفية:

تعد الديون المتعثرة من المشاكل التي شغلت هاجس أغلب المختصين سواء كانوا اقتصاديين أو مصرفيين، وذلك لأنها تؤدي إلى تجميد أو خسارة جزء هام وكبير من مصادر أموال المصرف، وبالتالي تؤدي إلى تعرض المصرف المانح للقرض، إلى مخاطر قد تنتهي بإفلاسه، ويترتب على ذلك توقف للمشروعات وزيادة البطالة وتدني معدلات الادخار، حيث يحجم المودعون عن إيداع أموالهم في البنوك خوفاً عليها من الضياع.

وطبقاً للرؤية الاقتصادية فإن هناك أسباباً عديدة تقف وراء تعثر المشروعات الاقتصادية وعدم الانتظام في سداد ما عليهم من ائتمان للمصارف، منها ما يتعلق بالمصرف ولاسيما حين لا يلتزم بمراعاة الأسس الصحيحة لمنح الائتمان، والتي من أهمها: الدراسة السليمة للجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يتم الاقتراض له والدراسة المستفيضة للجدارة الائتمانية للعميل ومراعاته حدود الائتمان الملائم للمقترض، وعدم متابعة الائتمان بعد منحه لمعرفة جدوى المشروع وحسن إدارته، ومن ثم قدرة المقترض على السداد في حالة نجاح المشروع، وعدم الاستعلاء الجيد على المقترض ومدى أمانته في السداد.

ومن الصعوبة بمكان تحديد تصنيفات ثابتة تعكس أسباب ظهور تعثر القروض المصرفية وبالذات حين تواجه بعوامل عديدة تختلط فيها المسببات بالنتائج وما هو رئيسي بما هو فرعي وتتداخل المساحات أحياناً وتتشابه الأعراض أو تتباين، كما يختلط كثيراً ما هو موضوعي بما هو شخصي كما يتداخل في أحيان كثيرة ما هو عام بما هو خاص⁽²⁾.

والقروض المتعثرة تسببها مجموعة من المسببات تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى تعثر الائتمان، ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاثة مجموعات⁽³⁾:

(1) النمري. أحمد، القروض المصرفية الصعبة بين البنوك المقرضة والفعاليات المقترضة، مجلة البنوك في الأردن، مجلد تاسع، عدد ثالث، 1990، ص 1458.

(2) غنيم. أحمد، الديون المتعثرة والائتمان الهارب قراءة في واقع الأزمة، مصر، 2001، ص 43.

(3) النجار. فايق جبر حسن، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، 1997، ص 49.

أسباب يرتكبها المصرف وتؤدي إلى تعثر الائتمان، وأسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر الائتمان وأسباب تعود إلى البيئة العامة (الظروف الاقتصادية والسياسية) وسيتناول الباحث كل مجموعة بالتفصيل.

1- الأسباب العائدة للمصرف:

1- عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة مما يؤدي إلى ظهور سياسة إرتجالية في منح التسهيلات الائتمانية لا تأخذ بعين الاعتبار سياسة التوازن بين مصادر الأموال والاستخدامات، فضلاً عن عدم إتباع الأساليب المصرفية الصحيحة في منح الائتمان وتجاهل تمويل المشروع المعتمد على تدفقاته الواقعية، فضلاً عن التركيز في الائتمان على قطاع اقتصادي معين دون تنويع الائتمان لقطاعات مختلفة⁽¹⁾.

وغياب سياسة ائتمانية واضحة قد يؤدي إلى التساهل في منح التسهيلات واستعمالها والسماح بالتجاوز عن الحدود المقررة فيها وعدم ربط استعمالها بمراحل إنجاز المشروع وتدفقاته النقدية.

2- السماح لطالبي التمويل استعمال التمويل دفعة واحدة، حيث أن سياسة المصارف لا تسمح لطالبي التمويل أن يستعملوا حصيلة التمويل دفعة واحدة إذا كان المشروع الممول يمر بعدة مراحل، حيث يجب تقديم التمويل لهم على دفعات (مراحل)، وإذا سُمح لطالب التمويل استعمال قيمة التمويل دفعة واحدة فإنه قد يستخدمه لغايات أخرى غير الغايات التي اتفق عليها في اتفاقية التمويل، ولذلك على المصارف أن تربط بين مواعيد دفع أجزاء القرض مع تقدم سير العمل في المشروع الممول.

3- عدم مراعاة الحصول على ضمان يتناسب مع قيمة التمويل ونوعه والغرض منه بدون أن يعني ذلك المبالغة في طلب الضمانات العينية التي قد تكون عقبة كبيرة أمام إمكانيات تمويل المشاريع المهمة بالنسبة للمجتمع والاقتصاد.

4- قصور في جوانب الدراسة التي أعدتها دائرة التسهيلات الائتمانية حين منح الائتمان وأهم شروط لتنفيذ مثل هذه الدراسة هو الحصول على معلومات عن مشروع العميل تتوافر فيها المصادقية والشمولية، وتحليل مخاطر الائتمان تحليلاً موضوعياً ومنهجياً فأى قصور في تحليل المخاطر قد يفضي بدين ما إلى التعثر.

5- امتناع المصارف عن تقديم تمويل إضافي للعميل وقت الحاجة الفعلية، فقد يرفض المصرف تقديم تمويل إضافي لإكمال المشروع نتيجة لوجود مبرر جوهري كارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، فامتناع المصرف عن إعطاء تمويل إضافي قد يؤدي به إلى التعثر في معظم الأحوال.

6- عدم قدرة المصرف على متابعة المشروع الممول، حيث أن سوء إدارة المصرف في متابعة المشاريع الممولة من قبل المصرف قد تكون سبباً من أسباب حدوث التعثر، وفي حال وجود نظام سليم للمتابعة فإنه يمكن للمصارف اكتشاف التعثر لدى المشاريع الممولة في وقت مبكر، ويكون

(1) برنان. علي، أزمة الديون الصعبة والمشكوك في تحصيلها لدى المصارف، مجلة المحاسبة، العدد 27، عمان - الأردن، 1994، ص46.

بإمكانه معالجة هذا التعثر بأقل تكلفة ممكنة، وعلى العكس من ذلك إذا لم يكن لدى المصرف نظام متابعة جيد فإن حالة التعثر قد تحدث وقد يكتشفها المصرف في وقت متأخر وهنا ستكون التكلفة عالية.

وتتمثل المتابعة الجيدة والفعالة للقرض بعدة إجراءات أهمها:

- طلب ومراجعة القوائم والتقارير والمعلومات المالية الدورية.
 - الزيارات الدورية لموقع العميل.
 - الاتصال بالموردين والعملاء وغيرهم ممن لهم صلة بالعمل.
 - متابعة أثر تغيير الظروف الاقتصادية على العميل.
- 7- اهتمام المصارف بتحقيق الأرباح أكثر من اهتمامها بالمخاطرة، ويحصل ذلك على أمل عدم تحقق المخاطرة.

فإذا كان الهدف الرئيسي لإدارة المصرف هو تعظيم الأرباح، ومارست الإدارة ضغوطاً على مديري الفروع وأقسام الائتمان لزيادة حجم القروض الممنوحة، فإن موظفي الإقراض سيتوسعون في عمليات منح القروض دون النظر إلى المخاطر التي قد تتجم عن ذلك، بحيث يتم منح قروض لأشخاص غير مؤهلين، أو منح قروض بمبالغ تفوق حاجات المقترضين وقدرتهم على السداد.

8- عدم تناسب عدد أفراد الكادر في أقسام التمويل مع حجم طلبات التمويل، فإذا كان عدد الموظفين العاملين في مجال منح الائتمان لا يكفي القيام بالمهام والأعمال المطلوبة كافة، فإن قدرة الموظفين على القيام بعملهم ستكون ضعيفة سواء من حيث الدراسة الائتمانية أو من حيث متابعة القروض أو من حيث التحصيل، الأمر الذي سيساعد في زيادة حجم القروض غير العاملة لدى المصارف⁽¹⁾.

9- سوء الإدارة ونقص الكوادر المؤهلة والمدرّبة في بعض المصارف كان من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم القروض المتعثرة، فهناك خلل هيكلي أدى إلى تنامي هذه الظاهرة، وهي محصلة للإدارة السيئة ومنح تسهيلات غير مدروسة رافقها حدوث ظاهرة التركيز الائتماني على عدد محدود من العملاء أصحاب النفوذ أو المصالح لدى الإدارة العامة في المصارف بحيث لا يتم توزيعها على عدد أكبر من العملاء ومن ثم توزيع مخاطرها⁽²⁾. ونقص خبرة موظفي المصارف وخصوصاً العاملين في أقسام التسهيلات الائتمانية أدى إلى وجود أخطاء كبيرة في مجال العمل المصرفي حيث يترتب على قلة الخبرة في عمليات الاستفسار عن العميل وسمعته المالية وإجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل قد تؤدي في النهاية إلى زيادة القروض المتعثرة والتي لها انعكاسات سلبية على العمل المصرفي.

(1) غنيم. أحمد، الديون المتعثرة والائتمان الهارب. قراءة في واقع الأزمة، مرجع سابق، 2001، ص45.

(2) بدران، علي، أزمة الديون الصعبة والمشكوك في تحصيلها لدى المصارف، مرجع سابق، 1994، ص46.

10- سوء جدولة تسديد أقساط القرض، حيث أن قيام المصرف بجدولة أقساط القرض دون مراعاة للظروف الخارجية والداخلية التي يمر بها المشروع قد تؤدي إلى تعثر سداد القرض، وخصوصاً عندما لا يراعي المصرف وقت حصول الشركة على التدفقات النقدية.

12- اتخاذ قرار منح التمويل بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى. فقد يتم أخذ قرار منح التمويل في بعض الأحيان خلافاً لقناعات الموظفين المسؤولين عن منح التمويل وذلك نتيجة ضغوط تأتي من أطراف مثل أفراد الإدارة العليا في المصرف، أو أعضاء مجلس إدارته، أو بعض رجال السلطة في البلد، وهذا يكون بدوره سبب لوجود تسهيلات متعثرة لدى المصارف.

لقد قام الباحث بتفصيل الأسباب العائدة للمصارف وذلك لأنه كثيراً ما تقع المصارف ضحية أخطائها، وكثيراً ما نجد أن صاحبي القرار فيها يبحثون عن تبرير لقراراتهم الإدارية السابقة التي قد يصاحبها الفشل، وذلك لعدم قدرة إدارة المصرف على التمييز بين الأخطاء الناتجة عن الظروف الاقتصادية وتلك الناتجة عن أخطاء أساسية كان يمكن تلافيها عن طريق التحليل الجيد لملاءة المقترض والظروف المحيطة.

2- الأسباب العائدة للعميل:

1- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول: حيث تطلب المصارف من العملاء تقديم دراسة جدوى اقتصادية، حيث يشترط في الدراسة أن لا تكون قائمة على افتراضات غير واقعية مثل المبالغة في تقدير الإيرادات أو تقليل النفقات الرأسمالية أو الجارية، فإذا كانت هناك اختلالات في التدفقات النقدية للمشروع، فإن أداء المشروع سيظهر انحرافاً عما هو متوقع في دراسة الجدوى الاقتصادية⁽¹⁾، وعلى المصارف أن تراجع دراسة جدوى المشروعات المقدمة من العملاء، وأن تتأكد من سلامتها وسلامة الفرضيات التي قامت عليها.

2- استخدام التسهيلات الائتمانية من قبل الشركة لأغراض أخرى، وأخطر استخدام لها عندما يقوم العميل بتغطية التزاماته لدى بنوك أخرى وجهات دائنة أخرى، إذ يكون العميل قد بدأ في حالة تعثر ومنذ اللحظة الأولى.

3- عدم إفصاح العميل عن بياناته المالية الحقيقية، حيث تعتبر المعلومات التي يقدمها طالب التمويل المرآة التي تعكس وضعه المالي، وهي الأساس الذي يعتمد عليه المصرف في قرار منح التمويل، فإذا قدم طالب التمويل معلومات غير صحيحة أو أنقص معلومات معينة فإن ذلك سيؤثر على قرار منح التمويل بشكل سلبي.

4- وجود خلل إداري لدى العميل، حيث تعتبر الإدارة عنصراً مهماً في نجاح المشروع، فإذا حصل ضعف في القدرات الإدارية لدى القائمين على المشروع الممول فإن المشروع لا يحقق

(1) النجار. فريد، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مرجع سابق، 2000، ص260.

أهدافه، ولا يتمكن من تسديد التزامه، كما أن حادثة خبرة طالب التمويل في إدارة المشروع الممول قد يؤدي إلى تعثر المشروع⁽¹⁾.

كما أن ضعف قدرات التخطيط المالي، والذي من صورته عدم الدقة في تقدير احتياجات الشركة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة، أو الإخفاق في توجيه القروض القصيرة والطويلة الأجل نحو الأغراض التي تتواءم مع آجالها ومع آجال سداد هذه القروض مما يخلق حالة عدم التوازن في الهيكل التمويلي للشركة.

ومن خصائص التخطيط المالي الجيد أن تكون السياسات المالية التي تضعها الإدارة العليا ملائمة للبيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها الشركة، وليس بتبني سياسات مالية لشركات رائدة في بيئات اقتصادية مختلفة تماماً عن بيئة الشركة⁽²⁾.

5- سوء إدارة الإنتاج، المتمثلة بعدم انتظام الإنتاجية، وانخفاض أو تراجع حجم الإنتاج وتدهور مبيعاته بشكل ملموس مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات والموارد، وعدم انتظام التدفقات النقدية الأمر الذي يؤدي إلى توقف العمل عن تسديد التزاماته المستحقة عليه.

كما يترتب أيضاً على سوء إدارة الإنتاج وضعف جودة المنتجات، وفقدان الشركة أحد أسواقها الرئيسية أو زبائنها الكبار الذين كانوا يستوعبون جانباً مهماً من إنتاجها، وعدم قدرة الشركة على الوصول إلى أسواق جديدة أو زبائن جدد، مما يترتب عليه تراكم في المخزون السلعي وانخفاض مستوى الربحية وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض قدرات الشركة المالية والإدارية⁽³⁾، وقد تفقد الشركة أحد أسواقها الرئيسية بسبب اعتماد الشركة على منتج واحد.

6- الهيكل غير المناسب لعملية الاقتراض والمغالاة في زيادة حجمها، وتوسع الشركة بالاقتراض وبصفة خاصة من المصادر غير المصرفية مثل الموردين والشركات الشقيقة والدائنون الآخرون، فضلاً عن حصولها على قروض وتسهيلات مصرفية بشكل مغال فيه، أو دخولها في مضاربات وصفقات مشبوهة وغير مدروسة، وقد تلجأ بعض الشركات إلى إخفاء الديون الفعلية في القوائم المالية بهدف الحصول على التمويل من المصارف، كما حصل في شركة إنرون التي أعلنت إفلاسها في تشرين الثاني من عام 2001.

7- التغيير في إدارة الشركة أو في نشاطها، فقد يخرج أو يتوفى أحد الشركاء أو يستقيل أحد المديرين القائمين على إدارة النشاط ويحل محله شخص آخر لا تتوافر لديه الكفاءة الفنية والإدارية الملائمة، وقد يكون أحد الأسباب تغيير أنشطة الشركة وارتياحها لمجالات جديدة غير مؤهلة لمزاومتها، وقد تقوم الإدارة في الدخول في مجالات وأنشطة أخرى بخلاف النشاط الرئيسي

(1) الخضير. محسن، الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، مرجع سابق، 1997، ص81.

(2) Howard E. Van Au Ken Tom Holman, Financial Strategies of Small, Public Firms: A comparative firms and large, public firms, Entrepreneurship. Theory and Proctice, Baylor university, 1995, pp. 29-41.

(3) الخضير. محسن، الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، مرجع سابق، 1997، ص83.

للمشروع بدون خبرة سابقة في هذه الأنشطة وأيضاً بدون توافر الموارد المالية والإدارية أو بزيادة أعباء المشروع المالية مما يؤدي إلى خلل في النشاط الرئيسي من الناحية المالية⁽¹⁾.

3- الأسباب العائدة إلى البيئة العامة (الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية):

1- دخول الاقتصاد المحلي والعالمي في مرحلة كساد أو انكماش، وقد يتزامن مع هذه الحالة انخفاض للدخل، وانخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية وقد يترتب على هذه الحالة انخفاض القدرة التصريفية للمشروع في تسويق منتجاته، الأمر الذي ينجم عنه زيادة ملحوظة في المخزون من السلع التامة الصنع. وفي هذا السياق قد تختلف مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض من صناعة إلى أخرى ومن قطاع لآخر، فنجد مخاطر الظروف المناخية لها تأثير ملموس على الإنتاج الزراعي، وهناك مخاطر تتعلق بعدم توافر المواد الخام للإنتاج أو تغيير في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم⁽²⁾ وهذا يؤدي إلى انخفاض المبيعات ومن ثم انخفاض مستوى الربحية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المتغيرات لا يمكن التحكم فيها بل يفترض التحوط لها عن طريق التحليل والتخطيط المستقبلي.

2- تدخل الدولة: فإذا حصل أن حدث تدخل للدولة بشكل مفاجئ في أمور تتعلق بعمل المشروع الممول كأن يتم رفع الدعم عن السلع التي ينتجها المشروع أو في حال زيادة الضرائب والرسوم الحكومية، أو التدخل في تحديد الأسعار، أو رفع القيود عن استيراد السلع المماثلة للسلع التي ينتجها المشروع الممول، فإن ذلك سيؤدي إلى اختلال في قدرة المشروع على السداد مما يؤدي إلى تعثر المشروع⁽³⁾.

3- دخول منتجين جدد إلى السوق الذي سوف يؤثر سلباً على الحصة السوقية للشركة ومن ثم سيؤثر على حجم المبيعات، وقد تأتي المنافسة في إدخال أصناف جديدة إلى السوق أو في تبدل أنماط الاستهلاك والعادات الشرائية للمستهلكين.

4- تأثيرات البيئة السياسية: فعلى الرغم من مخاطر تغيير الأنظمة أو نشوب الحروب أو صدور التشريعات الحكومية أو تدهور الوضع الأمني غير متوقعة الحدوث في الأجل القصير فإن إمكانية حدوثها في الأجل الطويل والمتوسط الأمد تكون أكبر، مما يعني أن الائتمان المصرفي طويل ومتوسط الأمد يكون أكثر عرضة للمخاطر السياسية.

(1) عبد القادر. محمد، المداخل الرئيسية لتحقيق النجاح في إقامة وتنفيذ المشروع الاستثماري وأسباب فشل وتعثر المشروعات، مجلة الإدارة، المجلد 27، العدد الأول، مصر، 1994، ص19.

(2) خولي. حسني، مخاطر الائتمان المصرفي من منظور تأميني، مرجع سابق، 2001، ص47.

(3) روجي. أسعد محمد، معالجة وإدارة الديون المتعثرة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2002، ص6.

وتعد البيئة السياسية أهم مكونات البيئة الخارجية في الدول النامية نظراً لأنها تسيطر على كافة المتغيرات والعناصر الأخرى للبيئة الخارجية والمصارف بوصفها عصب الحياة في الاقتصاد المعاصر، تعد المصارف أكثر الوحدات الاقتصادية تأثراً بهذه البيئة السياسية.

5- قد تساهم التطورات التكنولوجية في فشل بعض الشركات المقترضة عندما لا تستطيع مواكبتها وخصوصاً إذا تم تبنيها من قبل الشركات المنافسة ومن المعروف أن التطورات التكنولوجية لا تحدث بصورة مفاجئة كما أن آثارها قد تكون واضحة على التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل وذلك بسبب التغييرات التي تحدثها على كل من الكلفة والجودة وسرعة التسليم.

الآثار السلبية للتسهيلات الائتمانية المتعثرة:

تنشأ عن ظاهرة التسهيلات الائتمانية المتعثرة تأثيرات عديدة على الجهاز المصرفي وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام، وفيما يأتي بعض هذه الآثار:

1- تعرض المصارف إلى خسائر باهظة التكاليف المادية والمعنوية، فعلى الجانب المادي انخفاض مستويات الربحية، وانخفاض قدرة المصرف على التوسع، وتغطية تكاليفه بكفاءة وفاعلية. أما الجانب المعنوي هو انعدام الثقة في كفاءة إدارة المصرف، والتي تنعكس على ضعف الثقة فيه كمصرف قادر على توظيف أموال المودعين والمستثمرين بشكل أمثل دون خسائر⁽¹⁾.

2- توجه المصارف نحو المبالغة في طلب الضمانات، والتشدد في إعطاء فرص التمويل للعملاء خوفاً من التأخير في السداد، الأمر الذي يجعل تعامل المصرف محصوراً في فئة من الناس تتوافر لديهم ما يتطلبه التمويل من الضمانات الممتازة، وهذا من المخاطر، لأنها تؤدي إلى منح التسهيلات إلى فئة قليلة جداً من العملاء، في حين أن غاية المصارف هو إفراح المجال لأكبر قدر ممكن من العملاء.

3- ضياع الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي إدارة الائتمان بالمصارف في محاولة دراسة ومواقف المشروعات المتعثرة مالياً ومحاولة تصحيح هياكلها المالية فهذا الوقت والجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للمصرف من خلال عمليات مصرفية أخرى، وكذلك الحال في فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات، والقضايا المطروحة أمام الأجهزة القضائية⁽²⁾.

4- يمكن أن تؤدي حالات التعثر لدى المصارف إلى قيام المصارف بالاستغناء عن عدد كبير من العمالة الوطنية، وذلك بهدف تقليص المصروفات العامة وتحسين مستوى الربحية في ظل هذه

(1) الخضير. محسن، إدارة الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، مرجع سابق، 1997، ص ص45-47.

(2) الحمزاوي. محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2000،

الظروف، مما يؤدي إلى زيادة في نسبة البطالة، وظهور حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل البلد⁽¹⁾.

5- تجميد جانب هام من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة بعض المقترضين على سداد قيمة القرض وفوائده، وهذا ينعكس على تعطيل دورة رأس المال وحرمان المصرف من توظيف الأموال المعطلة في استثمارات أخرى.

6- يمكن لمشكلة التسهيلات الائتمانية المتعثرة في حال تسرب خبر إلى وسائل الإعلام بأن المصرف يواجه مشكلة حقيقية في تحصيل ديونه أن تؤثر سلباً على المصرف، وهذا الأمر قد يدفع عدداً من المودعين إلى تقديم طلبات لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ، مما يعرض المصرف لأزمة سيولة، بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات السحب المفاجئة، الأمر الذي قد يدفع المصرف إلى تصفية بعض أصوله بخسارة لمواجهة هذه المشكلة، وهي حالة عدم كفاية هذه الأصول لمواجهة هذه المشكلة، فإن المصرف قد يقوم بإعلان إفلاسه⁽²⁾.

7- وجود ظاهرة القروض المتعثرة تؤدي إلى زيادة كلفة الاقتراض ومنح التسهيلات المصرفية وبالتالي زيادة كلفة وعبء الإنتاج التي تؤثر على عملية النمو الاقتصادي هذا بالإضافة إلى زيادة مخاطر السيولة ومن ثم التأثير السلبي في النمو الاقتصادي.

8- تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على مناخ العمل فتؤدي إلى إيجاد مناخ من التوتر وعدم الاستقرار والمبالغة والمغالاة في الإجراءات وطلب البيانات والمعلومات، وطلب المزيد من الضمانات التي قد يعجز العميل عن تقديمها، وإجراء المزيد من البحوث والتحريات المبالغ فيها عن العملاء الجدد والحاليين، وهذا التشدد قد يدفعهم إلى اللجوء إلى مصارف أخرى أقل تشدداً وأكثر مرونة واستعداداً لمنح القروض وهذا يترتب عليه تعطيل جزء كبير من أموال المصرف دون استثمار والتي تنعكس سلباً على ربحيته.

9- إن كبر حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة تدفع بالإدارات إلى زيادة أسعار الفائدة المستوفاة من العملاء على القروض الممنوحة لتغطية العجز الحاصل من القروض المتعثرة التي لا تولد دخلاً للمصرف.

10- تحتاج معالجة القروض المتعثرة إلى مزيد من الوقت والجهد والكفاءات الإدارية والتي تنعكس آثارها على انخفاض نمو المصرف وانخفاض الحصة السوقية له، وزيادة احتمالية تعرض المصرف إلى مزيد من المخاطر.

(1) الحمزاوي. محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000،

ص 362.

(2) الخضير. محسن، إدارة الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، مرجع سابق، 1997، ص 45.

الضوابط الأساسية التي تساعد على الحد من مخاطر الائتمان:

بما أن المخاطر التي تحيط بالتوظيفات الائتمانية متنوعة ومتعددة فلا بد من عملية التحوط لهذه المخاطر من خلال وضع مجموعة من الضوابط التي يكون هدفها المحافظة على حقوق البنك، ويمكن أن نحدد عدد من هذه الضوابط كما يلي: (1)

1- تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في المصرف وبما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية من خلال وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم هذا الجانب.

2- تحديد السلطات والمسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية وبشكل واضح ودقيق، بما يمكن من تسهيل الإجراءات وسرعة انجاز ومنح التسهيلات بالشكل الذي يتوافق مع أنظمة البنك وإستراتيجيته.

3- تدعيم وتعزيز العمل ضمن نظام الحاسب الآلي والاستفادة من الإمكانيات التي يمكن أن يوفرها التقدم العلمي في هذا المجال وبالشكل الذي يحد من المخاطر الائتمانية، ومن أمثلة ذلك في هذا المجال تطوير الاستعلام المركزي عن العملاء وبحيث يتم الاستفادة من هذه الخدمة كافة فروع ودوائر البنك من خلال التبادل المعلوماتي بين كافة الفروع والدوائر.

4- وضع الضوابط للحد من التوسعات الائتمانية غير المرغوبة وبالتالي الالتزام بالقواعد المصرفية والمالية المتعارف عليها فيما يتصل بتنفيذ سياسات البنك في مجالات الربحية والسيولة والضمان، مع الالتزام بأي قيود موضوعة سواء كانت هذه القيود محددة من خلال إستراتيجية البنك، أو من خلال تعليمات وأنظمة البنك المركزي التي يعلنها باستمرار من خلال مذكراته، إلى البنوك، وهذه القيود تتعلق بحدود الضمان للعميل الواحد أو طبيعة الضمانات أو عدم دخول أبواب التمويل لعمليات محددة أو حتى قطاعات اقتصادية معينة.

5- أن يكون لدى كل مصرف سياسة ائتمانية في دليل مكتوب يتضمن تعليمات ملزمة للعاملين في مجال منح وتنفيذ ومراقبة عمليات الائتمان، مع بيان حدود وصلاحيات كافة المستويات الوظيفية والإدارية بالمصرف، ولكل نوع من أنواع الائتمان التعليمات الخاصة به، غير أنها جميعاً تشترك في استنادها إلى قواعد وأسس الائتمان المصرفي، والتي تقوم المصارف باستمرار بتطويرها وتعديلها وتحديثها حسب مقتضيات وتطورات الظروف. (2)

6- أن يشارك في اتخاذ القرار الائتماني أكثر من مستوى إداري، وألا ينفرد به شخص واحد، وأن يصدر القرار الائتماني من كوادر متدربة وخبيرة بمجال الائتمان المصرفي.

7- تحديث الاستعلامات بصفة دورية، والتأكد من أنه لم يعتريها أي خلل يضعف ضمانات المصرف.

(1) النجار. فايق جبر حسن، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، 1997، ص ص 99-100.

(2) السيسي. صلاح الدين، قضايا مصرفية معاصرة، مرجع سابق، 2004، ص ص 44-46.

8- أن يقوم المصرف المركزي بإصدار القواعد الاسترشادية أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف، ووضع قواعد إلزامية للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية، مع ضرورة قيام المصارف التجارية بالاطلاع على البيانات المجمعة التي يعدها مركز المخاطر المصرفية والذي يختص بتجميع المعلومات عن عملاء المصارف الذين تصل قروضهم حداً معيناً. وتستفيد المصارف التجارية من هذه المعلومات في عملية تحديد جودة عملاء الائتمان خاصة هؤلاء العملاء الذين استفادوا من الحصول على قروض من أكثر من مصرف بدون توافر الضمانات الكافية.

الفصل الثاني:

التحليل المالي: تعريفه، استخداماته، أدواته

المبحث الأول: التحليل المالي - وظائفه - أهدافه.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: التحليل المالي - وظائفه - أهدافه.

تعريف التحليل المالي:

يُعرف التحليل المالي بأنه: (عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المنشآت المختلفة في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار)⁽¹⁾.

ويُعرف أيضاً (بأنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة، بهدف بلورتها، وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي قد تكون مخفية وراء زحمة الأرقام، بما يفيد في ترشيح قرارات مستخدمي القوائم المالية)⁽²⁾.

بعبارة أخرى إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي يمر في ضوءها القياس المحاسبي.

ويمتد التحليل المالي ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط المستقبلي، وتخطيط عملية الاستثمار، والعمل على تقويم الأداء المخطط، واتخاذ الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد حتى يمكن الرقابة عليها، وبالتالي يمكن أن يكون عوناً لكل مستثمر ولكل مدير ولكل مقرض وبالتالي يكون العين التي يرى بها هؤلاء، وبهذا يمكن أن يكون التحليل المالي أداة فعالة وبناءة في خدمة المجتمع.

مما سبق نجد بأن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات، حيث أن المحلل المالي لا يقف عند الأرقام التي تفصح عنها البيانات المالية المنشورة بل يجري عليها بعض التعديلات لجعلها صالحة لاشتقاق مؤشرات موضوعية يبني على أساسها القرارات والتقييمات.

هذا وقد أشار أحد الباحثين⁽³⁾ إلى أن تحليل القوائم المالية كعملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية عن سوق الأوراق المالية والاقتصاد الكلي وذلك لمساعدة المستفيدين منها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

(1) عقل. مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، مؤسسة عبد الحميد البساط، بيروت، 1995، ص113.

(2) زامل. أحمد محمد، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الثاني، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض،

2000، ص879.

(3) Barach, Financial statement Analysis, prentice – Hall, p. 407, 1984.

ومما سبق يمكن استخلاص عدد من النقاط التي توضح ماهية التحليل المالي:

- 1- إن التحليل المالي عملية مستمرة يقوم بها المستفيدون من التقارير المالية (الإدارة، المستثمرون، الدائنون، البنوك، ... الخ) أو وكلاؤهم في هذه المهمة المحللون الماليون.
- 2- يبدأ عمل القائم بالتحليل المالي من حيث انتهى عمل المحاسب بمعنى أن القائم بالتحليل المالي يعتمد على القوائم المالية السنوية المنشورة والمعتمدة والتقارير المالية الدورية وذلك كمصدر من مصادر المعلومات اللازمة لمساعدته في اتخاذ القرار الملائم.
- 3- يحتاج التحليل المالي من أجل تطبيقه بصورة سليمة إلى معرفة تامة بالحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة المعنية وإدارتها، وهكذا فإن التحليل المالي يقوم على الحكم النابع من الخبرة بالإضافة لكونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة⁽¹⁾.

أهمية التحليل المالي:

تتبع أهمية التحليل المالي في توضيح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، واختصار الأرقام الكثيرة في بضع مؤشرات ذات مدلولات، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات متنوعة داخلية وخارجية ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تدرج في النقاط التالية:

- 1- يعتبر أحد مهام الإدارة المالية في المنشآت المختلفة، ويساعدها في أداء مهامها بشكل فعال.
- 2- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو غيرها، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- 3- يساعد في الحكم على سلامة السياسات المالية والتشغيلية والاستثمارية في المنشأة وكفاءة إدارتها.
- 4- الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي من أجل تحسين أساليب الرقابة الداخلية وأحكامها.
- 5- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء في الماضي من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- 6- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة⁽²⁾، كما يساهم في التنبؤ ومن ثم الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية.

(1) الشماخ. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص10.

(2) الحياي. وليد ناجي والبطمه. محمد عثمان، التحليل المالي (الإطار النظري وتطبيقاته العملية)، دار منين، عمان، 1996، ص20.

7- تساعد النسب المالية، والمعلومات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

8- يستخدمه المقرض في دراسة سيولة المقترض وإمكانية تعثره، كما يستخدمه المستثمر في دراسة ربحيته وإمكانية تعظيمها من خلال اختيار الاستثمارات الأمثل.

الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول أسئلة تمس مصالحهم.

ويمكن تبويب الجهات المستفيدة من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل إلى ما يلي:

1- المستفيدون داخل المنشأة:

وهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة، ابتداءً من رئيس مجلس الإدارة ومروراً بمجلس الإدارة، والمدير العام، ومديري الإدارات.. الخ.

وتهتم بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دفة الأمور خلال الفترة المعنية⁽¹⁾ وذلك من خلال:

أ- ربحية المؤسسة وعوائد الاستثمار.

ب- الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.

ج- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط بالإضافة إلى نتيجة المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

د- الحصول على مؤشرات مالية، تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة، ولذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية مستقاة من نظام المحاسبة المالية⁽²⁾.

2- المستفيدون خارج المنشأة:

أ- المستثمرون (بقسميهم الحاليين والمستثمرين المتوقعين في المستقبل).

ويكون مجال اهتمامهم يدور في نطاق التالي:

- أداء المؤسسة على المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح على الاستثمار.

- سياسة توزيع الأرباح.

- الوضع المالي للمؤسسة حالياً والعوامل الممكن أن تؤثر فيه مستقبلاً.

- الهيكل المالي للمؤسسة مع بيان الأثر السلبي والإيجابي المتوقع نتيجة التركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.

(1) الشماخ. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، مصدر سابق، 1990، ص12.

(2) الحياي. وليد ناجي والبطمه. محمد عثمان، التحليل المالي (الإطار النظري وتطبيقاته النظرية)، مرجع سابق، 1996، ص23.

- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها ومعرفة مدى النمو المتوقع لنشاطها في الأمد القصير والطويل.

ب - الدائنون:

ويهتمون بالحصول على المعلومات التالية:

- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

- سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير.

- ربحية المؤسسة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات الطويلة الأجل لأنها مؤشر على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى الطويل⁽¹⁾.

ج - سماسرة الأوراق المالية:

ويهدف هؤلاء إلى معرفة الآتي:

- التغييرات المحتملة على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة.

- تحديد أسهم الشركات الممكن اعتبارها فرص استثمارية جيدة.

د - المصالح الحكومية:

ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة التخطيط الحكومية والأجهزة الضريبية، ومجالس الغرف الصناعية التجارية، والأسواق المالية، ويعود الاهتمام هنا بالدرجة الأولى لأسباب رقابية وضريبية.

تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهميته:

بدء الاهتمام بالتحليل المالي مع بداية القرن التاسع عشر وخاصة مع ازدياد انتشار الشركات المساهمة بما فرضته في فصل بين الإدارة والملكية. وفي البداية كان جل الاهتمام في التحليل المالي ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل فأنصب الاهتمام على قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأهم⁽²⁾.

ومع اتساع الدور المصرفي وخاصة في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دوراً أساسياً في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت، ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك (التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها أن يزودونهم ببيانات حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم وذلك بالصيغة التي توصي بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة).

(1) الشماخ. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، 1990، ص12.

(2) محمد. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة، عمان 2000، ص ص10-12.

وتمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين على منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات. ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشأة.

القضية الأولى: وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

والقضية الثانية: هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام بشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل. وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماماً بقائمة أكثر من قائمة بل أصبح الهدف من التحليل والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات.

ولم يعد الأمر أيضاً مقتصرًا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية فالتحليل المالي حالياً يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضاً بيانات خارجية تتعلق بالمنشأة.

ومن أهم العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي⁽¹⁾:

1- أدى التطور الصناعي الكبير إلى ظهور الحاجة إلى رأسمال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها وهذا يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال عجزت المنشآت الفردية وشركات الأشخاص على توفيرها وكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على مشكلة توفير الأموال وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية أي أصبح من الضروري الاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدبر الوحدات نيابة عن المساهمين. وقد أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المديرين وبالتالي زاد اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة والأسس في تقييم الأداء المالي لهؤلاء المديرين.

2- أسواق الأوراق المالية: حيث تمثل الشركة المساهمة في الدول الرأسمالية الشكل القانوني السائد لتكوين واستثمار الأموال على نطاق واسع، ولقد تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية في هذه الدول وخاصة في الولايات المتحدة بوضع اللوائح التي تهدف إلى ضمان نشر

(1) محمد. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص 8-11.

القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح وأمكنها أن تفرض هذه المستويات على الشركة التي ترغب في الحصول على ترخيص بتداول أسهمها في البورصة. ويعتبر هذا التدخل إعتراضاً من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة وقادرة على أن توضح له كفاءة أداء الشركات التي ترغب الاستثمار فيها.

3- الائتمان: الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية والائتمان هو سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات فتأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية.

ولذلك تهتم البنوك اهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها. وذلك للتعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم كأن تتم المقارنة بين الفوائد المتوقعة الحصول عليها من الإقراض لعميل ما وبين المخاطر المتوقعة أن تواجهها المؤسسة في علاقتها معه والانحياز للجانب الأرجح في المقارنة. ويعتبر التحليل المالي الإطار المناسب والفعال في اتخاذ القرار المناسب وذلك كما لأدوات التحليل المالي من قدرة للتعرف على المخاطرة المالية بصورة علمية⁽¹⁾.

خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة للتحليل المالي:

تحتاج عملية التحليل المالي إلى مجموعة من البيانات والمعلومات وفي مقدمتها القوائم المالية المنشورة. ولكي تكون البيانات والمعلومات المستقاة في هذه القوائم صالحة للاستخدام لأغراض التحليل المالي يجب أن تتوافر فيها خصائص معينة وإلا فقدت أهميتها وفائدتها لعملية التحليل⁽²⁾. تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية وغالباً ما يتم استخدامها في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة وبقصد الدلالة على معنى واحد رغم ما بينهما من اختلافات جوهرية، ويرى الباحث أنه يجب التمييز بين المفهومين كمدخل لدراسة المعلومات المحاسبية بشكل أوسع:

- **البيانات:** هي حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستم مستقبلًا وهذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محددة العدد وهي تمثل المدخلات في نظام المعلومات وليس لها أثر واضح في اتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة⁽³⁾.

أما في مجال المحاسبة: فالبيانات المحاسبية تمثل مجموعة من القيم والرموز والكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه نتيجة للأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة

(1) الشماع. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، 1990، ص10.

(2) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009، ص26.

(3) جمعة. أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، ص6، 2003.

المحاسبية وتمثل المواد الأولية (المدخلات) التي يتم تشغيلها وإدارتها في النظام المحاسبي بهدف استخراج المعلومات⁽¹⁾.

- **المعلومات:** تُعرف بأنها البيانات التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح في شكل أكثر نفعاً لمستقبلها والتي تكون لها قيمة مدركة، إما في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو القرارات التي يتم إتخاذها⁽²⁾. أما في مجال المحاسبة: فالمعلومات المحاسبية تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي والذي يذهب إلى البيئة المحيطة. فهي بيانات تمت معالجتها وتشغيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على إتخاذ القرارات المناسبة.

كما تعتبر المعلومات المحاسبية نوعاً من المعرفة المناسبة والناجمة عن عمليات تشغيلية لخدمة أغراض بعينها ممثلة في نتائج نهائية أو مخرجات تدعم قرارات ونشاطات يتم استخدامها من قبل المعنيين بها⁽³⁾ ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها أثناء أداءهم لوظائفهم المختلفة.

وفي مجال التحليل المالي فإن المعلومات المالية والمحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي هي معلومات تستخدم في التحليل المالي لتصبح بعد تطبيق إجراءات التحليل المالي عليها بمثابة معلومات جديدة.

وبذلك فإن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وحساب توزيع الأرباح هي تقارير للنظام المحاسبي في المنشأة وتشتمل على معلومات محاسبية.

وبعد هذا التوضيح، لابد من الإشارة إلى معايير جودة المعلومات المحاسبية، التي تؤدي إلى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة المستخدمين لها على مختلف فئاتهم بمن فيهم المحلل المالي. وتشتمل هذه المعايير على:

1 - الملائمة:

ويقصد بها مدى ملائمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومات ملائمة لغرض معين.

وتعتبر الملائمة صفة من صفات المنفعة ويقصد بها: قدرة المعلومات على التأثير في القرار المتخذ⁽⁴⁾.

ودرجة الملائمة تتحدد على أساس درجة الارتباط بين المعلومات المحاسبية وبين القرار أو الهدف المراد تحقيقه أو النتيجة المحتمل الوصول إليها.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يتعين أن يتوافر فيها الخصائص التالية:

(1) الدهراوي. كمال الدين، تصوير نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص1.

(2) السيد. إسماعيل، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص3.

(3) George V. Reynolds. Information system for managers, St. Pal: West publishing Company, P. 30, 1992.

(4) رمو. وحيد، أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 2، عمان، 1999، ص174.

أ - القدرة على التنبؤ بالمستقبل: ويعرف بأنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل⁽¹⁾.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تكون ذات قدرة تنبؤية بالأحداث، أي ذات قدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات واقعية عن النتائج المتوقعة في المستقبل، أو تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية.

ب - التوقيت الملائم:

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وقادرة على تغيير القرار أو تعزيزه، لابد من أن تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية التوقيت الملائم. أي أن يستطيع متخذ القرار أن يحصل على تلك المعلومات قبل إتخاذ قراره بوقت كافٍ.

فعلى سبيل المثال، إذا ما تم تأخير تقديم التقارير المالية أو المعلومات المحاسبية، حتى تتبين كفاة أوجه العمليات المالية، فمن شأن ذلك أن يجعل المعلومات موثقة بدرجة كبيرة إلا أنها ذات فائدة أقل بالنسبة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم خلال فترة انتظار تقديم المعلومات⁽²⁾.

ج - القدرة على التغذية العكسية:

ويقصد بهذه الخاصية بأن المعلومات المحاسبية التي أنتجها النظام المحاسبي كمخرجات، قادرة على مساعدة متخذ القرار من أن يتحقق من صحة التوقعات السابقة، وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات. وبتعبير آخر مقدرة المعلومات على مساعدة مستخدميها على تأكيد أو تصحيح ما توصلوا إليه في الماضي.

2 - إمكانية الاعتماد على المعلومات (الموثوقية):

تعبر هذه الخاصية عن توفر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية، تضع لدى مستخدميها ثقة نسبية فيها، وتجعله مطمئناً عند استخدامها وكلما زادت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية، زادت درجة الثقة فيها بحيث يطلق عليها دقة المعلومات.

وجدير بالذكر بأن الدقة هنا ليست الدقة المطلقة، بل الدقة النسبية. وكلما زادت درجة الثقة بالمعلومات يعني هذا أن المعلومات اقتربت من الموضوعية وابتعدت عن التحيز.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات مصداقية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات فلا بد من أن تتوافر فيها ثلاث خصائص فرعية:

(1) الباز. مصطفى، مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين شمس، 1990، ص116.

(2) معايير المحاسبة الدولية، الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 1999، ص48.

أ - الصدق والأمانة في التمثيل:

حتى تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية موثوقة، لا بد أن تعبر بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية التي تمثلها والتي تعبر عنها. فكلما استطاعت المعلومات المحاسبية تمثيل هذه العمليات والأحداث بصدق دون تحريف أو تشويه أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها.

ب - القابلية للتحقق:

إن مصطلح (القابلية للتحقق) هو المصطلح البديل لمبدأ الموضوعية الذي يجب أن يتوافر في عملية القياس المحاسبي، بمعنى أن يستند هذا القياس إلى ثبوتيات وأدلة يؤدي اعتمادها إلى الوصول إلى النتائج نفسها⁽¹⁾.

وهذا الاعتماد هام في تقليل تحيز الشخص القائم بالقياس. ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق، يجب أن تكون لها دلالة محددة ولها استقلالها بصرف النظر عن يقوم بإعدادها أو استخدامها.

ج - الحياد وعدم التحيز:

التحيز في المحاسبة معناه أن يميل المقياس المحاسبي في ناحية على حساب الأخرى بدلاً من أن يكون متساوياً بالنسبة للناحيتين.

وبالتالي فالحياد يعني أن لا تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية متحيزة لمجموعة ضد أخرى، أي تجنب التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقاً أو بهدف التأثير في سلوك مستخدم المعلومات في اتجاه معين.

3 - القابلية للمقارنة:

يقصد بالمقارنة تلك التي تتم بين هذه المنشأة وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي ينتسب إليه، وكذلك المقارنات التاريخية، حيث تتم المقارنة بالسنوات السابقة أو بالتوقعات المستقبلية التي تم تقديرها سابقاً لهذه المنشأة.

فمن البديهي أن استخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل من القوائم المالية التي تصدرها الشركات غير قابلة للمقارنة. فالمعلومات المحاسبية الخاصة بشركة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها مع معلومات السنوات السابقة للشركة نفسها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مع المعلومات الخاصة بالشركات الأخرى. باختلاف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية نفسها مما يؤدي إلى نتائج مضللة وسوء فهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية⁽²⁾.

(1) حنان. رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص198.

(2) محمد. محمود عبد ربه، مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص139.

4 - الثبات:

يعني أن تقوم المنشأة باستخدام نفس الطرق المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث من فترة لأخرى، فالثبات يتضمن⁽¹⁾:

- تطبيق الإجراءات المحاسبية نفسها على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.

- تطبيق المفاهيم وطرق القياس والإجراءات نفسها بالنسبة لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية.

هذه الخاصية توفر الأساس الذي يتم بموجبه عقد المقارنات بين سنة وأخرى وبين المنشآت المختلفة. وبالتالي فإنه لا يمكن التحقق من خاصية القابلية للمقارنة بين نتائج المنشآت المختلفة، ما لم يتم الثبات والانتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية نفسها في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة.

لذلك تلزم معايير المحاسبة الدولية بضرورة الإفصاح عن أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت لهذا التغير والآثار المترتبة عليه.

ومن الناحية العملية، فإنه يتعين على المنشأة إثبات أن الطريقة الجديدة تكون أفضل من الطريقة السابقة في ظل التغيرات التي حدثت في الظروف الاقتصادية.

كما أكدت معايير المحاسبة الدولية على هذه الناحية وذلك كما يلي:

(من غير المناسب للمنشأة أن تستمر في سياسة المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة و موثوقية)⁽²⁾.

فعلى سبيل المثال: إن التحول من طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تقويم المخزون السلعي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل في الفترة المحاسبية التي تم فيها التغير، وإذا لم تفصح الشركة عن هذا التغير في القوائم المالية، فقد تعطي المعلومات المحاسبية انطباع غير حقيقي عن الزيادة في الدخل، وقد يفسره المستفيدون من المعلومات المحاسبية على أنه ناتج عن زيادة في كفاءة إدارة الشركة في استغلال مواردها⁽³⁾. بينما قد يخفي هذا التحول خسائر فعلية في نتيجة العمليات.

(1) حنان. رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، 2003، ص205.

(2) معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، 1999، ص49.

(3) محمد. محمد عبد ربه، مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، مرجع سابق،

2000، ص141.

لذلك نجد أن معايير المحاسبة الدولية ألزمت الشركات بالإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وبيان الأسباب التي دعت لهذا التغيير.

مصادر المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي:

يمكن القول بأن التحليل المالي يعتمد على مصدرين من المعلومات. الأول مصدر خارجي والثاني مصدر داخلي وسيتم شرح كل مصدر.

1- المصادر الخارجية للمعلومات:

وتعتبر المعلومات الخارجية معلومات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل. ويمكن ذكر بعض المصادر الخارجية والتي تساعد المحلل المالي وهي⁽¹⁾:

- 1- بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- 2- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسة.
- 3- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
- 4- المكاتب الاستشارية.

2- المصادر الداخلية للمعلومات:

وتشمل على القوائم المالية بالإضافة إلى تقرير مدقق الحسابات، التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة، التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية، توقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي، المعلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً.

تعد القوائم المالية أهم مصدر من مصادر المعلومات الداخلية حيث تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نشاط المشروع خلال فترة معينة ونتيجة هذا النشاط، والمركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن تلك الفترة.

وتشمل القوائم المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التغير في حقوق الملكية، وما يرتبط بتلك القوائم من ملاحظات متممة ومكملة لها. وتعرف هذه القوائم بأنها ذات أغراض عامة وتعد هذه القوائم المصدر الرئيسي للمعلومات المالية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال الوحدة الاقتصادية. لذا تعتبر القوائم المالية العمود الفقري للإفصاح، ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وأيضاً ما يتعلق بالتبويب⁽²⁾.

(1) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص ص21-22.

(2) تركي. محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مرجع سابق، 1995، ص31.

وتبنى القوائم المالية على ثلاث أسس هي:

- 1 - تجميع الحقائق المسجلة عن عمليات المشروع على أساس واحد.
 - 2 - استخدام القيم الرقمية لترجمة القيم الاقتصادية لنشاط المشروع.
 - 3 - تجنب التقديرات الشخصية للقائمين بالمشروع وإيكالها للمحاسبين.
- وإن وجود مبادئ محاسبية متفق عليها بين المحاسبين يؤدي إلى إظهار قوائم مالية ختامية قريبة من الحقيقة ويسهل المقارنة بين نتائج أنشطة المشروع.
- ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية القوائم المالية التي يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية⁽¹⁾ وهذه القوائم هي:

- 1 - قائمة الدخل (Income Statement).
 - 2 - قائمة الأرباح المحتجزة (Statement of Retained Earning).
 - 3 - قائمة المركز المالي (Statement of Financial Position).
 - 4 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية (Statement of Changes in Stock Holders Equity).
 - 5 - قائمة التدفقات النقدية (Statement of Cash Flows).
- وفيما يلي توضيح للقوائم المالية المذكورة أعلاه:

1 - قائمة الدخل Income Statement:

إن قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح خلال فترة محاسبية معينة، ويمكن النظر إليها على أنها بيان مالي يتضمن إيرادات ونفقات الوحدة الاقتصادية المستحقة خلال فترة محاسبية معينة، وتعتبر على أنها الترجمة المالية لسياسات الإدارة ويمكن من خلال مفردات تلك القائمة تقييم أداء الإدارة بشكل فعال⁽²⁾.

ويعتبر الهدف الأساسي من قائمة الدخل ومن أي قائمة مالية أخرى هو تزويد قرائها بمعلومات تفيد في اتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلائي. وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل هي⁽³⁾:

- 1 - تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
- 2 - تقييم كفاءة إدارة المنشأة وفعاليتها في استخدام الموارد المتاحة.
- 3 - تقييم مدى جدارة المنشأة بالاقتراض من البنوك وجمهور المستثمرين ومدى الاستفادة من هذا الاقتراض.

⁽¹⁾ Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Concepts, No. 5, 1994, P. 6.

⁽²⁾ الحياي. وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998، ص 49-50.

⁽³⁾ حماد. طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 161.

2 - قائمة الأرباح المحتجزة Statement of Retained Earnings:

تعد قائمة الأرباح المحتجزة قائمة مكملة لقائمة الدخل. فهي قائمة تظهر كيفية التصرف في الأرباح سواء بتوزيعها على المساهمين في صورة توزيعات وكذلك الأرباح المتبقية التي يمكن استثمارها داخلياً في عمليات الشركة التشغيلية⁽¹⁾ أي أن قائمة الأرباح المحتجزة تظهر بوضوح كيفية تصرف الإدارة في صافي الدخل المتحقق عن الفترة. فقد تحتجز إدارة الشركة كل الدخل المتحقق خلال السنة ضمن الأرباح المحتجزة، وبالتالي زيادة حقوق الملكية وزيادة أصول الشركة، أو أن تقوم بتوزيع جزء من هذا الدخل واحتجاز الجزء الآخر أو أن تقوم بتوزيع كل صافي الدخل المتحقق عن العام مع جزء من الأرباح المحتجزة من سنوات سابقة.

3 - قائمة المركز المالي Statement of Financial Position:

الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي هي عبارة عن تقرير يوضح المعلومات الخاصة باستخدامات المنشأة المتمثلة بأصولها، ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة بالخصوم وحقوق الملكية، وتُعرف (بأنها ملخص للمركز المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، إذ توفر معلومات عن موارد الشركة ومصادرهما في تلك اللحظة، وتهتم تلك القائمة بتوفير معلومات عن درجة السيولة للشركة ودرجة التركيب الرأسمالي ومدى الاعتماد على القروض، ودراسة العلاقة بين الأصول ببعضها البعض)⁽²⁾.

كما تعرف الميزانية على أنها (البيان الموضوع في نهاية فترة معينة، حيث تظهر الأرصدة المدينة والدائنة الناتجة عن الجرد بتاريخ إغلاق الحسابات، وتبين المركز المالي للمشروع في لحظة إعدادها كما أنها تظهر مصادر أموال المشروع وأوجه استخدامها)⁽³⁾.

ويرى الباحث بأن قائمة المركز المالي هي الصورة الفوتوغرافية للمركز المالي للمنشأة في لحظة معينة حيث تظهر هذه الصورة معلومات عن الموارد الاقتصادية الخاصة بالمنشأة والالتزامات على هذه الموارد سواء تجاه الدائنين أو تجاه الملاك.

4 - قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

Statement of Changes in Stock Holders' Equity:

تعد قائمة التغيرات في حقوق الملكية حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

(1) الليثي. فؤاد محمد، نظرية المحاسبة: المدخل المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص319.

(2) لطفي. أمين السيد أحمد، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمارات في الأوراق المالية بالبورصة، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص4.

(3) فلو. صافي، المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات، منشورات جامعة دمشق، 1997، ص14.

ولقد تعددت مصادر التغير في حقوق الملكية، حيث توضح التغيرات في مكونات رأس المال المدفوع بالإضافة إلى التغيرات في رقم الأرباح المحتجزة، أي أن هذه القائمة وقائمة الدخل تغطيان كافة مصادر التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المحاسبية.

إن قائمة التغير في حقوق الملكية تشتمل على العناصر الأساسية التالية⁽¹⁾:

1- رصيد حقوق المساهمين أول الفترة، والذي يتمثل في رأس المال المدفوع فضلاً عن الأرباح المحتجزة.

2- الاستثمارات الإضافية المقدمة من أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكاً للمشروع، وهذه الاستثمارات قد تكون في صورة نقدية أو عينية أو من الاثنين معاً.

3- التوزيعات على أصحاب رأس المال وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:

أ- توزيعات أرباح وتمثل عائداً على رأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات الأرباح المحتجزة.

ب- توزيعات من رأس المال المستثمر وتمثل استرداداً أو تخفيضاً لرأس المال المستثمر ومصدر هذه التوزيعات رأس المال المدفوع.

4- رصيد حقوق المساهمين نهاية الفترة.

5 - قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows:

وهي التي تعكس التدفق النقدي بين فترتين متتاليتين، وغالباً ما تكون في بداية السنة ونهايتها. وسيعطي الباحث هذه القائمة أهمية أكبر في الشرح وذلك نظراً لأهميتها في اتخاذ القرارات بشكل عام واتخاذ القرارات الائتمانية بشكل خاص. ولقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقائمة التدفقات النقدية، ومرد ذلك إلى أن قائمتي الدخل والمركز المالي لا تفيان بالغرض الذي يستهدفه الدائنون والمساهمون وغيرهم من مستخدمي هاتين القائمتين. فكلا القائمتين لا تعطي مستخدمهما صورة واضحة ومفصلة عن التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية خلال فترة معينة⁽²⁾، ويعود الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية إلى أن كل من قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي لم تستطعا أن تجيبا على بعض استفسارات مستخدمي البيانات المالية مثل:

- ما هي كمية النقود التي حصلت عليها الشركة من أنشطتها؟

- لماذا توزع شركة ذات ربحية عالية أرباحاً قليلة؟

- كيف تصرفت الشركة بالنقدية المتاحة لها، وكم صرفت على شراء الأصول الثابتة؟ وكم صرفت على الخطط الاستثمارية الجديدة؟

- هل حصلت الشركة على النقدية اللازمة نتيجة بيع أصول طويلة الأجل؟ أو من نشاطها؟

(1) الشيرازي. عباس، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص ص 220-222.

(2) Kieso. Donald, and others, Intermediate Accounting, 1998, p. 223.

- كيف يمكن لمنشأة أن تدفع عوائد أسهم عندما تكون نتائج أعمالها خسائر صافية خلال العام؟
- لماذا الشركة ليس لديها السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها على الرغم من أرباحها الكبيرة؟
وكثيراً من الأسئلة المشابهة لم تستطيع أي من القوائم المالية أن تجيب بشكل مباشر عليها، لذا فإن قائمة التدفقات النقدية تزودنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلة وحركة التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الأنشطة المختلفة للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. كما تزودنا بمعلومات واضحة عن الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية خلال فترة معينة.
ولقد طالبت معايير المحاسبة بإعداد قائمة التدفقات النقدية لأن إعداد هذه القائمة يحقق الفوائد التالية للوحدة الاقتصادية⁽¹⁾:

- 1- التعرف على إمكانية المنشأة في خلق التدفقات النقدية اللازمة في المستقبل.
- 2- التعرف من خلال قائمة التدفقات النقدية على وضع السيولة في المنشأة وعلى قدرتها على توزيع الأرباح للمساهمين وتسديد الالتزامات المترتبة عليها.
- 3- تحديد أسباب الفرق الحاصل بين صافي الدخل في قائمة الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية.
- فمن المعروف أن قائمة الدخل تعكس أحد مؤشرات نجاح أو فشل المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال رقم صافي الدخل المتحقق، إلا أنه من الانتقادات التي يتعرض لها أساس الاستحقاق في تقدير وتحديد صافي الدخل تتركز في مدى مصداقية الطريقة أو الطرق المحاسبية البديلة التي يوفرها أساس الاستحقاق للتوصل إلى صافي دخل معين. لهذا السبب وغيره من الأسباب قد يفضل كثير من المسؤولين معرفة الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.
- 4- الإطلاع ومعرفة الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة معينة، فيما يتعلق بالعمليات الاستثمارية، كسواء وبيع الموجودات الثابتة مثلاً، وفيما يتعلق بالعمليات التمويلية كالاقتراض وتسديد القروض وإصدار أسهم جديدة وتوزيعات أرباح للمساهمين، لذلك فإن المعنيين بالقوائم المالية من أطراف خارجية يهتمهم، الإطلاع على أسباب الزيادة أو النقصان في الموجودات والمطلوبات خلال فترة معينة. ويرى عديد من هؤلاء كثيراً من المبررات للتأكد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية منها⁽²⁾:
- أ- إن التدفقات النقدية أكثر تعبيراً ودلالة نسبياً على الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق، حيث أنها تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهم.

(1) الحسني. صادق، التحليل المالي والمحاسبي، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1993، ص396.

(2) الوابل. وابل بن علي، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثاني، الرياض، السعودية، 1996، ص221.

- ب - هناك صعوبة في تفسير دلالة الأرباح التي تظهرها قائمة الدخل في المنشآت الضخمة ذات الأنشطة المتنوعة واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمنشأة.
- ج - يمكن للمنشأة أن تتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال عن طريق تعجيل إيرادات أو تأجيل تحقيق نفقات وهو ما يسمى اليوم بإدارة الأرباح.
- د - إن استمرار المنشأة لا يرتبط بقدرتها على تحقيق أرباح فقط وإنما يرتبط بقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وقد يكون هناك تعارض بين الربحية والسيولة فالأنشطة المربحة قد لا تقدم سيولة في الوقت المناسب.

أهمية قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات:

إن دراسة المركز النقدي للشركة يساعد كل من الإدارة والمقرضين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

فيمكن لإدارة الشركة أن تستفيد من القائمة على أنها توضح لها أثر سياساتها السابقة على النقدية، فقد نجد مثلاً تدفقات نقدية داخلية تكفي لتمويل خططها دون الحاجة لإصدار أسهم أو الحصول على قرض ما، وقد تلاحظ الإدارة نقص في النقدية فتتمكن من معالجته في الوقت المناسب كأن تؤخر مثلاً توزيع الأرباح لعدم توفر النقدية الكافية لذلك. فإن قدرة الشركة على الاستمرار لا تنحصر بقدرتها على تحقيق الأرباح فقط وإنما يتطلب ذلك أن تكون قادرة على مقابلة التزاماتها عند استحقاقها، هذا ما يلقي الضوء على أهمية الموازنة ما بين السيولة والربحية فإن الأنشطة المربحة قد لا يترتب عليها بالضرورة توليد تدفقات نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها الشركة والعكس صحيح.

وبالتالي فإن التحليل النقدي يعطي معلومات مفيدة عن قدرة الشركة على سداد الالتزامات المستقبلية.

وقد قدم العديد من الباحثين والدراسات المالية والمنظمات المهنية العالمية العديد من الأدلة التي تؤكد ضرورة الاهتمام بالتدفقات النقدية لما تحتويه من معلومات عن أنشطة الشركة، ومقدرتها على تقييم جودة ربحية الشركة، وسوف يوضح الباحث ذلك من خلال البنود التالية:

أ - إن التدفقات النقدية تعطي صورة كاملة عن سياسات وقرارات الإدارة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وهذا ما يحاول المقرض ومستخدم المعلومات المحاسبية استنتاجه من تحليل القوائم المالية⁽¹⁾.

ب - توفر قائمة التدفقات النقدية المعلومات التي تساعد مستخدمي هذه البيانات في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة، وهيكلها المالي، ومقدرتها في التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها لغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.

(1) الوابل. وابل بن علي، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مصدر سابق، 1996، ص230.

ج- إن المؤشر المشتق من نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل يعطي دلالة على جودة الربح، لكون التدفقات النقدية التشغيلية تحد من مشاكل أساس الاستحقاق الذي يخفي في طياته تلك التدفقات. فكلما زادت نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل كان ذلك دليلاً على جودة الأرباح.

د- إن قائمة التدفقات النقدية تساعد في توجيه قرارات الاستثمار سواء أكانت عن طريق طمأننة المستثمرين عن إستمرارية المنشأة وقدرتها على دفع عوائدهم أو عن طريق تقديم بيانات قد تساعد على إعداد نماذج تقويم للأصول الرأسمالية المعتمدة على القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار وتفترض هذه النماذج أن قيمة الأصل تتوقف على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بعد خصمها بمعامل الخصم المناسب أي أن قيمة الأصل تتحدد بقدرته على تحقيق تدفقات نقدية صافية خلال عمره الإنتاجي.

هـ- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخي كمؤشر لتحديد توقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها، كما تفيد أيضاً في مراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وكذلك فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

ويخلص الباحث إلى أن دور قائمة التدفقات النقدية هو دور مكمل لقائمة الدخل وكأداة لإظهار المركز المالي والوضع النقدي للشركة، وكمقياس يساعد في تقييم الأداء المالي للمشروع وتوقع الأداء في المستقبل.

كما أن أهمية قائمة التدفقات النقدية تكمن في تقديم بيانات شاملة عن سيولة المنشأة فالتدفقات النقدية من أنشطة العمليات تدل على قدرة المنشأة المستقبلية على تغطية التدفقات النقدية اللازمة لأنشطة العمليات وعندما يكون صافي التدفق إيجابياً فهذا يدل على سيولة جيدة في المنشأة. أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فتقدم مؤشراً على درجة توسع المنشأة وبالطبع كلما كانت التدفقات الخارجة من أجل الأنشطة الاستثمارية أكثر يمكن اعتبار ذلك دليلاً على توسع المنشأة وبالتالي دليلاً على قدرتها المستقبلية على تحقيق أرباح وسيولة أكثر، أما التدفقات من الأنشطة التمويلية فتقدم صورة واضحة لقراء القوائم المالية عن أسلوب الإدارة في تمويل عملياتها فيما إذا كانت تمول عن طريق زيادة رأس المال أم تلجأ إلى الاقتراض⁽¹⁾.

وبالتالي نرى أن قائمة التدفقات النقدية تساعد الإدارة في الوقوف على أداء المنشأة في الماضي وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل. وتساعد القائمة المستثمرين في توجيه قرارات الاستثمار سواء أكانت عن طريق طمأننة المستثمرين عن استمرارية المنشأة وقدرتها على دفع عوائدهم، كما تقدم أساساً لتجنب مخاطر الائتمان عند تقديم القروض لأن قراراتهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيمة وتوقيت ودرجة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً، حيث أن دراسة المركز النقدي للمنشأة

(1) الوابل. وابل بن علي، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مصدر سابق، 1996، ص231.

يساعد متخذي قرارات الإقراض في البنوك التجارية على تقييم مخاطر الائتمان من خلال تحليل سياسات الشركة طالبة الاقتراض سواء كانت التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية بدقة.

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية:

- 1- ميزانيتين عموميتين متتاليتين: وهنا نقوم ببيان التغيرات التي حدثت في الأصول والخصوم وحقوق الملكية من بداية المدة وحتى نهاية المدة.
- 2- قائمة دخل عن الفترة الحالية.
- 3- بعض المعلومات الأخرى: والتي تتضمن معلومات عن كيفية الحصول على النقد وكيفية استخدامه خلال مدة معينة.

يتم الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية بطريقتين هما الطريقة المباشرة وغير المباشرة وهاتين الطريقتين لا تختلفان عن بعضهما إلا في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا تختلف طريقة عرضها وفق الطريقتين، وفيما يلي عرض للطريقتين:

أولاً: الطريقة المباشرة:

وفق هذه الطريقة يجب الوصول إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة من أنشطة العمليات بشكل مجموعات تمثل العناصر الرئيسية للمقبوضات والمدفوعات النقدية من أنشطة العمليات (مثل النقدية المحصلة من الزبائن أو النقدية المدفوعة للموردين والنقدية المدفوعة للموظفين والعمال كأجور ورواتب)⁽²⁾.

يتم تحديد كل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية ويكون الفرق بينهما هو صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبمعنى آخر فإن الطريقة المباشرة تبين المدفوعات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية مطروحة من المتحصلات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، وينتج عن هذه الطريقة عرض قائمة مختصرة للمتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الخاصة بالأنشطة التشغيلية، وهذه هي الميزة الأساسية للطريقة المباشرة، بمعنى أنها أكثر إنسجاماً مع الغرض من قائمة التدفقات النقدية (وهي توفير معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة)⁽³⁾.

(1) Donold Kieso, and others, Intermediate Accounting, John Wiley, 2001.

(2) دهمش. نعيم، كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد 41، 1989، ص20.

(3) الغصين. راغب، المعيار المحاسبي الدولي السابعة (قائمة التدفقات النقدية)، جمعية المحاسبين القانونيين، دورة معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية بتاريخ 2007/7/15، ص10.

مما سبق نجد أن قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة تتمتع بالعديد من المزايا منها⁽¹⁾:

- أ - أنها تقدم إفصاحاً عن المصادر الفعلية للتدفق النقدي وكيفية استخدامه ضمن فترة معينة مما يساعد على معرفة كيفية توليد التدفقات النقدية وكيفية صرف تلك التدفقات ومدى سلامة ذلك.
- ب - كما أنها تقدم معلومات مباشرة ومفيدة عن مبالغ التدفق ضمن الفترة والتي لا يمكن الحصول عليها عند استخدام الطريقة غير المباشرة.
- ج - تتمتع المبالغ المحسوبة وفق الطريقة المباشرة بموضوعية الاستخراج وبالتالي يمكن التثبيت منها بسهولة عند المراجعة كونها بعيدة عن أي تحيز أو تفسير شخصي.

ثانياً: الطريقة غير المباشرة:

الطريقة الثانية في الإفصاح عن التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية، هي الطريقة غير المباشرة، أو تسمى أحياناً بطريقة التسوية أو طريقة التوفيق، ووفق هذه الطريقة تبدأ قائمة التدفقات النقدية لتحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك من رقم صافي الربح المعد وفق أساس الاستحقاق من واقع قائمة الدخل ثم نعدله بالإيرادات والمصروفات غير النقدية خلال الفترة. أي العناصر غير النقدية التي طرحت لتحديد صافي الدخل يجب أن تضاف لتحديد صافي التدفق النقدي مثل الاهتلاكات كما نقوم باستبعاد أثر البنود غير المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والتي تعكسها قائمة الدخل مثل أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة، حيث يتم استبعاد أثر هذه البنود بطرح الأرباح (أرباح بيع الأصول الثابتة) من صافي الربح وإضافة الخسائر إلى صافي الربح وذلك للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

أما بالنسبة للموجودات المتداولة والمطالب المتداولة فإن أي نقص في الموجودات المتداولة أو زيادة في المطالب المتداولة تضاف إلى رقم الدخل الصافي وعلى العكس فإن أي زيادة في الموجودات المتداولة أو نقص في المطالب المتداولة تطرح من رقم الدخل الصافي. يُلاحظ أن الطريقة غير المباشرة تستخدم نمط ثابت في المعالجة مما جعلها أكثر شيوعاً فهي تفترض أن الدخل الصافي هو تدفق نقدي إيجابي وتبدأ بإضافة وطرح كل ما هو غير نقدي للوصول إلى التدفق النقدي من العمليات، والحقيقة أنه شاع استخدامها بين المحاسبين، وكثير من الأدبيات المحاسبية دافعت عنها من حيث⁽²⁾:

- 1 - إنها توفر ربطاً مفيداً بين كل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية.
- 2 - أن مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.

(1) السويج. هاشم، التدفق النقدي، المحاسب القانوني العربي، عدد 65، 1991، ص14.

(2) دهمش. نعيم، كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، مصدر سابق، 1989، ص28.

3- أنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.

ورغم تأييد المحاسبين في الوحدات الاقتصادية للطريقة غير المباشرة إلا أن المستخدمين الخارجيين ولاسيما المحللين الماليين والعاملين في مجال تقييم الشركات كالباحثين الائتمانيين يفضلون استخدام الطريقة المباشرة لما توفره من بيانات تمكنهم من تحليل الشركة مالياً بشكل أفضل، كما أنها تقدم معلومات أكثر تفصيلاً وبصورة أوضح عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية في الوحدة الاقتصادية. لذلك تعد أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي وتحديد مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة⁽¹⁾.

ويرى الباحث أنه من الأفضل استخدام الطريقة المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك لأن التقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تفيد المستخدمين وخاصة محلي الائتمان بالتقرير والإفصاح عن المتحصلات النقدية من العملاء والمدفوعات النقدية للموردين والعاملين، وضرائب الدخل المدفوعة، والمتحصلات والمدفوعات النقدية الأخرى المرتبطة بأنشطة العمليات خلال فترة زمنية محددة. لذلك نجد أن المقرضين يهتمون بالدرجة الأولى بمقدرة الشركة على توفير تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية الرئيسية للوحدة، حيث أن قراراتهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقيمة وتوقيت ودرجة التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً. وبالتالي فإنه من الأفضل عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة مع القوائم الختامية السنوية المعلنة لأنها تقدم إفصاحاً أكبر عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وقد أولى الباحث أهمية كبيرة لهذه القائمة نظراً لما لها من دور كبير في مجال التحليل الائتماني واتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ويُلخص الباحث أهمية القوائم المالية في ترشيد القرارات الائتمانية في النقاط التالية:

- 1- توفر المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال الداخلة وأوجه التصرف بهذه الأموال لمعرفة مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات.
- 2- توفر القوائم المالية المعلومات التي تستخدم في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها، لتمكين المقرضين من تقدير توقعات المستقبل لأن هذه التوقعات عادة ما تعتمد على تقييم أداء المنشأة في الماضي.
- 3- يستخدم الربح الصافي المستخرج من قائمة الدخل المستخدمة في قرارات الإقراض في البنوك، كمقياس للحكم على مدى فعالية وكفاءة الإدارة، والوقوف على القوة الإيرادية للشركة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح واستقرارها، ومقدرة الشركة على الاستمرار وخلق التدفقات النقدية المستقبلية الكافية للإيفاء بالتزاماتها.

(1) حنان. رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، مصدر سابق، 2003، ص304.

4- إن قائمة المركز المالي تمكن المحللين الماليين من معرفة حجم الأصول التي يمتلكها المشروع ودراسة العلاقة بين الأصول بعضها ببعض، للوقوف على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بصورة فعالة، وذلك لإنتاج عائد مناسب لسداد التزاماتها، كما أن معرفة حجم الأصول ونوعيتها يمكن متخذي قرارات الإقراض من معرفة نوع الضمانات الممكن طلبها كضمانات للقرض.

كما تظهر قائمة المركز المالي درجة المرونة المالية والتي تمثل قدرة الشركة على اتخاذ القرارات اللازمة لتغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية، مما يساعد على تلبية الاحتياجات النقدية واستغلال فرص الاستثمار غير المتوقعة، فمواجهة الشركة لأعباء مالية ضخمة يقيد من قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها.

وكلا المركزين: مركز السيولة ومركز اليسر المالي يمثلان أهمية خاصة للمحللين الائتمانيين في البنوك من ناحية قدرة الشركة على سداد التوزيعات وتمويل التوسعات المستقبلية، وهذه المعلومات تفيد محلي الائتمان بتقدير درجة المخاطرة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية⁽¹⁾.

5- إن قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة كاملة عن سياسات وقرارات الإدارة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وهذا ما يحاول المقرض ومحلل الائتمان استنتاجه ومعرفته. كما أن المقرض المحترف يعرف أن أرقام الأرباح المقررة هي في الغالب ناتج للاختبار المدروس والواعي بين مختلف المعالجات المحاسبية واختبارات الأعمال من قبل إدارة الشركة، ومن هنا تظهر فائدة قائمة التدفقات النقدية في اختبار مدى جودة الأرباح عند اتخاذ قرار الإقراض⁽²⁾، حيث تستخدم نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل كاختبار لجودة الأرباح، لكون التدفقات النقدية التشغيلية تحد من مشاكل أساس الاستحقاق الذي يخفي في طياته تلك التدفقات. وهذا ما أكدته بعض الدراسات حيث توصلت إلى أنه كلما زادت نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل كان ذلك دليلاً على جودة الأرباح.

المحاسبة الخلاقة (الإبداعية) وسبل التحوط منها عند التحليل المالي:

يطلق مصطلح المحاسبة الخلاقة أو المحاسبة المضللة Creative Accounting على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركة في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) إما في ربحيتها أو في مركزها المالي وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوافرة في السياسات المحاسبية للمنشأة إتباعها في مجالات أساليب القياس والإفصاح المتبعة في إعداد القوائم المالية. مما

(1) Kieso. Donald and Weygandt. J. J2. Intermediate Accounting, 1998, John Wiley 8 sons, p. 205.

(2) الوابل. علي الوابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مصدر سابق، 1996، ص ص 230-236.

يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي ومن ثم على مصداقية النسب المالية المستخلصة من تلك القوائم⁽¹⁾.

وقد تلجأ الشركة إلى تقديم تقارير مالية مزورة تهدف إلى تحسين صورة المركز المالي وإعطاء صورة خادعة عن نتيجة الأعمال بغرض التأثير في قرارات مستخدمي البيانات المحاسبية الواردة في هذه القوائم المحرفة وفقاً لما تريده إدارات الشركات.

وتلجأ الشركات إلى هذا الأسلوب من أجل تحقيق مكاسب متعددة منها:

1 - إظهار المركز المالي للشركة بشكل أفضل مما هو عليه فعلياً بهدف جذب وتشجيع المستثمرين الجدد على شراء أسهم الشركة.

2 - الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط وظروف عمليات التمويل القائمة.

3 - إن إدارة الشركة قد تستخدم القرارات المحاسبية لتخفيف تقلبات الدخل التي تعرف بأنها عمل إداري متعمد من جانب الإدارة لتخفيف تقلبات الدخل باستخدام أدوات محاسبية معينة، أي تقليل الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل كبير وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير، أو العمل على تخفيض انحرافات الدخل عما هو متوقع⁽²⁾.

4 - إن بعض الشركات قد تختار الطرق المحاسبية التي تخفض صافي الربح لتخفيض الضرائب التي تسددها أو لتجنب بعض السياسات التي قد تفرض في بعض الدول على الشركات كبيرة الحجم مثل التأمين أو تحميلها أعباء اجتماعية أو خضوعها لمعدلات ضريبية مرتفعة.

5 - تهدف بعض الشركات إلى أن تظهر للجهات ذات العلاقة بأن الشركة قد حققت أهدافها التي تسعى إليها، ليكون مبرراً لصرف امتيازات مالية إضافية لإدارة الشركة.

وأكثر المنشآت لجوءاً إلى استخدام إجراءات المحاسبة الخلاقة هي في العادة المنشآت المتعثرة، مما يوجب على المحلل المالي إيلاء عناية خاصة نحو هذه الإجراءات ومن ثم الكشف عن آثارها على المؤشرات المالية التي لا يكشف عنها مجرد التحليل الكمي للبيانات المالية والتي تظهر عادة في صورة اتجاهات أو نسب أو معدلات... الخ⁽³⁾.

وبناء على ذلك قد لا تكون القوائم المالية مؤشراً مسبقاً على تعثر الشركة، فلقد كان من غير المتوقع أن تنهار شركتا (شركة Enron عملاقة الطاقة الأمريكية) و(شركة World Com عملاقة الاتصالات الأمريكية) في بيئة محاسبية تعد الأكثر تنظيمياً في بلدان العالم، فلقد كانت حال هاتين الشركتين العملاقين أشد حالات الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية أو أكبرها حجماً وأكثرها مضاعفات على البيئة التنظيمية والمحاسبية.

(1) مطر. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص101.

(2) حماد. طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق، 2000، ص109.

(3) مطر. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، 2003، ص101.

وقد اعترفت شركة (Enron) بأنها ضخمت أرباحها بشكل متعمد وإحداث زيادة في حقوق المساهمين، فقد قامت بتعديل بياناتها المالية المدققة وتقديم بيانات مالية معدلة لهيئة الأوراق المالية مما أدى إلى اتهام مدققي حساباتهما (شركة Arthur Anderson) بأنهم وافقوا على المعالجات المحاسبية التي ابتدعتها الشركة ومن ثم إظهار معلومات خاطئة ومضللة لمستخدمي البيانات المالية⁽¹⁾، والسبب هو الإفراط في استخدام ما يعرف بإجراءات المحاسبة الخلاقة وذلك سعياً منهم لتحريف البيانات المالية بقصد تحسين صوري سواء كان في نتائج الأعمال أو في المركز المالي وهنا يتوجب على المحللين الماليين أن يراقبوا بشكل مستمر أداء الشركة ورصد متغيرات البيئة الخارجية.

وعند تحليل مضمون ممارسات المحاسبة الخلاقة غير المسؤولة وخصوصاً التي اتبعتها كبريات الشركات الأمريكية التي تعرضت إلى الإفلاس تؤكد أهمية عرض الطروحات التي يفترض بالمحلل أن يطرحها ويجد لها أسباباً مقنعة من خلال عملية التحليل الذي يقوم بها وهي كما يلي:

1- هل تقوم الشركة بتغيير متكرر للطرائق والسياسات المحاسبية؟

إن الثبات في تطبيق الإجراءات المحاسبية نفسها على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى، وتطبيق المفاهيم وطرق القياس والإجراءات نفسها بالنسبة لكل بند من بنود القوائم المالية، هو موضوع يهم مراجع الحسابات الخارجي كما يهم المحلل المالي والمستخدم الخارجي.

حيث تتيح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الاختيار من بين العديد من الطرق والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لمعالجة محاسبية معينة. فعندما يكون هناك أكثر من طريقة مقبولة لمعالجة محاسبية معينة تستطيع إدارة الشركة الاختيار من بين العديد من المبادئ والأساليب المحاسبية البديلة. وإذا ما اختارت الشركة طريقة محاسبية معينة من بين البدائل المتاحة، يجب أن تلتزم بها من فترة مالية لأخرى، وهذا ما يسمى بمبدأ الثبات (Consistency Principle) بالمحاسبة ولكن في ظل ظروف معينة تستطيع المنشأة أن تغير من طريقة محاسبية لأخرى شريطة أن يتم الإفصاح عن هذا التغيير في الطرق المحاسبية. ومن الأمثلة على اختلاف الطرق المحاسبية هي طرق تقييم المخزون فمثلاً تستطيع الشركة استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO)، وطريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) أو طريقة المتوسط المرجح (WA) لتقييم المخزون. وهذه الطرق في الغالب تؤدي إلى قيم مختلفة لمخزون آخر المدة وبالتالي تؤدي إلى قيم مختلفة لرقم صافي الدخل لنفس المستوى من الأنشطة التشغيلية.

ومن الأمثلة الأخرى الشائعة على الطرق المحاسبية هي طرق احتساب اهتلاك الأصول الثابتة، فهناك العديد من الطرق تؤدي في الغالب إلى قيم مختلفة لمصروف الاهتلاك لنفس الأصل الواحد، كما أن آثارها على قائمة الدخل متباينة.

(1) خوري. نعيم سابا، انهيار إنرون وتداعياته على البيئة المحاسبية، مجلة المدقق، العدد 51، عمان، الأردن، 2002، ص 7-10.

وما يهمنا هنا هو أن إتباع طرق محاسبية مختلفة سواء للمحاسبة على المخزون أو على الاهتلاك يؤثر على بعض المتغيرات المحاسبية التي تدخل في بعض النسب والمؤشرات المالية التي يستخدمها المحلل المالي، وبالتالي قد تختلف النسب والمؤشرات من شركة إلى أخرى أو تختلف المؤشرات للشركة نفسها عند المقارنة بين فترات مختلفة لأسباب وعوامل لا تستند إلى أساس اقتصادي وإنما نتيجة لاختلاف الطرق المحاسبية المتبعة للمحاسبة على المخزون أو الاهتلاك وغيرها.

فعند وجود تغيير غير مبرر في الطريقة المتبعة في تقييم المخزون أو في طريقة استهلاك الأصول الثابتة أو في طرق إطفاء الأصول غير الملموسة. فعندها يجب على المحلل المالي الرجوع إلى تقرير مدقق الحسابات للوقوف على رأيه حول هذا التغيير ومدى تضمن التقرير إيضاحاً على أثر هذا التغيير على البيانات المالية، وكذلك الأثر المتراكم المترتب عليه في البيانات المالية وعلى ربحيتها بشكل خاص.

فالثبات يعد من أهم الخصائص اللازم توافرها في المعلومات المحاسبية لإمكانية الاعتماد عليها بالإضافة إلى الخاصيتين الرئيسيتين (الملائمة والموثوقية)، ومن هنا تكتسب مشكلة التغيير في السياسات المحاسبية أهميتها بالنسبة للمحللين الماليين عند تحليلهم للقوائم المالية للشركات، لأن عملية التحليل المالي تقوم على افتراض أن القوائم المالية تعد وفقاً لسياسات محاسبية ثابتة من فترة لأخرى، ولهذا فإن أي تغيير في السياسات المحاسبية سيؤدي إلى الإخلال بهذا الثبات ومن ثم تفقد البيانات الواردة في القوائم المالية خاصية القابلية للمقارنة.

2 - هل قيمة المبيعات هي حقيقية وتعبر عن الواقع؟

قد تحاول الشركة زيادة المبيعات المدونة في التقرير اليومي المرسل إلى البنك وذلك من خلال إضافة المبيعات بطريقة الشحن (Sales in Transit) وقيدها كذمم مدينة في سجلات الشركة. والحصول على تمويل من البنوك مقابل نسبة من الذمم المدينة كما حصل مع شركة (Wonderland) والقيام بعمليات احتيال مصرفي على مصرف (Mad Hatter) وكانت أهم طرق الاحتيال التي ابتدعتها الشركة كالاتي⁽¹⁾:

- قيد المبيعات على أساس أنها بيعت بالأجل لأشخاص وهمية، مما أدى إلى تراكم أرصدة ذمم مدينة ليس لها وجود.

- عمل قيود عكسية للبضاعة المرتجعة بعد القيام بتسجيلها في دفتر اليومية على أساس أنها كانت في الأصل مبيعات آجلة، وذلك من أجل خداع موظفي البنك، وفي الأصل لم تكن هناك بضاعة قد تم بيعها بالأجل.

(1) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المحاسبة والتدقيق: تنمية الوعي لدى المدققين، المجلد الثاني، العدد الثالث، عمان، الأردن، 2000، صص 4-7.

- تزييف الوثائق الخاصة بالتحصيلات وبوالص الشحن.
 - عدم شطب الديون غير القابلة للتحصيل.
 - ترحيل المصروفات بشكل غير صحيح للسنة المالية اللاحقة.
- وبالتالي يرى الباحث لمواجهة الإجراءات المحاسبية الخلاقة السابقة يجب على المحلل المالي القيام بالتالي:

- 1- التحقق من صحة تصنيف الذمم المدينة، بالإضافة إلى فحص كشوف الذمم المدينة وخاصة أصحاب الأرصدة الكبيرة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة من الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنها في بند مستقل.
- 2- التحقق من فواتير البيع وخصوصاً بشأن الصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة كالشركات التابعة والشركات الشقيقة.
- 3- التحقق من أن صفقات البيع حقيقية لا صورية.
- 4- ضرورة الاهتمام بتحليل التدفقات النقدية لكونها أقل خضوعاً لتحريف الأداء وتشويهه مقارنة بقائمة الدخل، فتحليل التدفقات النقدية يؤدي إلى تخفيض كبير في التضليل الذي يمكن أن تحدثه المرونة في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية المختلفة، كما يسهم تحليل تلك التدفقات في التغلب على مشكلة قيام الإدارة بتخفيف انحرافات الدخل المتوقع أو الحالي باستخدام طرق وسياسات محاسبية معينة.

3- هل قامت الشركة برسملة جزء من مصاريفها الجارية؟

أي اعتبار أن المصروفات التشغيلية والإدارية على أنها مصروفات رأسمالية بدلاً من اعتبارها مصاريف جارية تخص الفترة الواحدة بهدف زيادة ربحية الشركة.

وبالتالي يجب التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف.

4- هل هناك حسابات خارج الميزانية العمومية؟

بعد انهيار شركة Enron الأمريكية ظهر فيما بعد مطلوبات (ديون خارجية) على الشركة غير معلن عنها بمبلغ يزيد عن مليار دولار⁽¹⁾ وهذا يتطلب من المحلل فحص مشتريات الشركة الآجلة ومعرفة أسس وقواعد الشراء واتفاقيات التسديد معهم، وتصنيف الدائنين حسب آجال استحقاقها للتوصل إلى مديونية الشركة الحقيقية، فضلاً عن إيجاد العلاقة المنطقية بين الدائنين والنشاط التشغيلي للشركة وذلك للتأكد من صحة القيم المطلوبة لهم وهويتهم.

(1) خوري. نعيم سابا، انهيار إزون وتداعياته على البيئة المحاسبية، مصدر سابق، 2002، ص ص 7-11.

5- هل رصيد الذمم المدينة يعبر عن الواقع الفعلي؟

قد تلجأ الشركة إلى إخفاء الدين المتعثرة بقصد تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وعدم الإفصاح عن الحسابات الراكدة، وقد تسجل الشركة بعض الديون على أنها قصيرة الأجل بهدف تحسين وضع السيولة، وقد يصاحب ذلك عدم الإفصاح عن هوية المدينين، وهنا يستوجب على المحلل فحص الذمم المدينة وتصنيف آجالها، ومعرفة تواريخ البيع ونوعيتها وبايجاد العلاقات المنطقية بين كل من المبيعات وتكلفتها، وربطها مع النقدية والذمم المدينة، وهذه العلاقة تعطي مؤشراً على صحة ومنطقية حسابات الذمم المدينة.

وقد تحاول الشركة بيع منتجاتها بأسعار وهمية مرتفعة إلى عملاء لا تتوفر فيهم أركان الملاءة الائتمانية بهدف إظهار قدرة الشركة على تحقيق الربحية وهنا يتم التحقق من فواتير البيع، وأوامر التسليم وهوية المشتري وعلاقاتهم مع الشركة وشروط التسديد، والرجوع إلى حسابات الذمم المدينة لمعرفة هؤلاء العملاء فيما إذا كان للشركة تعامل مسبق معهم.

كما يتوجب على المحلل المالي استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والشقيقة في الرصيد الإجمالي للذمم والإفصاح عنه في بند مستقل.

معايير التحليل المالي:

من المعلوم أن احتساب النسب المالية بمعزل عن وجود معيار لقياس الأداء ومقارنة النتائج، لن يكون مفيداً في الكشف عن الانحرافات والحكم على مدى سلامة وملاءمة النسب المستخرجة، فمثلاً إذا كانت نسبة صافي الربح إلى المبيعات هي 15% في منشأة معينة، قد لا يوضح الكثير لقارئ المعلومة، وما إذا كانت هذه النسبة جيدة أم لا، طبيعية أو استثنائية، ولذلك فإن تقييم مدى أهمية النسب المعينة التي يتم التوصل إليها يقتضي مقارنتها بمعيار معين لغرض التأكد من ملائمتها⁽¹⁾. ومن المعروف عموماً أن هناك أربع أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي بشأنها، وهذه المعايير هي:

1- المعايير المطلقة Absolute Standards:

وهي المعايير الأنسب والتي تم الحصول عليها عن طريق دراسة ظروف المشاريع باستخدام خطوات التحليل المالي.

ويقصد بالمعايير المطلقة، قيم أو معدلات متعارف عليها في حقل التحليل المالي وبمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها التقلبات الواقعية. ورغم اعتماد المعيار المطلق، إلا أنه من ناحية لجوء المحلل المالي إليه محدودة وضعيفة لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين منشآت متعددة ومن

(1) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص84.

قطاعات مختلفة في طبيعتها وفي عمرها التشغيلي وفي حجمها، يتم بناءً عليه تحديد قيمة مطلقة لهذه النسبة أو تلك ولهذا فقد ضعف قبوله كمؤشر للمقارنة⁽¹⁾.

2 - معايير الصناعة Industry Standards:

يتولى إعداد هذه المعايير عادة الاتحادات المهنية وغرف الصناعة والجهات الحكومية وغيرها في البلد المعني.

وهذه المعايير تمثل متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من الشركات والمؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة⁽²⁾ ولكي تكون هذه المعايير ذات دلالة أكبر، يجب أن تكون المنشآت متماثلة من حيث الحجم والموقع الجغرافي ونوع الموجودات المستخدمة وحجم النشاط وكافة الاعتبارات الخاصة بالمنشآت.

إلا أنه ليس من السهولة الحصول على هكذا نوع من التماثل مما يجعل المقارنة أمراً شاقاً ومع ذلك يعتبر معيار الصناعة مؤشراً مهماً للمقارنة.

3 - المعايير التاريخية Historical Standards:

تعتبر المعايير التاريخية مقياساً للمعدلات التي وقعت في الماضي وتستخدم في الحكم على مستوى المنشآت في الحاضر بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي، وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه المنشآت.

ويعتبر هذا المعيار ذو دلالة أفضل طالما كان الماضي معبراً عن الحاضر، فإذا كانت العوامل المؤثرة على المحيط تتصف بالاستقرار كانت المعايير التاريخية ذات معنى أفضل⁽³⁾، ويستعمل هذا المعيار في الحالات التالية⁽⁴⁾:

- التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.
- عدم وجود معايير أخرى سواء الصناعي أو النمطي منها.
- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة.
- عدم إمكانية مقارنة أداء الشركة بأداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو العمر أو غير ذلك.

4 - المعايير المخططة (المستهدفة) Planned Standards⁽⁵⁾:

وهي المعايير المصممة من قبل إدارة المشروع والمبنية على الموازنات التخطيطية المسبقة لأنشطة المشروع المختلفة، وهذه المعايير تصمم بناءً على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات. كذلك فإن هذه المعايير قد تشمل تفاصيل أخرى لأداء المنشأة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في شتى المجالات الاستثمارية

(1) الزبيدي. حمزة، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص70.

(2) الشماع. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص15.

(3) الشماع. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، 1990، ص16.

(4) الشماع. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، مرجع سابق، 1990، ص17.

(5) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص85.

والتمويلية والتشغيلية، وفي الوقت الذي تمثل هذه المعايير حالة واقعية لنشاط المشروع وتستند إلى خبراته السابقة وإمكانياته، فأنها تفتقد في أنها قد لا تمثل المعايير المثلى للمقارنة وتقييم الأداء لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المشاريع الممثلة الداخلية والخارجية.

معايير الأداء في التحليل المالي للمصارف: (1)

تبرز في التحليل المالي أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغيير المؤشرات المالية، لأن الحكم على طبيعة تغيرها من سنة (مدة) لأخرى يعتمد، بصورة أساسية، على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة. وهناك أنواع من المعايير يمكن إجمالها بما يأتي:

أ - المعايير التاريخية (Historical Standards):

وهي معايير مستمدة من أداء المصرف ذاته في الماضي، إذ يمكن للمحلل المالي حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية السابقة لغرض رقابة أداء السنة المعنية، قياساً بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها، أو بسنة الأساس، أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية)، على أن يؤخذ بعين الاعتبار، عند إجراء المقارنة، التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للمصرف. لهذه المعايير التاريخية أهميتها لأن لكل مصرف خصوصياتها، وظروفه، ونشاطه، وكيفية تطورها.

ب - المعايير القطاعية (Sectoral, or Industry Standards):

هي معايير للأداء، مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه المصرف، وهي تشير إلى معدل أداء مجموعة من المصارف في القطاع. إذ أنه في الوقت الذي تتفاوت فيه المصارف في الأداء، فإن هناك خصائص مشتركة بينها، نابعة عن طبيعة أنشطتها، وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها. كما يمكن تقسيم القطاع إلى أنشطة، وقياس أداء المصرف حسب الأنشطة أو الفروع في القطاع الذي ينتمي إليه المصرف (تجاري، متخصص، إسلامي..). وكلما اتسعت رقعة القطاع، كلما مالت المعايير نحو العمومية، والعكس صحيح عند التوجه نحو أنشطة القطاع الواحد. من جهة أخرى، يمكن تجميع أداء القطاعات المختلفة للوصول إلى أداء الاقتصاد القومي ككل.

وهناك بعض المشكلات في حساب النسب المعيارية القطاعية المشار إليها أعلاه، تنشأ من التفاوت في المعالجات المحاسبية لفقرات الميزانية العمومية وقائمة الدخل بين مدة (سنة) مالية وأخرى، سواء عبر تاريخ المصرف نفسه، أو عند المقارنة بينه وبين المصارف الأخرى (وخاصة الحالة الأخيرة). هذا بالإضافة إلى التفاوت في الظروف والمواقف التي تعمل فيها المصارف، وانعكاس ذلك على قوائمها المالية الدورية. من بين هذه المتغيرات ما يلي:

1 - سياسة المصرف تجاه المبادلة بين المخاطرة والعائد من استخدام الأموال.

2 - تفاوت المصارف في سياسات تسعير المنتجات والخدمات.

3 - مزيج المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف (Product Mix).

(1) الشماخ. خليل، تحليل وتقييم أداء المصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، الأردن، عمان، 2005، ص ص 4-6

- 4- أثر التخصص المصرفي في الإيرادات والتكاليف.
 - 5- التفاوت بين فروع المصرف في المناطق والإقليم.
 - 6- التفاوت بين المصارف القديمة والجديدة، وتواريخ تأسيس المصارف.
 - 7- سياسة توزيع الأرباح، أو احتجازها، وإعادة استثمارها في المصرف.
 - 8- سياسة تملك/ استئجار الموجودات الثابتة، أو الإجارة طويلة الأجل.
 - 9- المعالجة المحاسبية للإهلاك.
 - 10- المعالجات المحاسبية لل فقرات الاستثنائية، أو غير الاعتيادية، على جانبي الإيراد والتكلفة وانعكاس ذلك على إعداد قائمة دخل شاملة لل فقرات الاعتيادية والاستثنائية معاً، أو قائمة مقتصرة على الفقرات الاعتيادية فقط.
 - 11- المجالات الأخرى للتفاوت في إعداد القوائم المالية.
- مع كل ذلك، تبقى النسب المالية القطاعية مهمة في تحليل وتقييم أداء المصرف، ووسيلة تحليلية أساسية، يمكن من خلالها استخلاص النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء، أو تعديل الخطط والسياسات، أو الاثنين معاً.

ج - المعايير المطلقة (Absolute Standards):

هناك العديد من المعايير المطلقة للأداء، يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأسواق والأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً. وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعايير.

د - المعايير المستهدفة (Budgetary, or Planned, Standards):

هي معايير تعمل إدارة المصرف على بلوغها، من خلال استراتيجياتها، وسياساتها، وخططها، وموازناتها. يعني الابتعاد عنها، أو عدم تحقيقها، انحرافاً عن الأداء المطلوب، لا بد من تشخيص مسبباتها ومعالجتها.

وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي، عندما يكون المصرف مبتعداً عنها ويتحرك للوصول إليها. كما قد تفرض المعايير المستهدفة من قبل المصرف المركزي، أو من قبل السوق المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

أدوات التحليل المالي:

يقوم التحليل المالي على منهج المقارنة بشكل أساسي، لدراسة العلاقات التي تنشأ بين مفردات مجموعة من القوائم المالية وبسبب تعدد طرق المقارنات تعددت واختلفت أدوات التحليل المالي التي تعرف بأنها مجموعة من الأدوات الاقتصادية والرياضية والإحصائية المستخدمة في تحليل مختلف الأنشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية.⁽¹⁾

ويمكن تعريف أدوات التحليل المالي بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التقنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم.⁽²⁾

وفيما يلي توضيح لأدوات التحليل المالي وهي:

أولاً - التحليل الرأسي Vertical Analysis

ويسمى بالتحليل العامودي أيضاً، كما يطلق عليه البعض صفة التحليل الساكن أو الثابت⁽³⁾، وفي هذا الأسلوب يتم تحليل كل قائمة مالية بصورة مستقلة، حيث يقوم هذا التحليل بنسب كل بند من بنود القوائم المالية إلى بند رئيسي آخر فيها، وهو عادة إما إجمالي مجموعة القائمة أو إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها، وذلك بهدف التعرف على الوزن النسبي وبالتالي الأهمية النسبية لهذا البند في القائمة ككل أو المجموعة التي ينتمي إليها. ففي الميزانية العمومية قد يأخذ التحليل الرأسي عدة أشكال منها:⁽⁴⁾

أ - إظهار أهمية كل عنصر بالنسبة إلى المجموعة التي ينتمي إليها.

ب - إظهار أهمية كل عنصر بالنسبة إلى مجموعة القائمة.

ج - إظهار أهمية كل مجموعة إلى مجموع القائمة.

ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضاً لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات.⁽⁵⁾

(1) ناجي. وليد، الوسائل والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي، مجلة الإدارة، معهد الإدارة العامة، العدد الثالث والخمسون، مسقط، يونيو، 1993، ص18.

(2) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص38.

(3) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص49.

(4) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص50.

(5) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص39.

وفي جميع الأحوال لا تكتمل معنى ودلالة النسبة إلا عند مقارنتها بمقياس أو مقياس محدد، وهذا المقياس قد يكون النسبة نفسها في السنة أو السنوات السابقة أو معدل الصناعة (مقياس الصناعة)، ووجود المقياس ضروري لتتبع سلوك النسبة من أجل إحكام الرقابة عليها لتبقى النسبة ضمن الحدود المعقولة والملائمة.⁽¹⁾

ثانياً - التحليل الأفقي Horizontal Analysis

في التحليل الأفقي يتم دراسة بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن خلال فترات زمنية متعددة، وبعبارة أخرى دراسة حركة العنصر لأكثر من سنة مالية، ولهذا يتصف بأنه تحليل ديناميكي حركي لأنه يفسر ويوضح العلاقات خلال فترات زمنية محددة، ويساعد هذا التحليل على⁽²⁾

- 1- اكتشاف سلوك النسبة أو البند موضوع الدراسة عبر الزمن.
- 2- تقييم إنجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك لاتخاذ القرارات المناسبة بعد بيان أسباب التغير.
- 3- تقييم الوضع المستقبلي للمؤسسة.
- 4- الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة.

ثالثاً - تحليل النسب المالية Ratios Analysis

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.⁽³⁾ ويعتبر تحليل النسب الأسلوب الأكثر استخداماً من باقي الأساليب، وذلك لأنه يوفر مؤشرات مالية متعددة ومختلفة، أكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة أوضاع المنشأة. وتعرف النسب المالية بأنها العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتأخذ هذه العلاقة شكل نسبة مئوية أو شكل كسر بسيط أو عشري.⁽⁴⁾ ويمكننا وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب المالية ذات الدلالة التي تساعد على تحليل وضع المنشأة.⁽⁵⁾

(1) الخلايلة. محمود، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان، 1998، ص40.

(2) الشماع. خليل، عبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص20.

(3) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص52.

(4) فلوح. صافي وآخرون، المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، 1997، ص169.

(5) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص138.

ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل المالي. فبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى.⁽¹⁾

ويعود السبب في نجاح استعمال النسب المالية كوسيلة لتقييم الأداء والرقابة إلى ما يلي:⁽²⁾

- 1- سهولة استخراج هذه النسب من القوائم المالية.
- 2- إمكانية الاعتماد على النسب المالية في تحديد اتجاهات النمو والانكماش لأوجه النشاط كافة في المشروع.
- 3- إمكانية متابعة أوجه النشاط المختلفة في المشروع عن طريق مقارنة النسب المستخرجة لعدة سنوات.
- 4- إمكانية إجراء المقارنات بين النسب لعدد من المؤسسات المتماثلة من حيث النشاط الاقتصادي للحكم على مدى نجاح أعمال المشروع موضوع الدراسة.

النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي:

لقد تعدد الكتاب والباحثين في تصنيف النسب المالية فقد قسمها العمار⁽³⁾ إلى خمس مجموعات هي: نسب السيولة ونسب المديونية ونسب النشاط ونسب الربحية ونسب الاستثمار وقسمها اسماعيل وزملائه⁽⁴⁾ إلى أربع مجموعات هي: نسب الهيكل المالي ونسب السيولة ونسب الربحية ونسب معدل الدوران.

وقسمها هورن وجيمس⁽⁵⁾ إلى أربع مجموعات هي نسب السيولة ونسب المديونية ونسب الرفع المالي ونسب الربحية.

وقام مطر⁽⁶⁾ بتقسيم النسب إلى خمس مجموعات هي نسب الربحية ونسب السيولة ونسب النشاط ونسب هيكل رأس المال ونسب السوق.

كما قسمها فلوح وزملائه⁽⁷⁾ إلى نسب الهيكل المالي ونسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب السوق.

(1) الخلايلة. محمود، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان، 1998، ص 37.

(2) فلوح. صافي وآخرون، المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات، مرجع سابق، 1997، ص 169.

(3) العمار. رضوان، مبادئ في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الآلاء للطباعة، عمان، 1996، ص 48.

(4) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص 54.

(5) Horne. Von, James.G, Financial management and policy, Ninth Edition, parntice-Hall, International, New York, 1992, P.720

(6) مطر. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003،

ص 32-41.

(7) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 138-139.

ويتفق الباحث مع الباحثين السابقين بتقسيمها إلى خمس مجموعات هي:

Liquidity Ratios

أ - نسب السيولة

Profitability Ratios

ب - نسب الربحية

Activity Ratios

ج - نسب النشاط

Capitol Structure Ratios

د - نسب الهيكل المالي

Market Ratios

هـ - نسب السوق

ويمكن إيضاح هذه المجموعات كما يلي:

أولاً - نسب السيولة Liquidity Ratios

إن السيولة تعبر عن قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الأجل القصير عند استحقاقها. ويقصد بنسب السيولة بأنها تلك النسب التي يمكن من خلالها قياس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً.

وتتجمل مشاكل السيولة في المؤسسات نتيجة لخطأ في إدارة الموجودات المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية بسبب عدم التوازن بين طبيعة المصادر والاستخدامات، وبشكل أكثر تحديداً يمكن القول أن مشاكل السيولة لدى المؤسسات يمكن أن تكون نتيجة لواحد أو أكثر من الأسباب التالية:⁽¹⁾

- 1 - استثمار المؤسسة لأموالها في موجودات يصعب تحويلها إلى نقد في الوقت المناسب.
- 2 - عدم التزام بين مواعيد وفاء الالتزامات ومواعيد تدفق النقد للمؤسسة.
- 3 - تحقيق المؤسسة لخسارة في عملياتها، الأمر الذي يؤدي إلى إستنزاف مواردها.
- 4 - عدم التوازن بين نمو المؤسسة وأعباء خدماتها وقدرة المؤسسة على تحقيق التدفق النقدي من عملياتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معينة، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة مرتفعة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وإلى حد ما بالنسبة للمنشآت التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

وتتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

1 - نسبة التداول Current Ratio

(1) عقل. مفلاح، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1989، ص35.

وهي من أكثر النسب المالية شيوعاً لقياس سيولة المنشأة وهي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطالبات المتداولة}}$$

وحظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية القرن الماضي وخاصة لأغراض تقييم الائتمان، وتم تحديد معياراً عاماً لهذه النسبة وهي 2 : 1 أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الالتزامات المتداولة.⁽¹⁾

وعند انخفاض هذه النسبة عن المعيار النمطي (2 : 1) هذا يدل بأن المنشأة سوف تتعرض إلى صعوبة في مواجهة الالتزامات المستحقة عليها في تواريخ استحقاقها.

في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة على أن المنشأة تزيد من الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحدود المرغوب فيها.

ولقد اعتبرت نسبة (2 : 1) مقبولة من قبل إدارة الائتمان، بل أصبحت هذه النتيجة هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية المصارف التجارية، لأنها تمثل حد الأمان الذي يضمن للمصرف قدرة العميل على تسديد ما بذمته من ائتمان قصير الأجل، لهذا أصبحت نتيجة

(2 : 1) لنسبة التداول هي الحد الفاصل بين العميل المقبول والعميل الذي قد يعرض المصرف إلى جملة من المخاطر.⁽²⁾

2 - نسبة السيولة السريعة Quick Ratio Acid Test Ratio

$$\text{وتحتسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون - المصاريف المدفوعة مقدماً}}{\text{المطالبات المتداولة}}$$

تقوم هذه النسبة بنسب الموجودات المتداولة سريعة التحول إلى نقدية إلى المطالبات المتداولة، بعد استبعاد أقل عناصر الموجودات المتداولة سرعة في التحول إلى نقدية وهي في الأغلب المخزون، كما يستبعد المصروفات المدفوعة مقدماً على اعتبار أنها من البنود ذات الطبيعة الخاصة التي لا تستخدم في تغطية الديون ولا يمكن بيعها أو تحويلها إلى نقدية.

(لقد اعتبرت أغلب أدبيات المحاسبة المخزون هو أصعب العناصر تحولاً إلى نقدية بمعنى آخر أبطنها في التحول لذلك نجد أن هذه الأدبيات أظهرت المخزون مباشرة في بسط هذه النسبة، ولكننا نرى ضرورة دراسة هذه العناصر قبل الحكم عليها فلربما كانت إحدى العناصر أكثر بطئاً في

(1) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص ص 267
(2) الزبيدي. حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 267.

التحول إلى نقدية كأوراق القبض غير القابلة للخصم لدى البنوك على سبيل المثال، عندئذ يجب إضافتها إلى عنصر المخزون في بسط النسبة، وأحياناً قد يكون المخزون السلعي من البضائع الجاهزة من العناصر السريعة التحول إلى نقدية كما في منشآت النفط والغاز (منشآت تصفية وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية) عندئذ لا يمكننا اعتبار هذا المخزون بطيء التحول إلى نقدية ويجب ألا يظهر في بسط النسبة أيضاً⁽¹⁾.

وتعتبر سبيلة المنشأة مقبولة عندما تكون هذه النسبة (1:1) بشكل عام⁽²⁾ ولذلك فإن ارتفاع النسبة عن هذا المعيار يعتبر كمؤشر يزيد من الضمان الذي تطلبه إدارة الائتمان لأن ذلك يعطيها تأكيد من أن العميل قادر على تسديد التزاماته الجارية تجاه المصرف في تواريخ استحقاقها.

3 - نسبة الجاهزية النقدية Cash Ratio

وتعتبر هذه النسبة أكثر تشدداً من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة حيث لا تأخذ في الاعتبار الذمم والمخزون السلعي وتقتصر على الأصول المتداولة التي تمتاز بعدم تعرضها تقريباً لأي نقص في قيمتها عند التصفية.

وتظهر هذه النسبة مقدرة المنشأة النقدية المتاحة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وهذه النسبة تختلف عن النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط، وهذا يعتبر إمعاناً في سياسة الحيلة والحذر وتفترض استحقاق الخصوم المتداولة قبل تحصيل مبالغ المدينين وأوراق القبض وبيع المخزون السلعي⁽³⁾.
وتحتسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{الأصول شبه النقدية}^{(4)}}{\text{المطالب المتداولة}}$$

وهنا لا بد من ذكر النقطتين التاليتين: ⁽⁵⁾

1 - المقصود بالأصول شبه النقدية تلك الأصول التي تستطيع المنشأة تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنوك حيث تستطيع المنشأة حسمها والحصول على النقدية الجاهزة متى تشاء وكذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية المسعرة في البورصة، حيث تستطيع المنشأة التخلي عنها مقابل النقدية متى ترغب.

(1) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص ص 73-74.

(2) فلو. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 145.

(3) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص 74.

(4) الراوي. خالد، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 62.

(5) فلو. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 146.

2- كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً من زاوية وضع السيولة في المنشأة، وقد يكون ذلك مؤشراً إيجابياً ودليلاً على انخفاض مخزونها السلعي واعتمادها سياسة البيع النقدي ومع ذلك تعتبر هذه النسبة مقياساً متحفظاً للسيولة قد يناسب بعض الحالات الخاصة التي قد تجد المنشأة نفسها فيها مضطرة لسداد كل فواتيرها نقداً. ويمكن اعتبار نتيجة هذه النسبة مقبولة إذا كانت الأصول النقدية وشبه النقدية تشكل 50% من الالتزامات المتداولة، إذ لا بد من الإشارة هنا إلى ارتفاع هذه النسبة أكثر من اللازم يمكن أن يؤدي إلى التأثير سلباً على ربحية المنشأة نتيجة تجميد الأموال دون لزوم.

ثانياً - نسب الربحية Profitability Ratios

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاءة التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.⁽¹⁾ وتعتبر عملية تحقيق أكبر معدل للربحية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها منشآت الأعمال، التي تعتبر المحصلة النهائية للعديد من العمليات المرتبطة بجميع نواحي النشاط. لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضون، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياستها، والمقرضون يشعرون بالأمان للمشاريع التي تحقق الأرباح أكثر من تلك التي لا تحقق ذلك. ويمكننا دراسة الربحية من خلال نقطتين هما:

- 1- دراسة ربحية المبيعات (النسب التي تتناول العلاقة بين الربح وحجم المبيعات).
- 2- دراسة معدلات العائد على الأموال المستثمرة (النسب التي تتناول العلاقة بين الربح والأموال المستثمرة).

1- ربحية المبيعات:

وتهدف دراسة ربحية المبيعات أو كما تسمى أحياناً (القوة الإيرادية للمنشأة) إلى معرفة مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من خلال المبيعات⁽²⁾ وتتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

أ - هامش مجمل الربح: Gross Profit Margin

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجل الربح}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

(1) إسماعيل. إسماعيل وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، 2000، ص 62.

(2) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 148.

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً حول كفاءة إدارة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي (التشغيلي).
 وحيث أن كل من بسط ومقام هذه النسبة يتضمن رقم صافي المبيعات، فإن هذه النسبة (تعكس كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة البضاعة ومدى قدرة الإدارة على ضبطها والسيطرة عليها وذلك بمتابعة هذه النسبة على مدار الفترات الزمنية المتعاقبة).⁽¹⁾
 وارتفاع هذه النسبة إذا ما قورنت بالمؤشرات المعيارية، فإنها تعطي دلالة قوية لإدارة الائتمان على أن العميل المتقدم بطلب الائتمان قادر على تحقيق الأرباح ويتمتع بكفاءة في إدارة موجوداته، مما يوفر لديه النقد الذي يمكنه من سداد التزاماته المترتبة على الائتمان، إذ أن الأرباح هي إحدى المصادر لتغطية الائتمان من وجهة نظر البنوك.⁽²⁾

ب - هامش ربح النشاط (الربح التشغيلي): Operating Profit Margin

وتتميز هذه النسبة عن سابقتها بأنها لا تقتصر على الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات بل توسع اهتمامها لكي يشمل عناصر التكاليف والمصروفات المتعلقة بقيام المنشأة بعملياتها مثل المصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع.
 وتحتسب هذه النسبة كما يلي:⁽³⁾

$$\text{نسبة هامش ربح النشاط} = \frac{\text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة مقدرة الوحدة النقدية الواحدة (الليرة الواحدة مثلاً) من صافي المبيعات على خلق (توليد) الربح قبل حسم الفوائد والضرائب، وارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشراً إيجابياً للمنشأة.
 وتعتبر هاتان النسبتان الأفضل لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة وخاصة فيما يتعلق بتغيير أسعار السلع أو تغيير تكاليف الإنتاج أو تغيير حجم المبيعات.⁽⁴⁾

ج - هامش صافي الربح Net Profit Margin

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

(1) الزبيدي. حمزة، التحليل المالي نقيم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 187.

(2) الزبيدي. حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 276.

(3) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 148.

(4) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 149.

وتعتبر هذه النسبة مكملة لنسبة هامش الربح الإجمالي، وتفيد في توضيح أثر الإيرادات والمصروفات غير الاعتيادية (غير المرتبطة بالنشاط) على أرباح المنشأة، وما يميز هذه النسبة هو شمولها للأرباح الأخرى المحققة من عمليات خارج نشاط المنشأة الأساسي وتحملها للمصاريف الأخرى (الغير تشغيلية) إن وجدت والضرائب المحققة على الأرباح. ويرى الباحث بأنه يجب قراءة النسب الثلاث معاً لأجل الوصول إلى نتيجة أدق للحكم على ربحية المنشأة.

2- ربحية الأموال المستثمرة:

وتهدف هذه النسب إلى قياس ربحية المؤسسة بالاستناد إلى الأموال المستثمرة والتي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من المقرضين معاً.

ومن أهم نسب هذه المجموعة ما يلي:

أ - معدل العائد على الموجودات: Return on Assets

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} \times 100$$

وتبين هذه النسبة مدى كفاءة المنشأة في استخدام الموجودات أو مقدرة المنشأة في تشغيل موجوداتها وتحقيق الأرباح وهي أيضاً ذات فائدة كبيرة في تقييم استخدام الأموال بغض النظر عن مصدرها⁽¹⁾ ونظراً لأن صافي الربح يتولد خلال فترة مالية، لذلك لا يكون من المناسب قياس العائد على الأصول باستخدام إجمالي الأصول في بداية الفترة أو نهايتها لأن كلا من الرقمين يمثل نقطة واحدة من الزمن ومن خلال وجهة النظر الفنية فإنه يتم حساب العائد على الأصول باستخدام متوسط الأصول التشغيلية (في بعض الحالات يمكن أن تكون هناك بعض الأصول غير المستخدمة وبالتالي يجب استبعادها)، أي الأصول المستخدمة في توليد الدخل خلال الفترة وليس بدايتها أو نهايتها⁽²⁾

(1) مطر . محمد، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997،

ص40.

(2) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 150.

ب - معدل العائد على حقوق الملكية: Return on Equity

وتحتسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط حقوق الملكية}} \times 100$$

ويبين هذا المعدل كفاءة الإدارة في استثمار أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال.

ويعبر ارتفاع هذا المعدل عن كفاءة الإدارة في استثمار أموال الملاك وبالتالي ضمان عائد مرضي لهم، والعكس يحصل عندما تنخفض هذه النسبة دون المعايير المرغوبة من الملاك والتي تستخدم للمقارنة.

ج - معدل العائد على رأس المال المستثمر Return on Invested Capital

ويحسب هذا المعدل كما يلي:⁽¹⁾

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} + \text{فوائد الديون طويلة الأجل}}{\text{متوسط رأس المال المستثمر}} \times 100$$

ويحسب رأس المال المستثمر بإحدى طريقتين:

- من طرف الخصوم: حقوق الملكية + الديون طويلة ومتوسطة الأجل.

- من طرف الأصول: صافي الأصول طويلة الأجل + صافي رأس المال العامل.

وبالنسبة لدوائر الائتمان لدى المصارف فإن هذا المعدل يعكس مدى قوة العمل وقدرته في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار لديه في خلق وإنتاج الربح التشغيلي، ولذلك كلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما عبر ذلك عن كفاءة الإدارة في استغلال الأموال المستثمرة.⁽²⁾

ثالثاً - نسب النشاط Activity Ratios

وتستخدم هذه النسب لتحديد مدى نجاح إدارة المنشآت في إدارة الموجودات والمطالب ومدة قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة. لذلك تسمى نسب النشاط بنسب الكفاءة في بعض الأدبيات المحاسبية (حيث أن لكفاءة المنشأة في إدارة موجوداتها أثراً كبيراً على كل من ربحيتها وسيولتها، حيث أن مجمل الربح المتحقق خلال العام يعادل ربح كل دورة تشغيلية مضروباً

⁽¹⁾ فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 151.

⁽²⁾ الزبيدي. حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 278.

بعدد الدورات التشغيلية، في حين أن للفترة الزمنية التي تستغرقها عملية تحويل المخزون والحسابات المدينة إلى نقدية أثراً كبيراً على سيولة المنشأة⁽¹⁾. وعلى ضوء هذا المدلول تهتم إدارة الائتمان في المصارف التجارية بمدى نشاط العميل وفاعلية أدائه في تحريك موارد التشغيل المختلفة، ولا يمكن أن تكون فاعلية الأداء عالية ما لم يكن نشاطه قوياً وحركة دوران الموارد لديه عالية مما يخفف كثيراً من المخاطر، وعليه نلاحظ مدى اهتمام إدارة الائتمان بحركة المخزون السلعي والتعرف على سرعة تحويله إلى نقد وكذلك الاستثمار في الذمم المدينة وسرعة تحويلها إلى نقد من خلال عملية التحصيل⁽²⁾. ومن أهم نسب النشاط:

أ - معدل دوران المخزون Inventory Turnover

$$\text{ويحتسب هذا المعدل كما يلي} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} \times 100$$

وتظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة إلا أنه لا بد من التنويه أن معدل دوران المخزون يرتبط بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة، فمعدل الدوران في المنشآت الصناعية هو عادة أقل من معدلات الدوران في المنشآت التجارية وعلى مستوى المنشآت الصناعية فمعدلات الدوران في الصناعات الاستخراجية والصناعات الثقيلة (كصناعة السفن) هو عادة أقل من معدلات الدوران في الصناعات الغذائية والتحويلية⁽³⁾.

واستناداً إلى معدل دوران المخزون يمكن حساب متوسط فترة التخزين كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويهدف هذا المؤشر إلى توضيح الفترة التي يبقى فيها المخزون قبل أن يتحول إلى مبيعات وكلما قلت هذه الفترة كلما كان ذلك أفضل للمنشأة، فكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة التخزين كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس.

(1) الحسني. صادق، التحليل المالي والمحاسبي - دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، جامعة عمان، 1993، ص 241.

(2) الزبيدي. حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، 2002، ص 286.

(3) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 153.

ب - معدل دوران الذمم المدينة Accounts Receivable Turnover

$$\text{ويحسب هذا المعدل كما يلي} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين وأوراق القبض}}$$

يقيس هذا المعدل قدرة إدارة المنشأة في تحصيل ديونها أي يستخدم كمؤشر لتقييم إدارة الذمم وكمؤشر لكفاءة سياسات الائتمان في تحصيل الديون، وكلما ارتفع معدل دوران الذمم المدينة يكون ذلك مؤشراً لتحسن كفاءة إدارة الائتمان والعكس بالعكس وتصبح هذه النسب ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

وتظهر هذه النسبة عدد الأيام التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديوناً بذمة الآخرين على شكل حسابات مدينين أو أوراق قبض.

فكلما ارتفع معدل دوران الذمم المدينة وانخفضت فترة التحصيل دل ذلك على كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل.

ج - معدل دوران الذمم الدائنة Accounts Payable Turnover

$$\text{ويحسب هذه النسبة كما يلي} = \frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط الموردين وأوراق الدفع}}$$

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد وهي الفترة الممنوحة للمنشأة من قبل الدائنين للتسديد، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التسديد} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

وتمثل فترة السداد الفترة الزمنية التي تستغرقها المنشأة قبل سداد ما عليها للموردين، وبالتالي فهي تعبر عن طبيعة السياسات الائتمانية الممنوحة لها.

حيث أنه كلما كان الفارق أكبر ولصالح المنشأة (بين متوسط فترة التسديد ومتوسط فترة التحصيل) كلما ازدادت سيولتها.⁽¹⁾

(1) فلوح. صافي، المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات، مرجع سابق، ص 190.

د - معدل دوران الأصول Total Assets Turnover

$$\text{وتحسب هذه النسبة كما يلي} = 100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع صافي الأصول}}$$

وتقيس هذه النسبة كفاءة استخدام المنشأة لموجوداتها وكذلك مدى مساهمة هذه الأصول في المبيعات.

ويرى الباحث أن زيادة هذا المعدل تعني كفاءة استثمار المنشأة لأصولها لتوليد المبيعات: ويمكننا تقسيم هذه النسبة إلى النسبتين التاليتين: (1)

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = 100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = 100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداولة}}$$

هـ - معدل دوران حقوق الملكية: Equity Turnover

$$\text{وتحسب هذه النسبة كما يلي} = 100 \times \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

وتظهر هذه النسبة مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية في المبيعات ويدل على مدى كفاءة المنشأة في استخدام حقوق الملكية في توليد المبيعات.

و - معدل دوران صافي رأس المال العامل: Net Working Capital Turnover

$$\text{وتحسب هذا المعدل كما يلي} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي رأس المال العامل}}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس كفاءة الإدارة في استخدام رأس المال العامل، وكلما ارتفعت يكون ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس، مع مراعاة مقارنة هذه النسبة بالنسب المعيارية في السوق التي تعمل فيه المنشأة.

(1) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص ص 155-156.

رابعاً - نسب الهيكل المالي (Financial Structure) Capitol Structure Ratios

وتعرف بالأدبيات بنسب الرفع المالي أو نسب الملاءة.

وتستخدم لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي.⁽¹⁾

ولا بد من الاهتمام بدراسة وتحليل الهيكل المالي للمنشأة وذلك من أجل تحقيق:⁽²⁾

1- التوازن بين مصادر الأموال الداخلية والخارجية وكيفية توزيع هذه المصادر بين الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية.

2- الكفاءة في استثمار الأموال المتاحة للمنشأة وبمعنى آخر كيفية توزيع استثمارات الأموال بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة بهدف التعرف على مزيج الأصول الذي اختارت المنشأة أداء عملياتها عن طريقه.

وأهم النسب المالية التي تساعد في دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة هي:

1- نسبة القروض إلى مجموع الأصول:

يطلق على هذه النسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي لجأت إليه المنشأة في تمويل استثمارات التشغيل من أموال الغير، أي حدود مساهمة الدائنين في تمويل العمليات وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:⁽³⁾

$$\text{نسبة القروض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{إجمالي القروض (طويلة وقصيرة الأجل)}}{\text{مجموع صافي الأصول}} \times 100$$

وتسمى هذه النسبة أحياناً بنسبة التمويل الخارجي للأصول.⁽⁴⁾

وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركة، إذ توضح هامش الأمان الموفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون⁽⁵⁾، ومن الطبيعي إن انخفاض هذه النسبة يعد مؤشراً إيجابياً وارتفاعها يعتبر مؤشراً سلبياً.

(1) مطر . محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، 2003، ص39.

(2) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 139.

(3) عقل. مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000، ص342.

(4) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 142.

(5) صديق. أنور، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشأة الأعمال، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987، ص144.

(2) - نسب مصادر التمويل:

وتشتمل على نسبتين:⁽¹⁾

$$\text{أ - نسبة التمويل الداخلي} = 100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

$$\text{ب - نسبة التمويل الخارجي} = 100 \times \frac{\text{مجموع الديون (ديون طويلة وقصيرة الأجل)}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

وتمثل هاتين النسبتين مدى مساهمة كل من التمويل الداخلي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي (الديون) في إجمالي مصادر التمويل المتوفرة للمنشأة، ومن الطبيعي أن زيادة نسبة التمويل الداخلي مقارنة بنسبة التمويل الخارجي يعتبر مؤشراً جيداً والعكس بالعكس.

(3) - نسبة الديون إلى حقوق الملكية Debt to Equity Ratio

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = 100 \times \frac{\text{إجمالي الديون (طويلة وقصيرة الأجل)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية⁽²⁾ وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأن انخفاضها يمثل حماية يتمتع بها الدائنون.

ويرى الباحث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على مؤشر سلبي بسبب تناقص مساهمة الملاك في الشركة طالبة الائتمان، لذلك فإن ارتفاع النسبة تعني زيادة المخاطر بسبب انخفاض تأمين الحماية مما يجعل إدارة الائتمان تشعر بضرورة رفض الطلب أو تخفيض القرض أو زيادة الفوائد. وتسمى نسبة الديون إلى حقوق الملكية بنسب المديونية الكاملة والتي تتألف من نسبتين:⁽³⁾

أ - نسبة المديونية قصيرة الأجل Short Term Debt Ratio

$$\text{وتحسب كما يلي} = 100 \times \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

⁽¹⁾ فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 142.

⁽²⁾ عبد الهادي. محمد سعيد، الإدارة المالية والاستثمار والتمويل - التحليل المالي، دار حامد للنشر، عمان، 1999، ص 202.

⁽³⁾ فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 141.

ب- نسبة المديونية طويلة الأجل Long Term Debt Ratio

$$\text{وتحسب كما يلي} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لأن هذا يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من حقوق الملكية وهذا يؤدي إلى فقدان المنشأة لاستقلالها المالي ويضعف ضمانات الدائنين في تحصيل ديونهم.

(4) - نسبة هيكل رأس المال

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الأجل}}$$

ومصادر التمويل طويلة الأجل عبارة عن (الديون طويلة الأجل + الأسهم الممتازة + حقوق المساهمين)، وتبين هذه النسبة أهمية الديون طويلة الأجل بالنسبة إلى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تم الحصول عليها من الغير وتعتبر هذه النسبة مؤشراً للحكم على المخاطر المالية.⁽¹⁾

(5) - نسبة تغطية الفوائد: Interest Coverage Ratio

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{مصرف الفائدة السنوية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة أرباح المنشأة السنوية على تغطية مصروف الفائدة المترتب سنوياً على القروض.

وتتخدم هذه النسبة أيضاً أغراض المقرضين في الأجل الطويل سواء كانوا مقرضين مباشرين أم حملة سندات.

وتقيس هذه النسبة مدى الانخفاض المسموح به في الأرباح، والذي يؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالفوائد السنوية، أي أدنى مستوى من الأرباح للشركة يمكنها من دفع كامل الفوائد المستحقة.⁽²⁾

(1) صديق. أنور، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشأة الأعمال، مرجع سابق، 1987، ص144.

(2) الحناوي. محمد صالح وقرىاقص. رسمية، أساسيات الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص73.

خامساً - نسب السوق Market Ratios

تعتبر نسب السوق ذات أهمية لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين، ولمحللي الأوراق المالية والمقرضين.

فحملة الأسهم والمستثمرين يهتمهم قياس العائد على الاستثمار في الأسهم، أما محللو الأوراق المالية فيهتمهم تحليل أداء المنشأة وتحديد تأثيره على قيمة أسهم المنشأة، وكذلك نسب السوق مهمة للمقرضين الذين يرغبون بأن تكون القيمة السوقية لأسهم المنشأة أكبر ما يمكن لأنهم يعتبرون حقوق الملكية هامش أمان لتغطية ديون المنشأة. وأخيراً يمكن الإضافة أن نسبة السوق مهمة لإدارة المنشأة لقياس تأثير أداء المنشأة على أسعار الأسهم العادية في السوق، لأن الهدف في الإدارة المالية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.⁽¹⁾ وهناك الكثير من النسب المالية التي تكون مجموعة نسب السوق إلا أن أهمها:

أ - عائد السهم المادي: Earnings Per Share

$$\text{عائد السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشراً مالياً مهماً، وتعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المنشأة وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً إيجابياً على سلامة وضع المنشأة وقدرتها على تحقيق الأرباح. ولا بد من الإشارة إلى أنه في حالة وجود أسهم ممتازة فلا بد من طرح التوزيعات المقررة لهذه الأسهم من صافي الربح عند حساب هذه النسبة وذلك على النحو التالي:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة} \\ \text{عدد الأسهم العادية}$$

(ولتوفير الدقة والعدالة في النسبتين أعلاه يقتضي أخذ حركة خروج بعض الأسهم من التداول أو دخول أسهم جديدة في مواعيد مختلفة خلال الفترة وهذا يتطلب حساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال العام بما يحقق التوازن الزمني بين طرفي النسبة حيث يظهر في البسط صافي الربح القابل للتوزيع عن العام كاملاً كما يظهر في المقام عدد الأسهم التي أسهمت في تحقيق تلك الأرباح خلال العام).⁽²⁾

⁽¹⁾ Brigham. Eugene F., Gapenski. Louis C., Daves. Phillip R., Intermediate financial management, Dryden press, 1999, p.84

⁽²⁾ فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 160.

ب-نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم Market to Book Value Per Share

وتحسب هذه النسبة بتقسيم سعر للسهم في سوق الأوراق المالية على القيمة الدفترية للسهم.

$$\text{نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

وكلما زادت قيمة هذه النسبة عن الواحد كلما كان أداء المنشأة أفضل.

وهذا المؤشر يعكس ما يضيفه أداء المنشأة من قيمة على السهم العادي قياساً بما هو مسجل في الدفاتر كقيمة دفترية لذلك السهم.

ج- عائد التوزيعات للسهم (ربعية السهم العادي) Yield Per Share

$$\text{عائد التوزيعات} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة}}{\text{السعر السوقي للسهم}} \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً.

وهذه النسبة ذات دلالة هامة لحملة الأسهم العادية، إذ تمكنهم من تقييم مدى جدوى استثمارهم في أسهم الشركة وذلك في ضوء العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار في الفرص البديلة الأخرى المتاحة لهم فيما لو قاموا ببيع أسهمهم وتحويل المبالغ المحصلة من ذلك للاستثمار في تلك الفرص. وتهتم إدارة الائتمان بتحديد العائد النقدي الموزع للسهم الواحد، إذ أن هذه النسبة تساعد في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية في منشأة العمل.

د - مضاعف السعر السوقي للسهم: Price Earnings Ratio

$$\text{مضاعف السعر السوقي للسهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم العادي}}{\text{عائد السهم العادي}}$$

وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب أهمية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية لأنها تعتبر مؤشراً في اتخاذ قرار بيع أو شراء الأسهم في هذه الأسواق. فالمضاعف المرتفع يعبر عن فرصة جيدة للبيع بينما المضاعف المنخفض يمثل فرصة للشراء.⁽¹⁾

وعندما تكون هذه النسبة عالية (أعلى من مستوى الصناعة) فإن المنشأة تكون ناجحة، وإذا كانت هذه النسبة أقل من نسبة الصناعة مثلاً فإن هذا يعطي انطباعاً بخطورة وضع المنشأة، أو أنها تنمو بشكل بطيء.⁽²⁾

(1) فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 162.

(2) شوقي. حسني عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 54.

النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

تشكل التدفقات النقدية من عمليات التشغيل المؤشر الأهم على مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها، وعلى تنفيذ عمليات التوسع في المستقبل من جهة أخرى. وقد بينت التجربة العلمية أهمية قائمة التدفقات النقدية وتحليلها بواسطة النسب وتميزها في بعض الحالات بالمقارنة مع تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها من خلال نسب السيولة التقليدية. ومن أهم هذه النسب:

أ - نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى متوسط المطلوبات المتداولة:

$$\text{وتحسب هذه النسبة كالتالي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط المطلوبات المتداولة}}$$

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسب انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المنشأة قادرة على الوفاء بجميع أو جزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة من العمليات التشغيلية.⁽¹⁾

ب - معدل تغطية النفقات الاستثمارية:

$$\text{وتحسب هذه النسبة كالتالي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل}}{\text{النفقات الاستثمارية}}$$

وتعبر هذه النسبة عن مقدرة المنشأة على التوسع والإنفاق الاستثماري فكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاية صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل لتغطية النفقات الاستثمارية والقدرة على التوسع.

ج - نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

$$\text{وتحسب هذه النسبة كالتالي} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من عمليات التشغيل}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة إلى عمليات التشغيل}}$$

ويجب من حيث المبدأ أن تكون هذه النسبة أكبر من واحد وإلا فإن نتيجة أقل من واحد تعني أن صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل سالب وأن وضع المنشأة سيء لدرجة أن ما يدخل إليها

⁽¹⁾ Kieso. D.E, Weygand. J.J, Warfield.T.D, Intermediate Accountng, New Jersey, Wiley, 2005, p.196

من أموال نقدية من عمليات التشغيل لا يكفي لدفع النفقات اللازمة لهذه العمليات، وبالطبع فإن وضع المنشأة يكون أفضل كلما كانت هذه النسبة أكبر.⁽¹⁾

هـ - مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي:

$$\text{ويحسب هذه النسبة كما يلي} = 100 \times \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضرائب}}$$

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية⁽²⁾، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة والعكس بالعكس.

و - معدل التدفق النقدي من عمليات التشغيل:

$$1 - \text{بالنسبة لصافي الربح} = 100 \times \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{صافي الربح}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية صافية في الأنشطة التشغيلية بالمقارنة مع الأرباح التي حققتها.

$$2 - \text{بالنسبة للمبيعات} = 100 \times \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات.

$$3 - \text{بالنسبة لحقوق الملكية} = 100 \times \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحتسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الربح.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً عن كفاءة المنشأة في استخدام مصادر التمويل الذاتي بتوليد التدفقات النقدية من عمليات التشغيل.

⁽¹⁾ فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 124.

⁽²⁾ مطر. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 163.

$$4 - \text{بالنسبة لـ صافي التدفقات النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل}}{\text{صافي التدفقات النقدية}}$$

ويقصد بصافي التدفقات النقدية هنا مجموع التدفقات النقدية الصافية من جميع النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ونظراً لأهمية التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل، فإن ارتفاع هذه النسبة يعد دليلاً على قدرة المنشأة على تحقيق التدفقات النقدية اللازمة من نشاطها الجاري الاعتيادي.⁽¹⁾

⁽¹⁾ فلوح. صافي وآخرون، تحليل القوائم المالية، مرجع سابق، 2009، ص 125.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري

لمحة عن المصرف التجاري السوري:

يحتل المصرف التجاري السوري موقعاً متميزاً في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الدور الهام الذي يمارسه في قبول الودائع وتمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية بالإضافة للخدمات المصرفية المتنوعة التي يقدمها لزبائنه، وقد تأسس المصرف التجاري السوري بالمرسوم التشريعي رقم 913 تاريخ 1966/1/29 الذي ينص على التخصص المصرفي وتوزيع مهام التمويل بين المصارف العاملة في سورية حيث تم دمج المصارف التجارية بمصرف واحد هو المصرف التجاري السوري، وأعطى له حق تمويل التجاريتين الداخلية والخارجية حيث تضمن دمج مصارف الشرق العربي والوحدة العربية وأممية وسورية والمهجر اعتباراً من 1967/1/1⁽¹⁾.

وفي تاريخ 1974/2/15 صدر المرسوم رقم 1654 الخاص بمؤسسات القطاع العام وأصبح المصرف التجاري السوري يحمل بموجبه اسم (المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري) ويعمل تحت اسم (المصرف التجاري السوري). ويعد الهدف الأساسي للمصرف التجاري السوري هو تمويل نشاطات التجارة الداخلية والخارجية بشكل يتوافق مع الخطة الاقتصادية، كما يفوض بالمتاجرة بالعملات الأجنبية، إلا أنه في الفترة الأخيرة تم إصدار قوانين وأنظمة تسمح بتداول عملات أجنبية، ووجود أرصدة بعملات أجنبية في المصارف الخاصة التي تأسست وأصبحت تزاوّل نشاطاتها في سورية⁽²⁾.

ويعتبر المصرف التجاري السوري أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي في سورية، حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله بنحو 80% ويستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلي⁽³⁾.

ويرتبط المصرف التجاري السوري بوزارة المالية حالياً بعد أن كان يرتبط بوزارة الاقتصاد، أما من حيث التفرع فيعد من المصارف ذات الفروع، حيث يتألف من الإدارة العامة بمدينة دمشق، ويتبع له ثمانية وخمسون فرع لغاية 2008/12/31⁽⁴⁾ ويتمركز غالبية فروع المصرف التجاري السوري بالنسبة لباقي المحافظات بمحافظة دمشق وريفها حيث بلغ عدد الفروع 23 فرع بنسبة 40% من إجمالي الفروع و الجدول رقم (1) يظهر توزيع الفروع بالمحافظات السورية ونسب التوزيع اعتماداً على الإحصاءات النقدية والمصرفية الصادرة عن مصرف سورية المركزي لغاية 2008/12/31⁽⁵⁾.

(1) الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري: www.cbs-bank.com.

(2) كنعان. علي، النظام النقدي والمصرفي السوري — مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 65-66.

(3) الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري: www.cbs-bank.com.

(4) المصرف التجاري السوري، التقرير السنوي لعام 2008.

(5) مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية لغاية 2008/12/31، ص 34.

الجدول رقم 1: توزيع فروع المصرف التجاري في المحافظات

المحافظة	دمشق وريفها	حلب	حمص	حماه	اللاذقية	باقي المحافظات	المناطق الحرة	المجموع
عدد الفروع	23	7	4	3	3	13	5	58
نسبة عدد الفروع	40%	12%	7%	5%	5%	22%	9%	100%

رأس المال المصرف التجاري السوري:

يعتبر المصرف التجاري السوري من حيث الملكية من مصارف القطاع العام وتمتلكه الدولة بشكل كامل، وقد بلغ رأس المال المصرف التجاري السوري عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 1654 الصادر عن رئيس الجمهورية بتاريخ 1974/2/15، وتم زيادة رأس المال المصرف وفقاً للقرار رقم 340 بتاريخ 1993/12/30 الصادر عن رئيس مجلس الوزراء إلى مليار ليرة سورية، ومن ثم زيد رأسماله إلى أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم 7 تاريخ 1998/8/15، وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم 35 لعام 2006 والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسماله إلى سبعين مليار ليرة سورية⁽¹⁾.

و كان رد المدير العام للمصرف التجاري السوري عندما سُئل عن تأثير زيادة رأس المال المصرف إلى 70 مليار ليرة سورية على آلية عمل المصرف (بأن زيادة رأس المال بالنسبة للمصرف تعني بالدرجة الأولى زيادة ملائته والحصول على ثقة أكبر من قبل الزبائن، الأمر الذي يزيد نطاق عمله ويفتح آفاقاً جديدة له، وباعتقادنا فإن النتائج والأرباح المحققة للمصرف خلال السنتين الماضيتين بصورة خاصة ومع توفر رأس المال الذي كان يسعى المصرف لزيادته ليتماشى مع متطلبات اتفاقية بازل، تؤكد قدرته بصورة أكبر على زيادة هذه الأرباح وخاصة مع إتباعه السياسة والآلية المرنة التي تيسر له تحقيق المزيد من الأرباح، وعليه فإنه يتجه إلى استثمار موجوداته عبر المشاركة في مشاريع استثمارية إستراتيجية تنتهجها الحكومة السورية حالياً⁽²⁾).

كما كان رده عندما سُئل عن مدى مساهمة هذا القرار في إيصال المصرف التجاري السوري إلى مصاف المصارف العالمية وكيف سيساهم في دعم التجارة الخارجية واستقطاب رؤوس الأموال. (بغية الاستجابة لمتطلبات بازل حول الكفاية الحدية لرأس المال، عمل التجاري السوري على طلب زيادة رأس المال المصرف إلى (70 مليار ليرة سورية أي 1200 مليون دولار) الأمر الذي سيعزز من مكانة التجاري السوري في السوق المصرفية من خلال النهج الذي يتبعه عبر مواصلة عمليات تحديثه وتطويره على أكثر من صعيد، ما يمكنه من تحقيق نتائج جيدة أفضل من التي حققها سابقاً. ولا يخفي أن المصرف التجاري السوري حقق حضوراً عربياً جيداً عندما صُنف رابعاً من حيث الموجودات التي كان يمتلكها، إضافة إلى السمعة العالمية الجيدة التي يتمتع بها منذ أكثر

(1) الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري: www.cbs-bank.com

(2) الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري: www.cbs-bank.com

من أربعين عاماً، حيث كان ولا يزال مشهوداً له ومن قبل مئات المصارف المراسلة عبر العام بنظافة تعاملاته ودقتها⁽¹⁾.

أهداف ومهام المصرف التجاري السوري:

يعمل المصرف التجاري السوري على تحقيق الأهداف التالية⁽²⁾:

- 1 - تمويل التجارة الداخلية والخارجية.
 - 2 - تقديم الخدمات المصرفية.
 - 3 - تمويل المشاريع الاستثمارية.
 - 4 - المساهمة في المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية.
- ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة يتولى المصرف المهام التالية:
- 1 - فتح حسابات جارية وحسابات توفير وقبول الودائع بالعملة السورية والعملات الأجنبية لآجال مختلفة.
 - 2 - خصم الأوراق التجارية وسندات الأمر والسفاج وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وسنداته.
 - 3 - تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات.
 - 4 - خصم سندات القروض ومنح السلف والقروض بضمانة هذه السندات.
 - 5 - التعامل مع الصناديق الاستثمارية.
 - 6 - إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفوائد سندات الأمر والسفاج وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات بمختلف أنواعها، وشراء هذه الأوراق والاتجار بها.
 - 7 - إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية والتعامل بها وإدارتها.
 - 8 - شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة.
 - 9 - إصدار وقبول الكفالات بأنواعها.
 - 10 - الاستدانة لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية.
 - 11 - الإقراض لآجال مختلفة بالعملات المحلية والأجنبية.
 - 12 - تقديم خدمات الدفع والتحصيل والمعاملات المصرفية الإلكترونية.

(1) الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري: www.cbs-bank.com

(2) النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري، المعتمد بالقرار رقم 155 بتاريخ 19/4/2007، مادة رقم 2، ص5.

13- توفير التسهيلات لعمليات الحفظ الأمين للنقود والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق وسائر القيم المتداولة.

وبشكل عام القيام بجميع العمليات المصرفية لمصلحته أو لمصلحة الغير بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج.

الهيكل التنظيمي للمصرف التجاري السوري: (1)

حددت المادة الرابعة من النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للمصرف التجاري السوري حيث إن للمصرف إدارة عامة في دمشق تشمل عدداً من المديريات يرأس كل منها مدير مسؤول أمام المدير العام، وتشمل كل مديرية عدداً من الدوائر وتشمل كل دائرة عدداً من الشعب ويرأس كل منها رئيس دائرة أو رئيس شعبة ويكون كل منهم مسؤولاً أمام رئيسه المباشر. وتتألف الإدارة العامة من المديريات التالية:

- مديرية أمانة السر.
 - مديرية الشؤون الإدارية.
 - مديرية الشؤون القضائية والقانونية.
 - مديرية الشؤون التقنية.
 - مديرية العلاقات الخارجية.
 - مديرية التسليف.
 - مديرية المخاطر.
 - مديرية الشؤون المالية.
 - مديرية الحسابات.
 - مديرية التخطيط والتطوير.
 - مديرية الرقابة الداخلية.
- وسيقوم الباحث بعرض مهام مديرية التسليف ومهام دائرة المخاطرة الائتمانية في مديرية المخاطر، نظراً لارتباطهما بموضوع البحث.

1- مديرية التسليف:

تنولى هذه المديرية القيام بالمهام والأعمال التي تتعلق بدراسة طلبات التسهيلات المصرفية ومنح الاعتمادات وجمع المعلومات وتحديد الإمكانيات المالية للمتعاملين مع المصرف وفق التعليمات الخاصة بالاستعلامات وتعميم الأوامر العرفية وقرارات الحجز الصادرة عن الجهات المخولة بذلك ومتابعتها وتزويد المراسلين بالمعلومات التي يطلبونها.

(1) النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري، مرجع سابق، ص 10-50.

وتتألف من الدوائر التالية:

- 1 - مكتب السكرتارية.
- 2 - دائرة التسليف.
- 3 - دائرة الدراسات.
- 4 - مكتب الإشراف على مراكز التسليف.

1 - مكتب السكرتارية:

- القيام بمختلف الأعمال البريدية المتعلقة بالمراسلات الواردة والصادرة بما فيها حفظ وتصنيف البلاغات والتعاميم والتعليمات والقرارات والأوامر الإدارية وتسليم ما يعود منها إلى الأقسام المختصة لحفظها في الأضابير الخاصة لكل منها.

- متابعة شؤون العاملين من حيث الإجازات والدوام وشؤونهم الإدارية وتأمين احتياجاتهم من اللوازم والقرطاسية.

- القيام بأعمال الطباعة للمديرية.

- مسك سجل خاص بقطع الأثاث والآلات الخاصة بالمديرية والإشراف على المستودع.

- القيام بتعميم الأوامر العرفية وقرارات الحجز الصادرة عن الجهات المخولة بذلك ومتابعتها وتزويد المراسلين بالمعلومات التي يطلبونها.

2 - دائرة التسليف: تتألف من:

أ - **شعبة التحقيق:** مهامها التأكد من مختلف الوثائق المرسلة ومطابقتها لمضمون نظام التسليف.

ب - **شعبة المنح:** مهامها القيام بوضع الاقتراحات التي تراها مناسبة لمختلف طلبات التسهيلات ورفعها إلى الجهة صاحبة الصلاحية أو إلى المدير العام وتبليغ القرارات لكل من مديرية المخاطر من جهة والمراكز التسليفية أو الفرع المعني من جهة أخرى.

3 - دائرة الدراسات:

أ - **شعبة الدراسات:** مهامها إعداد تقارير دورية حول وضع التسليف في المصرف سواء من جهة الزيادة أو النقصان وبيان الأسباب ولمختلف القطاعات وحسب التوزيع الجغرافي أيضاً ويتم إصدار هذه التقارير بشكل شهري أو حين الطلب وتقوم بكل ما يلزم لتعميم هذه الجداول والتقارير مع مديرية الشؤون التقنية للحصول على التقارير بشكل آلي في نهاية كل شهر.

ب - **شعبة الرقابة:** مهامها تشكيل لجان إستشارية ولجان الكشف المعاكس واستقبال جميع أنواع الاعتراضات.

4 - مكتب الإشراف على مراكز التسليف:

يقوم بالمهام التالية:

- الإشراف على أعمال المركز.

- تنظيم اللجان الاستشارية في المركز.

- توزيع العمل في المركز على موظفي التسليف بما يضمن حسن سير العمل.
- إسناد دراسة الملفات التسليفية بشكل دوري بين اللجان وعدم التركيز على لجنة دون غيرها.
- متابعة تسليم كافة الوثائق إلى مركز الاستعلامات لتنظيم بطاقة الاستعلامات.
- دعوة أعضاء اللجان الاستشارية للاجتماع عند توفر ملفات تسليفية للدراسة.
- وضع آلية التراسل بين المركز والفروع وبينه وبين مديرية التسليف.
- تنظيم أضاير المتعاملين وتصنيفها وتوزيع العمل على عناصر المركز بما يضمن سرعة البحث عن المعلومات التسليفية وتحديثها.
- وضع الآلية اللازمة للمحافظة على مختلف الأضاير والوثائق وكيفية إسناد المهام وتحديد المسؤوليات داخل المركز التسلفي.
- الإشراف على تنفيذ مختلف الضمانات المطلوبة.
- التنسيق مع كل مدير فرع من أجل وضع الضمانات قيد التنفيذ وتسجيل القيود النظامية.
- إبلاغ الفرع المعني بالتسليف بقرار اللجنة التسليفية (من داخل المركز) أو بقرارات التسليف الصادرة عن الإدارة العامة.
- إذا كان التسليف ضمن سقف اللجان التسليفية تعلم مديرية التسليف بقرار التسليف فقط ويبلغ الفرع المعني للتنفيذ.
- إذا تبين أن صلاحية التسليف تخرج عن سقف اللجان التسليفية في المركز ترسل الوثائق إلى مديرية التسليف لدراستها.

2- مديرية المخاطر:

تتولى هذه المديرية إدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وخاصة ما يتعلق منها بمخاطر التسليف ومخاطر العمليات الخارجية بالإضافة إلى كل ما يتعلق بإجراءات مكافحة غسيل الأموال بما لا يتعارض مع المهام الموكلة لشعبة المراسلين وبالتنسيق معها في حال وجود تقاطعات.

وتتألف من الدوائر التالية:

- دائرة المخاطرة التشغيلية.

- دائرة مخاطر السوق.

- دائرة المخاطر الائتمانية وتتألف من الشعب التالية:

أ - شعبة الإدخال ومهامها:

- ربط المتعاملين والمجموعات بمجموعات أخرى بحسب التعليمات الصادرة من شعبة التدقيق والدراسات.

- تعيين السقوف للعمليات المصرفية الممنوحة بالائتمان من حيث الزمن والمبلغ والعملية، وذلك على مستوى المتعامل والمجموعة والدول.
- تعريف الأخطار الثانوية مع المصرف والمتمثلة بالكفلاء الشخصيين.
- تنفيذ عمليات إعاره السقوف الائتمانية فيما بين المتعاملين.
- تنفيذ عمليات الحجز للسقوف الائتمانية.
- المراجعة الدورية لقيمة السقوف المبينة لكل متعامل أو مجموعة أو دولة.
- ب - شعبة الرقابة على سقوف التسليفات الممنوحة ومهامها:**
- الرقابة على تنفيذ شروط المنح للائتمان المصرفي قبل وضع السقوف ومنح الائتمان.
- الرقابة على الحدود المدخلة على مستوى المتعامل والمجموعة والدول.
- مراقبة الاستعمالات للائتمان وضبط المخالفات بشكل يومي للمتابعة مع الجهات المعنية.
- استخراج بيانات التسهيلات المصرفية التي تستحق خلال شهر أو التي استحققت من أجل المتابعة مع كل من مركز التسليف والفرع المعني.
- مراقبة التجاوزات في الحسابات الجارية الدائنة ومتابعتها مع المعنيين.
- أرشفة بيانات التجاوزات لمدة شهر من تاريخ إعلام الجهات الرقابية المسؤولة عن متابعة التجاوزات.
- الإشراف على عمليات تصنيف مديونيات المتعاملين بشكل ربع سنوي بما ينسجم مع التعليمات النافذة.
- حفظ أضيابير المتعاملين، في خزن، تحتوي على قرارات منح الائتمان لهم وتقارير المخالفات المرتكبة من قبلهم وتقارير تصنيف الدين.
- ج - شعبة التدقيق والدراسات ومهامها:**
- تعريف مجموعات المتعاملين في النظام وإعداد التعليمات الخاصة بهم من حيث أسلوب الربط فيما بين المتعاملين والمجموعات في مجموعات أخرى.
- دراسة إجراءات الأخطار الائتمانية والتي تبدأ من دراسة طلبات الحصول على الائتمان المصرفي إلى مراقبته وإلغاءه، واقتراح التحسينات المناسبة.
- دراسة وتقييم الأخطار الائتمانية لكل نوع من المنتجات والخدمات المصرفية، والتعبير عنها بشكل فئات حدود.
- دراسة كفاية رأس المال لعمليات الائتمان بما يتناسب مع مقررات البنك المركزي.
- تعريف فئات الحدود للأخطار الائتمانية ومجاميعها لهياكل الحدود الائتمانية وتصميم تلك الهياكل بما ينسجم مع حاجات المصرف وأنشطة المتعاملين والمراسلين وذلك بالتعاون مع المديريات المعنية.
- دراسة ووضع إجراءات تعريف الحدود الائتمانية والرقابة عليها.

- دراسة ووضع إجراءات تصنيف مديونيات المتعاملين بما ينسجم مع تعليمات مصرف سورية المركزي.
- إعداد وتحليل التقارير الخاصة بحجم الاستثمارات وربحياتها على مستوى القطاعات الاقتصادية والجغرافية المختلفة ورفعها إلى الإدارة العليا للمصرف.
- المراجعة الدورية لإجرائيات العمل والرقابة عليها.

شروط منح التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري السوري:

تمنح التسهيلات المصرفية لمدة معينة تحددها الجهة صاحبة الصلاحية في المنح وبناء على الضمانات التي ترى ضرورة الحصول عليها، ويقصد بذلك ما يلي:

أ- تمنح التسهيلات الائتمانية لمدة معينة أقصاها سنة ويعاد النظر بها قبل حلول أجلها بمدة شهر واحد على الأقل.

ب- يحق لمجلس الإدارة والمدير العام تجاوز هذه المدة إذا اقتضت الضرورة.

ج- على مركز التسليف التقيد بقرارات منح وتحديد التسهيلات وشروطها.

د- على اللجنة الاستشارية في مركز التسليف ومدراء الفروع عدم تجاوز حدود التسهيلات المقررة لكافة الزبائن وفي حال الضرورة تعرض على المديرية العامة لإقرارها.

ويأخذ المصرف بعين الاعتبار عند تحديد التسهيلات المصرفية ما يلي:

أ- النشاط التجاري الذي يمارسه.

ب- الغاية التي تمنح من أجلها التسهيلات.

ج- الإمكانات المالية والملاءة.

د- الأخطار المصرفية.

هـ- الضمانات والتأمينات التي يقدمها الزبون.

و- دراسة وضع الزبون قبل رفع طلب المنح أو التعديل وذلك بإتباع ما يلي:

1- التدقيق في تطور سير عمل الزبون قبل اقتراح تجديد أو تعديل تسهيلاته.

2- عدم زيادة التسهيلات المصرفية للزبائن في حال عدم تطور فعاليتهم التجارية من خلال دراسة ميزانياتهم أو كشوفات الموجودات والمطالبات المقدمة لمركز التسليف للفروع وتطور ملاءتهم المالية وخاصة في حال عدم وجود أموال غير منقولة.

ويرى الباحث بأن البند الثاني أعلاه في دراسة وضع الزبون والتي توصي بعدم زيادة التسهيلات الممنوحة في حال عدم تطور فعاليتهم التجارية قد تكون في بعض الأحيان من أحد أسباب تعثر التسهيلات المصرفية نتيجة امتناع المصرف عن تقديم تمويل إضافي للعميل وقت الحاجة الفعلية لهذا التمويل.

ويمنح المصرف التجاري تسهيلات ائتمانية وقروض استثمارية منها:

- 1- حسم السندات التجارية.
- 2- الحسابات الجارية المدينة.
- 3- الاعتمادات المستندية بكافة أنواعها.
- 4- الكفالات.
- 5- القروض (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل).

حسم السندات التجارية:

يقدم المصرف التجاري السوري للمتعاملين معه خدمة حسم السندات التجارية، ويقصد بالحسم تقديم المتعامل إلى المصرف سنداً تجارياً بهدف استيفاء قيمة هذا السند قبل الاستحقاق وذلك بعد إقتراع جزء من قيمة السند وتمثل الفائدة المترتبة على حسم السند من تاريخ الدفع إلى يوم الاستحقاق بالإضافة إلى العمولة. ويتناول الحسم بصورة عامة السندات الناشئة عن صفقات فعلية تجارية أو صناعية أو زراعية.

والسندات المقدمة للحسم نوعان: سندات سحب، وسندات لأمر.

الحساب الجاري المدين:

يتيح المصرف التجاري السوري إمكانية فتح حساب جاري مدين لكل متعامل لديه وديعة لأجل بالعملة المحلية ويرغب بالحصول على مبلغ مقابل تجميد هذه الوديعة وبشرط ألا يتجاوز المبلغ قيمة الوديعة ولا تاريخ استحقاقها وذلك بدون تنظيم طلب تسهيلات للمتعامل. ويُعتبر تحريك الحساب باستمرار سحباً أو إيداعاً أمراً في غاية الأهمية وذلك لضمان منح التسهيلات وزيادتها كلما رغب المتعامل بذلك، أما في حال لم يستعمل المتعامل التسهيلات الممنوحة له باستمرار خلال العام فإن ذلك يتسبب بتخفيضها، وقد يفاجئ المتعامل بذلك ولا يدري أن عدم استعماله للتسهيلات بصورة دائمة هو السبب⁽¹⁾.

الاعتماد المستندي:

أجاز المصرف التجاري السوري لجميع فروع فتح الاعتمادات المستندية وقبول البوالص برسم التحصيل بالعملات المقبولة من قبل المصرف (اليورو – الدولار) لتمويل إستيراد المواد الأولية وفق أحكام قرار وزارة الاقتصاد رقم (1431).

وقد جرى اعتماد اليورو إضافة إلى الدولار ليتم تمويل قيم المستوردات بعدما لوحظ الإقبال الشديد على طلب فتح اعتماد مستندي باليورو، ومن شأن هذا القرار أن يمنح التجار هامشاً أوسع من

(1) الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري، www.cbs-bank.com

الحرية لاختيار الشركات الأوروبية التي تناسبهم أكثر، وخاصة وأن بعض هذه الشركات الكبرى ترفض التعامل بالدولار كون العملة المعتمدة لديها هي اليورو فيضطر المتعامل مع التجاري السوري للجوء إلى شركات أخرى من الممكن أن تكون أدنى مستوى ولكنها تتعامل باليورو. وبتفتح باب التمويل باليورو يكون المصرف قد منح المتعامل فرصة التعامل مع الشركة التي يشاء دون أن يكون مضطراً للجوء إلى شركات ودول أخرى للاستيراد بالدولار.

الكفالات المصرفية:

الكفالة المصرفية وفق ما هو معمول به بالمصرف التجاري السوري تبعاً للقانون ونظام العمليات المصرفية والعرف الجاري هي: (عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إن لم يفي به المدين نفسه).

فالكفالة المصرفية لها أهمية كبيرة في عالم الاقتصاد والتجارة بما تعطيه من ثقة لكافة الأطراف، فهي تعطي الثقة للجهة المستفيدة من الكفالة بتحصيل حقوقها في حال لم يفي المدين بالتزامه تجاهها.

كما أن بلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم 43/ب/15/1637 بتاريخ 1987/5/26 قد أعاد ثقة المصارف الخارجية بالتعامل مع المصرف التجاري السوري بموضوع الكفالات، فالبلاغ يقضي بإلغاء الكفالة بتاريخ الاستحقاق، إذا لم يكن هناك مبرر للاحتفاظ بها سواء أعيد الصك الأصلي العائد لها أم لم يعاد. وتم تأكيد البلاغ أعلاه ببلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم 115/ب/1928 بتاريخ 2005/3/28 وتعليمات الإدارة العامة للذات يؤكدان بأن الكفالة تنتهي حكماً بتاريخ الاستحقاق في حال عدم ورود أي مطالبة عليها خلال مدة سريان مفعولها سواء أعيد الصك الأصلي للكفالة أو لم يعاد يجب إلغاء الكفالات بتاريخ الاستحقاق ما لم يكن هناك نزاع قضائي عليها أو أنه هناك طلب من الجهة المستفيدة بالتمديد أو بالدفع.

القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل:

يمنح المصرف التجاري السوري زبائنه قروضاً وفق ما يلي:

- القروض القصيرة الأجل لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة.

- القروض المتوسطة الأجل لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

- القروض الطويلة الأجل لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة.

يمنح المصرف القروض القصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل ويستند في منحها وتحديد مقدارها وتواريخ تسديدها إلى العناصر التالية:

- الحاجة إلى القرض.

- الوضع المالي للزبون وسمعته الأدبية.

- دورة رأس المال العامل.
 - إمكانية التسديد عند الاستحقاق.
 - الضمانات المقدمة.
- يمنح المصرف قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل ويستند في منحها وتحديد مقدارها وتواريخ تسديدها إلى العناصر التالية:
- الحاجة إلى القرض.
 - الوضع المالي للزبون وسمعته الأدبية.
 - إذا كان الغاية من القرض إنشاء مشاريع جديدة.
 - إذا كان الغاية من القرض تطوير أو توسيع مشاريع قائمة (شراء الآلات والمعدات، التجهيزات، المركبات الآلية)
 - أو لإقامة أو شراء المباني اللازمة للمشروع.
 - شراء الأراضي اللازمة للصناعة وذلك بموجب تراخيص رسمية أو ما يقوم مقامها.
 - دراسة الميزانية أو كشف الموجودات والمطالب وتحديد الموجودات الثابتة بموجب بيانات خاصة بها.
 - دراسة الوضع الاقتصادي والجدوى الاقتصادية للمشروع والعمالة.
 - التصاميم الفنية للمشروع وبيان كلفته والمدة اللازمة لانجازه.
 - بيان نوع الآلات والمعدات والتجهيزات والمركبات الآلية المراد شراؤها وكلفتها.
- توثق القروض الممنوحة للزبائن بضمانات مقبولة من المصرف التجاري السوري وفي حدود 150 % من مبلغ القرض وفقاً لما يلي:
- الضمانات العقارية.
 - الآلات الصناعية.
 - رهن المشروع المراد تمويله.
 - كفالات مصرفية خارجية.
 - ضمانات عينية أخرى.

الوثائق والمستندات المطلوبة من أجل الحصول على القروض:

- 1- سجل تجاري.
- 2- سجل عضوية غرفة تجارة أو غرفة صناعة.
- 3- براءة ذمة من المصارف تثبت أن المقترض لم يحصل على قرض لنفس المشروع.
- 4- قرار ترخيص من الجهات المختصة (إداري - صناعي).

- 5- عقد الشركة مصدق حديثاً.
 - 6- قرار التأسيس (شركات الأموال) مع قرار مجلس إدارة الشركة باعتماد مفوضين بالتوقيع وقرار الهيئة العامة أو مجلس الإدارة بالموافقة على الاقتراض من المصرف.
 - 7- قبول رهن أرض المشروع لقاء مبلغ القرض بالإضافة إلى ضمانات أخرى تحدد في قرار المنح عند عدم كفاية أرض المشروع لتغطية الضمانة المطلوبة لذلك يجب أن تكون أرض المشروع مفرزة ومصححة الأوصاف خالية من أية إشارة مانعة للتصرف على أن تكون مسجلة باسم الجهة صاحبة المشروع.
 - 8- بالنسبة للأرض التي سيقام عليها المشروع يجب تقديم ما يلي:
 - إخراج قيد عقاري مع بيان مالي.
 - رخصة ومخططات البناء.
 - بيان مساحة العقار ومخطط موقع عام.
 - 9- تقديم دراسة جدوى اقتصادية من أحد المكاتب المعترف بها موقعة من محاسب قانوني على أن تشمل:
 - بيان يتضمن الإيرادات السنوية المتوقعة لدى بدء الاستثمار تذكر بشكل تفصيلي لكل بند من بنود الإيرادات.
 - بيان يتضمن النفقات الاستثمارية والإدارية السنوية المتوقعة للمشروع تذكر بشكل تفصيلي لكل بند.
 - 10- بيان التكاليف الاستثمارية الإجمالية للمشروع (أرض - بناء - آلات وتجهيزات ...) بجدول يبين القيمة الإجمالية لكل بند ونسبة تنفيذ هذا البند لغاية تقديم طلب القرض.
 - 11- تقديم لائحة احتياجات للبنود المراد تمويلها عن طريق المصرف مع تكاليفها.
 - 12- تقديم ضمانات بواقع 150 % من قيمة القرض الممنوح.
 - 13- تقديم:
 - تراخيص البناء (لتحديد الكلفة التقريبية للبناء)
 - التراخيص الصناعية (لتحديد الكلفة التقريبية للآلات)
 - بالنسبة للآلات:
- إذا كانت من السوق المحلية: تقديم فواتير شراء أو عروض أسعار أصولية.
- إذا كانت مستوردة : تقديم كاتلوكات بالآلات المطلوبة استيرادها.

شروط خاصة بمنح القروض:

- 1- تحدد فترة السماح بسنة أو ما يراه مجلس الإدارة أو من يفوضه بذلك مناسباً وبما لا يتجاوز السنتين (تذكر في قرار المنح) على أن تبدأ هذه الفترة من تاريخ إستقرار أول دفعة.
 - 2- تحدد الفائدة على القرض بنسبة مئوية تتناسب مع مدة القرض يبدأ سريانها من تاريخ أمر صرف كل دفعة وحسب المبلغ الممنوح وترتفع هذه الفائدة لتصبح (12 %) كفوائد تأخير في حال التأخر عن التسديد.
 - 3- تحدد عمولة الارتباط حسب النسبة المحددة في قرار مجلس النقد والتسليف وتدفع كاملة عن كامل قيمة القرض ولمرة واحدة قبل البدء باستعمال القرض. وفي حال مر على تاريخ إبلاغ الزبون بقرار المنح مدة شهر ولم يسدد عمولة الارتباط يعتبر القرض لاغياً حكماً.
 - 4- توقيع سندات بمبالغ شرائح القرض مع فوائدها ملصقاً عليها الطوابع القانونية (أو مصالحاً على طوابعه لدى وزارة المالية).
 - 5- في حال كان المشروع قد بدأ تنفيذه من قبل المستثمر ووصلت نسبة التنفيذ به إلى نسبة معينة وطلب المستثمر من المصرف تمويله بقرض تبقى ذات التعليمات سارية على النحو التالي:
 - يقبل المصرف التمويل بحد أقصى 40 % من القيمة الإجمالية التي تم التصريح عنها في الجدوى الاقتصادية وذلك حسب طبيعة المشروع وربحيته واستقرار الطابع الاقتصادي أو حسب ما يراه مجلس الإدارة مناسباً.
 - يطلب من المستثمر تحديد المراحل الزمنية لاستكمال تنفيذ المشروع بشكل دقيق مع بيان تكلفة كل مرحلة وتعاقبها الواحدة تلو الأخرى بحيث يتم صرف الجزء المتعلق لكل مرحلة من المراحل ولا تصرف المرحلة التالية إلا بعد تنفيذ حوالي 90 % من المرحلة السابقة.
 - تعتبر تقارير جهات المصرف المعتمدة هي الأساس في تقييم التنفيذ ويبدأ صرف المصرف التجاري السوري وذلك بناءً على تقرير الخبير وحسب نسبة إنجاز كل مرحلة وتبقى ودائع الزبون كضمانة إضافية بحيث تتم مراقبة مراحل تنفيذ صرف القرض والتأكد من جدية العمل.
 - 6- في حال لم يلتزم المستثمر بالمراحل الزمنية التي صرح عنها أو بالقيم التي تستلزمها كل مرحلة مع نسبة تسامح أو ارتياب بقيمة لا تتجاوز 10 % من المصرح عنه بالنسبة للمبالغ، فإن عقد القرض يجب أن يتضمن بشكل صريح أن المستثمر مستعد لتسديد كامل الالتزامات المترتبة عليه تجاه المصرف.
 - 7- يتم تكليف الخبير للكشف المبدئي للتأكد من المعطيات الأولية للمشروع من واقع الجدوى الاقتصادية.
- تبلغ مديرية التسليف الفروع بالمبالغ التي سيتم صرفها للزبون من قبلها.

وقف وإلغاء التسهيلات المصرفية:

- تلغى التسهيلات المصرفية من قبل الجهة صاحبة الصلاحية في المنح باستثناء الإلغاء بسبب عدم تقديم الوثائق.
- يمكن وقف التسهيلات في أي وقت بصورة مؤقتة أو دائمة في ضوء الطوارئ التي تحدث للزبون حسب تقدير المصرف, كما يجب إيقاف هذه التسهيلات فوراً في حال التوقف عن الدفع أو الإفلاس أو الوفاة أو فقدان الأهلية وغيرها من الحالات التي تستدعي إيقاف هذه التسهيلات كانهلال الشركة أو حلها أو تصفيتها أو ما شابه ذلك .
- إذا قام الزبون بتقديم الوثائق اللازمة للتجديد أثناء فترة تجميد التسهيلات أو بعد إلغائها فلا يحق له استعمال التسهيلات إلا بعد صدور قرار منح جديد.
- في حال عدم قيام الزبون بتقديم الوثائق اللازمة لتجديد التسهيلات تجمد هذه التسهيلات فور استحقاقها وتعتبر ملغاة حكماً بعد انقضاء مدة شهرين على الاستحقاق دون تقديم الوثائق المطلوبة ويفوض مدير الفرع بإلغائها وإعلام المديرية العامة بذلك.
- يتوجب على المصرف في حال عدم تسديد الالتزامات في الاستحقاق أو في حالات وفاة أحد الملتزمين أو توقفهم عن الدفع أو الإفلاس أو فقدان الأهلية إتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والقانونية الواجبة لحفظ حقوقه.

يستنتج الباحث مما سبق:

- 1- لا يعتمد المصرف التجاري على أدوات التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى أي إن هناك قصور في استخدام أدوات التحليل المالي في عملية منح الائتمان من قبل المصرف التجاري السوري.
 - 2- إن المصرف التجاري السوري يركز في الدرجة الأولى عند منح الائتمان على الضمانات. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية أي تعتمد عملية منح التسهيلات الائتمانية في المصرف التجاري السوري بالدرجة الأولى على الضمانات فقط.
- إلا أن الضمانات لا تصلح بمفردها أساساً كافياً لمنح الائتمان المصرفي، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان.

التحليل المالي للقوائم المالية للمصرف التجاري السوري:

سيقوم الباحث بإجراء عملية التحليل الأفقي و العامودي للقوائم المالية المنشورة للمصرف التجاري السوري (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) وذلك بهدف دراسة تطور مصادر موارد المصرف التجاري المتاحة واستخداماته لهذه الموارد وذلك من خلال التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي. ودراسة تطور إيراداته ونفقاته من خلال التحليل الأفقي لقائمة الدخل.

التحليل الأفقي:

ويتضمن هذا التحليل نوعين من التحليل:

1 - التحليل النسبي الأفقي (أو التاريخي):

ويتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام دورة معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، ولذلك يسمى بالتحليل التاريخي، وذلك بهدف دراسة التطور التاريخي لأداء المصرف خلال السنوات من خلال متابعة أرقام الفقرات المعتمدة لبنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل أثناء المسيرة التاريخية لأداء المصرف.

2 - التحليل النسبي المستند إلى الرقم القياسي:

إذا اعتبرت سنة مالية معينة كسنة أساس، وتم حساب ونسب أرقام السنوات التالية بناء عليها، وبذلك يتم معرفة التطور النسبي لعناصر القوائم المالية انطلاقاً من سنة الأساس. ويوضح الجدول رقم (3) معدلات نمو بنود قائمة المركز المالي للمصرف التجاري السوري على اعتبار سنة 2004 سنة أساس بالاعتماد على التحليل الأفقي المستند إلى رقم قياسي بينما يوضح الجدول رقم (4) نمو بنود قائمة المركز المالي الحالي بالنسبة للسنة السابقة لكل سنة بالاعتماد على التحليل الأفقي النسبي.

التحليل العامودي:

التحليل العامودي لقائمة المركز المالي يعتمد على إيجاد نسبة كل عنصر من عناصر قائمة المركز المالي إلى مجموع القائمة وذلك بهدف إيجاد الوزن النسبي لهذا البند، أما التحليل العامودي لقائمة الدخل فيستند على تقسيم كل عنصر من عناصر الإيرادات إلى مجموع الإيرادات وكذلك قسمة كل عنصر من عناصر المصاريف إلى مجموع المصاريف، والجدول رقم (5) يوضح الوزن النسبي لكل بند من قائمة المركز المالي إلى مجموع القائمة.

واعتماداً على الجدولين السابقين (3 - 4) سيقوم الباحث بدراسة تطور مصادر واستخدامات موارد المصرف التجاري السوري.

الجدول رقم 2 يوضح قائمة المركز المالي للمصرف التجاري خلال فترة الدراسة (بملايين الليرات)

2008	2007	2006	2005	2004	السنة
					الموجودات
89,081	68,987	68,150	75,486	34,514	النقد في الصندوق ولدى المركزي
33,690	113,884	210,154	290,202	361,113	المصارف المقيمة
219,693	299,013	253,027	262,057	231,046	المراسلون في الخارج
1,410	1,411	1,861	1,653	1,343	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
142,000	138,946	134,061	108,976	102,378	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
292,332	129,943	60,179	42,705	24,311	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
17,469	16,399	12,324	11,499	11,323	حسابات مدينة أخرى
51,418	45,498	41,547	36,306	33,369	الاستثمارات المالية و المساهمات
4,627	10,993	28,619	22,397	38,929	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
1,673	1,737	1,458	936	963	الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى (بالصافي)
853,393	826,811	811,379	852,218	839,290	مجموع الموجودات
					المطالب و حقوق الملكية
259,722	228,482	227,615	267,484	243,887	الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة
132,857	136,500	129,040	126,727	139,774	الودائع لأجل و ودائع التوفير
3,579	2,860	5,123	14,506	4,230	المصارف المقيمة
101,778	89,417	100,239	83,996	86,955	القروض و السلف من المركزي
391	3,803	7,168	17,769	801	المراسلون في الخارج
726	957	1,282	1,369	1,396	الأموال المستقرضة
182,224	172,155	133,070	122,753	114,656	حسابات دائنة أخرى
9,036	7,992	11,211	18,860	31,031	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
28,887	19,965	88,628	175,609	183,878	المؤن
27,577	21,532	17,451	11,755	9,026	الاحتياطات
70,000	70,000	70,000	4,000	4,000	رأس المال المدفوع
27,469	57,469	-	-	-	فروقات تعديل سعر صرف الدولة - قطاع عام
- 13,697	566	-	-	-	صافي الأرباح المدورة غير المحققة
22,844	15,112	20,553	7,391	19,653	الأرباح الصافية
853,393	826,811	811,379	852,218	839,290	مجموع المطالب و حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

الجدول رقم 3 يوضح معدلات نمو بنود قائمة المركز المالي على اعتبار سنة 2004 سنة أساس بالاعتماد على التحليل الأفقي المستند لرقم قياسي

2008	2007	2006	2005	2004	السنة
					الموجودات
158%	100%	97%	119%	-	النقد في الصندوق ولدى المركزي
-91%	-68%	-42%	-20%	-	المصارف المقيمة
-5%	29%	10%	13%	-	المراسلون في الخارج
5%	5%	39%	23%	-	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
39%	36%	31%	6%	-	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
1102%	435%	148%	76%	-	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
54%	45%	9%	2%	-	حسابات مدينة أخرى
54%	36%	25%	9%	-	الاستثمارات المالية و المساهمات
-88%	-72%	-26%	-42%	-	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
74%	80%	51%	-3%	-	الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى (بالصافي)
2%	-1%	-3%	2%	-	مجموع الموجودات
					المطالب و حقوق الملكية
6%	-6%	-7%	10%	-	الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية الدائنة
-5%	-2%	-8%	-9%	-	الودائع لأجل و ودائع التوفير
-15%	-32%	21%	243%	-	المصارف المقيمة
17%	3%	15%	-3%	-	القروض و السلف من المركزي
-51%	375%	795%	2118%	-	المراسلون في الخارج
-48%	-31%	-8%	-2%	-	الأموال المستقرضة
59%	50%	16%	7%	-	حسابات دائنة أخرى
-71%	-74%	-64%	-39%	-	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
-84%	-89%	-52%	-4%	-	المؤن
206%	139%	93%	30%	-	الاحتياطات
1650%	1650%	1650%	0%	-	رأس المال المدفوع
-	-	-	-	-	فروقات تعديل سعر صرف الدولة - قطاع عام
-	-	-	-	-	صافي الأرباح المدورة غير المحققة
16%	-23%	5%	-62%	-	الأرباح الصافية
2%	-1%	-3%	2%	-	مجموع المطالب و حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

الجدول رقم 4 يوضح معدلات نمو بنود قائمة المركز المالي بالنسبة للسنة السابقة لكل سنة بالاعتماد على التحليل الأفقي النسبي

2008	2007	2006	2005	2004	السنة
					الموجودات
29%	1%	-10%	119%	-	النقد في الصندوق ولدى المركزي
-70%	-46%	-28%	-20%	-	المصارف المقيمة
-27%	18%	-3%	13%	-	المراسلون في الخارج
0%	-24%	13%	23%	-	محفظة الأوراق التجارية المحسومة
2%	4%	23%	6%	-	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
125%	116%	41%	76%	-	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
7%	33%	7%	2%	-	حسابات مدينة أخرى
13%	10%	14%	9%	-	الاستثمارات المالية و المساهمات
-58%	-62%	28%	-42%	-	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
-4%	19%	56%	-3%	-	الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى (بالصافي)
3%	2%	-5%	2%	-	مجموع الموجودات
					المطالبات وحقوق الملكية
14%	0.38%	-15%	10%	-	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
-3%	6%	2%	-9%	-	الودائع لأجل و ودائع التوفير
25%	-44%	-65%	243%	-	المصارف المقيمة
14%	-11%	19%	-3%	-	القروض و السلف من المركزي
-90%	-47%	-60%	2118%	-	المراسلون في الخارج
-24%	-25%	-6%	-2%	-	الأموال المستقرضة
6%	29%	8%	7%	-	حسابات دائنة أخرى
13%	-29%	-41%	-39%	-	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
45%	-77%	-50%	-4%	-	المؤن
28%	23%	48%	30%	-	الاحتياطيات
0%	0%	1650%	0%	-	رأس المال المدفوع
-52%	-	-	-	-	فروقات تعديل سعر صرف الدولة - قطاع عام
-2520%	-	-	-	-	صافي الأرباح المدورة غير المحققة
51%	-26%	178%	-62%	-	الأرباح الصافية
3%	2%	-5%	2%	-	مجموع المطالبات وحقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

الجدول رقم 5 يوضح الوزن النسبي لكل بند من قائمة المركز المالي إلى مجموع القائمة

2008	2007	2006	2005	2004	السنة
					الموجودات
10%	8%	8%	9%	4%	التقد في الصندوق ولدى المركزي
4%	14%	26%	34%	43%	المصارف المقيمة
26%	36%	31%	31%	28%	المراسلون في الخارج
0.17%	0.17%	0.23%	0.19%	0.16%	محظة الأوراق التجارية المحسومة
17%	17%	17%	13%	12%	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
34%	16%	7%	5%	3%	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
2%	2%	2%	1%	1%	حسابات مدينة أخرى
6%	6%	5%	4%	4%	الاستثمارات المالية و المساهمات
1%	1%	4%	3%	5%	حسابات التسوية و الحسابات الانتقالية
0.20%	0.21%	0.18%	0.11%	0.11%	الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى (بالصافي)
100%	100%	100%	100%	100%	مجموع الموجودات
					المطالبات وحقوق الملكية
30%	28%	28%	31%	29%	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
16%	17%	16%	15%	17%	الودائع لأجل و ودائع التوفير
0.42%	0.35%	1%	2%	1%	المصارف المقيمة
12%	11%	12%	10%	10%	القروض و السلف من المركزي
0.05%	0.46%	1%	2%	0.10%	المراسلون في الخارج
0.09%	0.12%	0.16%	0.16%	0.17%	الأموال المستقرضة
21%	21%	16%	14%	14%	حسابات دائنة أخرى
1%	1%	1%	2%	4%	حسابات التسوية والحسابات الانتقالية
3%	2%	11%	21%	22%	المؤن
3%	3%	2%	1%	1%	الاحتياطيات
8%	8%	9%	0.47%	0.48%	رأس المال المدفوع
3%	7%	-	-	-	فروقات تعديل سعر صرف الدولة - قطاع عام
-2%	0.07%	-	-	-	صافي الأرباح المدورة غير المحققة
3%	2%	3%	1%	2%	الأرباح الصافية
100%	100%	100%	100%	100%	مجموع المطالبات وحقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

أولاً: مصادر أموال المصرف التجاري السوري:

1-رأسمال المصرف المدفوع:

بقي رأسمال المصرف ثابتاً بمبلغ أربع مليارات ليرة سورية إعتباراً من عام 1999 لغاية عام 2006 حتى تم زيادته لمبلغ سبعين مليار ليرة سورية، أي بزيادة مقدارها (1,650%). وقد شكل رأسمال المصرف ما يعادل 9% من إجمالي حقوق الملكية والمطالبات سنة 2006 بينما أصبح 8% من إجمالي حقوق الملكية والمطالبات سنة 2007 و 2008 بعدما كان يمثل ما يعادل 0.48 % من إجمالي حقوق الملكية والمطالبات سنة 2004 و 2005 حسب الجدول رقم (5).

2-الاحتياطات:

نجد أن احتياطات المصرف (وهي الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص) في تزايد من حيث المبلغ، لكن معدلات الزيادة تتراوح بين (30%) عام 2005 و (28%) عام 2008 وذلك لتفاوت معدلات نمو الأرباح.

مما سبق نجد أن الأموال الخاصة للمصرف التجاري السوري والمتمثلة برأس المال والاحتياطات قد بلغت عام 2008 (97,577) مليون ليرة مقابل (91,532) مليون ليرة سورية في نهاية عام 2007 أي بزيادة (6,054) مليون ليرة أي بزيادة 7% مقابل (87,451) مليون ليرة في نهاية عام 2006 بنسبة زيادة قدرها 4.66% نتيجة عن الاقتطاعات التي تمت من الأرباح مقابل الاحتياطات (القانوني والخاص).

3-المؤن:

من الملاحظ أن المؤن تتناقص سنة تلو الأخرى من عام 2004 لغاية 2008 فالجدول رقم (3) يظهر تناقص المؤن بالنسبة لسنة الأساس سنة تلو الأخرى (-4%، -52%، -89%، -84%) وهذا يعتبر مؤشر جيد.

4-الودائع:

وهي تمثل أحد مصادر التمويل الخارجي للمصرف التجاري السوري. وتتمثل بالودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة بالإضافة إلى الودائع لأجل وودائع التوفير. بلغ مجموع الودائع والحسابات الجارية الدائنة عام 2007 مبلغ (364,982) مليون ليرة مقابل (356,655) مليون ليرة نهاية عام 2006 أي بزيادة نسبة 2.33%، وبلغت عام 2008 مبلغ (392,579) مليون ليرة أي بزيادة 8% عن سنة 2007.

أ - الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة:

يظهر الجدول رقم (3) تذبذب بين الزيادة ونقص معدلات نمو الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة بالنسبة لسنة الأساس 2004.

ومن خلال الجدول رقم (5) نجد أن الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة تمثل خلال جميع سنوات الدراسة أعلى نسبة من جميع مصادر أموال المصرف التجاري السوري حيث بلغت أعلاها سنة 2005 بنسبة 31% ونسبة 28% سنتي 2006 و 2007 بينما بلغت نسبة 30% بسنة 2008.

ب - الودائع لأجل وودائع التوفير:

من خلال الجدول رقم (3) نجد أن هناك تناقض بالودائع لأجل وودائع التوفير خلال سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس 2004 وذلك نتيجة قدرة المصارف الخاصة على استقطاب هذا النوع من الودائع وبلغت أعلى قيمة لهذه الودائع مبلغ (139,774) مليون ليرة لعام 2004.

أما الجدول رقم (5) فيظهر أن هناك تقارب نسبي بين المعدلات الممثلة لنسبة الودائع لأجل وودائع التوفير من إجمالي مصادر التمويل للمصرف التجاري السوري حيث تراوحت بين 15% و 17% ويظهر الجدول رقم (6) توزيع ودائع المصرف التجاري تبعاً لأنواع القطاع (عام، خاص، مشترك، تعاوني) حيث تتقارب نسب ودائع القطاع العام والقطاع الخاص من 50% بينما لم تزيد نسبة القطاع المشترك والتعاوني عن 1% في أحسن حالاتها عام 2006 و 2007.

الجدول رقم 6 يظهر توزيع الودائع بالمصرف التجاري السوري حسب نوع القطاع (بملايين الليرات)

عام 2008		عام 2007		عام 2006		عام 2005		عام 2004		
100%	392,579	100%	364,982	100%	356,655	100%	395,875	100%	383,662	أجمالي الودائع
										توزيعات الودائع
50.3%	197,288	46.4%	169,403	46.7%	166,605	52.8%	209,133	48.4%	185,734	القطاع العام
48.8%	191,475	52.6%	192,151	52.4%	186,729	46.4%	183,611	50.9%	195,378	القطاع الخاص
0.05%	189	0.1%	249	0.1%	289	0.1%	345	0.1%	274	القطاع المشترك
0.9%	3,627	0.9%	3,179	0.9%	3,032	0.7%	2,786	0.6%	2,276	القطاع التعاوني

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

5- المصارف المقيمة:

من الملاحظ من الجدول رقم (3) أن هناك زيادة كبيرة في رصيد المصارف المقيمة سنة 2005 حيث بلغت مبلغ (14,506) مليون ليرة بنسبة زيادة بلغت 243% عن سنة الأساس وبعدها عاد بالتناقص ليبلغ سنة 2008 مبلغ (3,579) مليون ليرة.

6- القروض والسلف من المصرف المركزي:

يظهر الجدول رقم (5) أن رصيد القروض والسلف يشكل نسبة تتراوح بين 10% و 12% من إجمالي مصادر التمويل للمصرف التجاري السوري حيث بلغت أعلى نسبة (12%) سنتي 2006 و 2008 وأدنى نسبة 10% سنتي 2004 و 2005 أما الجدول رقم (3) يظهر زيادة في رصيد القروض والسلف من المركزي في السنوات 2006 و 2007 و 2008 بالنسبة لسنة الأساس.

7- المراسلون في الخارج:

بلغت مجموع التزامات المصرف التجاري السوري تجاه المراسلين في الخارج في نهاية عام 2008 ما يعادل (391) مليون ليرة مقابل (3,803) مليون ليرة في نهاية عام 2007 أي بنقص قدره (3,412) مليون ليرة.

أما بالنسبة لتطور رصيد المراسلين في الخارج خلال سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس نلاحظ أن هناك نمو كبير في رصيد سنة 2005 وقد بلغ 2,118% بالنسبة لسنة الأساس و 795% سنة 2006 بينما عاد وانخفض بنسبة 51% سنة 2008 بالنسبة لسنة الأساس.

أما نسبة المراسلين في الخارج إلى إجمالي المطالبات وحقوق الملكية فقد تراوحت بين نسبة بين 0.05% سنة 2008 كحد أدنى إلى نسبة 2% كحد أقصى سنة 2005.

8- الأموال المستقرضة:

يظهر الجدول رقم (5) بأن الأموال المستقرضة تمثل أقل النسب مابين جميع مصادر التمويل المتاحة للمصرف التجاري السوري حيث لم تتجاوز بأحسن حالاتها مبلغ 0.17% سنة 2004 من مصادر التمويل.

أما الجدول رقم (4) فيظهر أن هناك نقص تدريجي في رصيد الأموال المستقرضة حيث بلغ عام 2004 مبلغ (1,396) مليون ليرة مقابل (726) مليون ليرة عام 2008.

9- حسابات دائنة أخرى:

شكلت الحسابات الدائنة الأخرى بالنسبة لمجموع حقوق الملكية والمطالبات نسبة ذات أهمية فقد زادت بسنتي 2007 و 2008 عن نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير.

أما بالنسبة لنمو رصيد هذه الحسابات بالنسبة لسنة الأساس 2004 خلال سنوات الدراسة فنلاحظ نمو متسارع في رصيد هذه الحسابات فقد بلغ على التوالي 7%-16%-50%-59%.

10- الأرباح الصافية:

بلغت أعلى نسبة لنمو الأرباح عام 2006 بمعدل 178% بالنسبة لسنة 2005، بينما نجد أن الأرباح انخفضت بالمقارنة مع سنة الأساس في سنتي 2005 و2007.

استخدامات موارد الأموال لدى المصرف التجاري السوري:

1- النقد في الصندوق ولدى المركزي:

ازداد رصيد النقد في الصندوق ولدى المركزي بالنسبة لسنة الأساس في جميع سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى رصيد مبلغ (89,081) مليون ليرة عام 2008. أما بالنسبة لنسبة النقد في الصندوق ولدى المركزي بالنسبة لإجمالي الموجودات فإن الجدول رقم (5) يظهر بأن هناك زيادة لهذه النسبة في جميع سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس حيث بلغت 10% عام 2008 وهذا يدل على انخفاض في التوظيفات المالية للمصرف.

2- المصارف المقيمة:

يظهر الجدول رقم (3) أن هناك انخفاض تدريجي طيلة سنوات الدراسة على رصيد المصارف المقيمة فقد بلغت أعلى رصيد (361,113) مليون ليرة في سنة الأساس 2004 بينما بلغ أقل رصيد (33,690) مليون ليرة سنة 2008.

أما بالنسبة لنسبة رصيد المصارف المقيمة إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت بسنة 2004 نسبة 43% وهي تمثل نسبة أعلى استخدام بالنسبة لموجودات المصرف طيلة سنوات الدراسة.

3- المراسلون في الخارج:

بلغ مجموع موجودات المصرف التجاري السوري لدى المراسلين في نهاية عام 2008 مبلغ (219,693) مليون ليرة مقابل مبلغ (299,013) مليون ليرة أي بنقص قدره (79,320) مليون ليرة ونسبة بلغت 27% أما بالنسبة لتطور نمو رصيد المراسلين في الخارج خلال سنوات الدراسة فقد أظهرت الدراسة أن هناك زيادة في السنوات 2005 و 2006 و 2007 في هذا الرصيد بالنسبة لسنة الأساس بينما عاد وانخفض في سنة 2008 مقارنة مع سنة الأساس ويعود ذلك لظهور المصارف الخاصة ومشاركتها في نشاط التجارة الخارجية بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية والضغط الخارجية التي أثرت على انخفاض موجودات المصرف لدى المراسلين في الخارج.

4- محفظة الأوراق التجارية المحسومة:

ازدادت توظيفات المصرف التجاري السوري في حسم الأوراق التجارية في سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2005 إلى 23% وسنة 2006 إلى 39% أما بالنسبة لنسبة محفظة الأوراق التجارية المحسومة إلى إجمالي موجودات المصرف فلم تتجاوز بأحسن حالاتها 0.23% سنة 2006 من إجمالي الموجودات حيث تراوحت هذه النسبة حسب الجدول رقم (5) بين 0.16% إلى 0.23%.

5- القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية:

ازدادت القروض والسلف والحسابات الجارية بضمانات عينية وبشكل سنوي حيث بلغت عام 2007 مبلغ (138,946) مليون ليرة مقابل (134,061) مليون ليرة سنة 2006 أي بزيادة بنسبة 4%، وزادت عام 2008 إلى مبلغ (142,000) مليون ليرة بزيادة 2% عن عام 2007 أما نسبة هذه القروض إلى إجمالي الموجودات فقد بلغت نسبة الأساس 12% بينما بلغت خلال السنوات 2006، 2007، 2008 مبلغ 17% من إجمالي الموجودات لكل سنة.

6- القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى:

ازدادت القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى خلال سنوات الدراسة كما هو الحال في القروض بضمانات عينية حيث بلغت سنة 2007 نسبة 435% بالنسبة لسنة الأساس وبلغت سنة 2009 نسبة 1,102% وتمثل أكبر نسبة نمو بين جميع بنود قائمة المركز المالي خلال سنوات الدراسة وكذلك الحال بالنسبة لنسبة هذه القروض إلى إجمالي الموجودات فقد تطورت هذه النسبة تطوراً تدريجياً خلال السنوات الأولى من الدراسة إلى أن وصلت إلى 34% من إجمالي الموجودات سنة 2008.

7- حسابات مدينة أخرى:

ازدادت الحسابات المدينة الأخرى خلال سنوات الدراسة لتبلغ أعلى قيمة (17,469) مليون ليرة سنة 2008 بزيادة 54% عن سنة الأساس وبزيادة 7% عن سنة 2007 ولكن الجدول رقم (5) يظهر بأن هناك استقرار نسبي بنسبة الحسابات المدينة الأخرى إلى إجمالي الموجودات حيث كانت 1% في السنوات 2004 و2005 وأصبحت 2% في السنوات 2006 و2007 و2008.

8- الاستثمارات المالية والمساهمات:

زادت الاستثمارات المالية والمساهمات طيلة سنوات الدراسة بالمقارنة مع سنة الأساس حيث بلغت استثمارات المصرف ومساهماته في المؤسسات المالية والشركات (51,518) مليون ليرة في نهاية عام 2008 مقابل (45,498) مليون ليرة في نهاية عام 2007 أي بزيادة قدرها (5,920) مليون ليرة نشأت عن زيادة اكتتاب المصرف بالأسناد العامة على الدولة مقابل الاحتياطات القانونية والخاصة المقطوعة من الأرباح والجدول رقم (7) يظهر استثمارات المصرف ومساهمته في المؤسسات المالية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 7 يظهر استثمارات المصرف ومساهماته في المؤسسات المالية (بملايين الليرات)

السنة					البيان
2008	2007	2006	2005	2004	
51,197	45,273	41,321	36,080	33,143	الاكتتاب في الأسناد العامة على الدولة مقابل الودائع والاحتياطيات
221	225	225	226	226	المساهمات الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية
51,418	45,498	41,546	36,306	33,369	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

9- الأموال الثابتة و الموجودات الأخرى (بالصافي)

بلغ رصيد الموجودات الثابتة بعد تنزيل الاستهلاكات مبلغ (1,673) مليون ليرة عام 2008 مقابل (1,737) مليون ليرة عام 2007, وتمثل هذه الموجودات العقارات والمباني بملكية المصرف وقيمة الأثاث والأدوات ونفقات التأسيس والفروع ووسائل النقل والمخزون من المطبوعات و القرطاسية التي تقتضيها طبيعة العمل بالمصرف.

التحليل الأفقي و العامودي لحساب الأرباح والخسائر:

الجدول رقم 8 يوضح حساب الأرباح والخسائر للمصرف التجاري السوري خلال فترة الدراسة (بملايين الليرات)

2008	2007	2006	2005	2004	السنة
					الإيرادات
40,046	40,101	36,829	27,533	15,944	الفوائد والعمولات المقبوضة
269,050	168,346	31,835	13,233	38,919	أرباح القطع الأجنبي
1,386	1,152	1,154	1,134	1,320	إيرادات استثمار أخرى
7,217	230	506	-	-	إيرادات سنوات سابقة
5	-	1	-	-	ربح مبيع موجودات المصرف
6	13	31	-	-	ربح فروع المناطق الحرة
317,710	209,842	70,356	41,900	56,183	مجموع الإيرادات
					المصاريف
7,725	7,303	11,580	10,556	12,121	الفوائد والعمولات المدفوعة
1,688	1,608	1,582	1,205	877	المصاريف العامة
2,515	2,483	103	91	84	المؤن و الاستهلاكات
-	-	-	16,410	5,870	مصاريف أخرى
280,657	172,007	18,085	-	-	فروق عمليات القطع
111	25	29	-	-	مصاريف سنوات سابقة
3	3	3	-	-	مصاريف استثمار أخرى
292,699	183,429	31,382	28,262	18,952	مجموع المصاريف
25,011	26,413	38,974	13,638	37,231	الأرباح الإجمالية
					يقتطع منها:
10,719	6,957	13,283	4,399	12,664	ضريبة دخل الأرباح
2,856	1,889	2,569	924	2,457	احتياطي قانوني 10%
2,856	1,889	2,569	924	2,457	احتياطي خاص 10%
-	566	-	-	-	صافي الأرباح غير المحققة (ربح تقويمي)
14,263	-	-	-	-	يضاف: صافي الخسائر غير المحققة (خسائر تقويمية)
22,843	15,112	20,553	7,391	19,653	الأرباح الصافية بعد الضريبة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

الجدول رقم 9 يوضح معدلات نمو بنود حساب الأرباح والخسائر على اعتبار سنة 2004 سنة أساس بالاعتماد على التحليل الأفقي المستند لرقم قياسي

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات					
الفوائد والعمولات المقبوضة	-	73%	131%	152%	151%
أرباح القطع الأجنبي	-	-66%	-18%	333%	591%
إيرادات استثمار أخرى	-	-14%	-13%	-13%	5%
إيرادات سنوات سابقة	-	-	-	-	-
ربح مبيع موجودات المصرف	-	-	-	-	-
ربح فروع المناطق الحرة	-	-	-	-	-
مجموع الإيرادات	-	-25%	25%	273%	465%
المصاريف					
الفوائد والعمولات المدفوعة	-	-13%	-4%	-40%	-36%
المصاريف العامة	-	37%	80%	83%	92%
المؤن و الاستهلاكات	-	8%	23%	2856%	2894%
مصاريف أخرى	-	180%	-	-	-
فروق عمليات القطع	-	-	-	-	-
مصاريف سنوات سابقة	-	-	-	-	-
مصاريف استثمار أخرى	-	-	-	-	-
مجموع المصاريف	-	49%	-	-	-
الأرباح الإجمالية	-	-63%	5%	-29%	-33%
يقتطع منها :					
ضريبة دخل الأرباح	-	-65%	5%	-45%	-15%
احتياطي قانوني 10%	-	-62%	5%	-23%	16%
احتياطي خاص 10%	-	-62%	5%	-23%	16%
صافي الأرباح غير المحققة (ربح تقويمي)	-	-	-	-	-
يضاف: صافي الخسائر غير المحققة (خسائر تقويمية)	-	-	-	-	-
الأرباح الصافية بعد الضريبة	-	-62%	5%	-23%	16%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

الجدول رقم 10 يوضح معدلات نمو بنود حساب الأرباح والخسائر بالنسبة للسنة السابقة لكل سنة بالاعتماد على التحليل الأفقي النسبي

2008	2007	2006	2005	2004	السنة
					الإيرادات
-0.14%	9%	34%	73%	-	الفوائد والعمولات المقبوضة
60%	429%	141%	-66%	-	أرباح القطع الأجنبي
20%	0%	2%	-14%	-	إيرادات استثمار أخرى
3038%	-55%	0%	0%	-	إيرادات سنوات سابقة
0%	-100%	0%	0%	-	ربح مبيع موجودات المصرف
-54%	-58%	0%	0%	-	ربح فروع المناطق الحرة
51%	198%	68%	-25%	-	مجموع الإيرادات
					المصاريف
6%	-37%	10%	-13%	-	الفوائد والعمولات المدفوعة
5%	2%	31%	37%	-	المصاريف العامة
1%	2311%	13%	8%	-	المؤن و الاستهلاكات
0%	0%	-100%	180%	-	مصاريف أخرى
63%	851%	0%	0%	-	فروق عمليات القطع
344%	-14%	0%	0%	-	مصاريف سنوات سابقة
0%	0%	0%	0%	-	مصاريف استثمار أخرى
60%	485%	11%	49%	-	مجموع المصاريف
-5%	-32%	186%	-63%	-	الأرباح الإجمالية
					يقتطع منها :
54%	-48%	202%	-65%	-	ضريبة دخل الأرباح
51%	-26%	178%	-62%	-	احتياطي قانوني 10%
51%	-26%	178%	-62%	-	احتياطي خاص 10%
-100%	0%	0%	0%	-	صافي الأرباح غير المحققة (ربح تقويمي)
0%	0%	0%	0%	-	يضاف: صافي الخسائر غير المحققة (خسائر تقويمية)
51%	-26%	178%	-62%	-	الأرباح الصافية بعد الضريبة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

الجدول رقم 11 يوضح الوزن النسبي لكل بند من حساب الأرباح والخسائر إلى مجموع فئة البند

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات					
الفوائد والعمولات المقبوضة	28%	66%	52%	19%	13%
أرباح القطع الأجنبي	69%	32%	45%	80%	85%
إيرادات استثمار أخرى	2%	3%	2%	1%	0.44%
إيرادات سنوات سابقة	0%	0%	1%	0.11%	2%
ربح مبيع موجودات المصرف	0%	0%	0.001%	0%	0.002%
ربح فروع المناطق الحرة	0%	0%	0.04%	0.01%	0.002%
مجموع الإيرادات	100%	100%	100%	100%	100%
المصاريف					
الفوائد والعمولات المدفوعة	64%	37%	37%	4%	3%
المصاريف العامة	5%	4%	5%	1%	1%
المؤن و الاستهلاكات	0.44%	0.32%	0.33%	1%	1%
مصاريف أخرى	31%	58%	0%	0%	0%
فروق عمليات القطع	0%	0%	58%	94%	96%
مصاريف سنوات سابقة	0%	0%	0.09%	0.01%	0.04%
مصاريف استثمار أخرى	0%	0%	0.01%	0.002%	0.001%
مجموع المصاريف	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

أولاً الإيرادات:

1 - الفوائد والعمولة المقبوضة:

من خلال الجدول رقم (9) نجد بأن رصيد الفوائد والعمولات المقبوضة ازداد خلال سنوات الدراسة بالنسبة إلى سنة الأساس حيث بلغت أعلى نسبة 152% سنة 2007 بالنسبة لسنة الأساس. بينما يظهر الجدول رقم (10) انخفاض هذه الفوائد والعمولات سنة 2008 كما كانت عليه سنة 2007.

أما نسبة الفوائد والعمولات المقبوضة إلى مجموع الإيرادات فقد انخفضت خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أدنى مستوى لها سنة 2008 بنسبة 13% من مجموع الإيرادات وبلغ أعلى مستوى سنة 2005 بنسبة 66% من مجموع الإيرادات ويعود ذلك إلى تدني مبالغ القروض الممنوحة من قبل المصرف التجاري السوري على اعتبارها تدر أكبر جزء من هذه العمولات والفوائد.

2 - أرباح القطع الأجنبي:

يظهر الجدول رقم (11) بأن أرباح القطع الأجنبي شكلت أعلى نسب من مجموع الإيرادات خلال معظم سنوات الدراسة (2004، 2007، 2008) حيث بلغت في هذه السنوات ما يعادل 69%،

80%، 85% من إجمالي الإيرادات وكانت الزيادة في هذه النسب على حساب النقص الحاصل في نسبة الفوائد والعمولات المقبوضة.

3- إيرادات استثمار أخرى:

وتشمل هذه الإيرادات على فوائد أسناد الدين العام وإيرادات الأوراق المالية وأرباح المساهمات في الشركات والمؤسسات المالية بالإضافة لإيرادات أخرى. ومن الملاحظ بأن هذه الإيرادات تمثل نسبة قليلة من مجموع الإيرادات فقط بلغت نسبة إيرادات الاستثمار الأخرى إلى مجموع الإيرادات 3% سنة 2005 وتمثل أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة بينما تناقصت هذه النسبة سنة 2008 لتصل إلى نسبة 0.44% من مجموع الإيرادات. أما بالنسبة لباقي عناصر الإيرادات والمتمثلة في إيرادات سنوات سابقة وربح بيع موجودات المصرف وربح فروع المناطق الحرة فإنها تشكل بمجملها الجزء الأقل في مجموع الإيرادات حيث بلغت نسبة مجموع هذه العناصر الثلاثة إلى مجموع الإيرادات ما يقارب 2% سنة 2008 وهي أعلى نسبة.

4- مجموع الإيرادات:

خلال سنوات الدراسة نلاحظ أن هناك انخفاض في سنة 2005 بالنسبة لسنة الأساس، أما في باقي السنوات فنلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن هناك ازدياد في هذه الأرباح حيث بلغت أقصاها سنة 2008 بنسبة 465% بالنسبة لسنة الأساس.

ثانياً: المصاريف:

1- الفوائد والعمولات المدفوعة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) بأن هناك انخفاض في هذه البند في جميع سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس حيث بلغ أدنى انخفاض إلى 40% من سنة الأساس وذلك سنة 2007 ومن خلال الجدول رقم (11) نجد بأن نسبة الفوائد والعمولات إلى مجموع المصاريف قد تناقصت تدريجياً حيث بلغت سنة 2004 نسبة 64% بينما بلغت سنة 2008 نسبة 3% من مجموع المصاريف.

2- المصاريف العامة:

نجد من خلال الجدول رقم (9) بأن هناك تزايد بنسبة هذه المصاريف بالنسبة لسنة الأساس، حيث بلغت سنة 2008 نسبة 92% بالنسبة لسنة الأساس (ويعود ذلك لزيادة فروع المصرف وموظفيه وما يترتب على ذلك). وبالمقابل نجد بأن نسبة المصاريف العامة إلى إجمالي المصاريف قد بلغ أدنى نسبة سنة 2007 و سنة 2008 حيث بلغت 1% من مجموع المصاريف.

3- مصاريف أخرى:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) بأن التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري قامت بإجمال هذه المصاريف في السنوات 2004-2005 ببند واحد باسم مصاريف أخرى، في حين قامت هذه التقارير بعرض هذه المصاريف بتفصيل أكثر سنوات 2006، 2007، 2008 حيث تم تفصيل هذه المصاريف تحت أسماء فروق عمليات القطع ومصاريف سنوات سابقة ومصاريف استثمار أخرى. ومن خلال الجدول رقم (11) نجد بأن نسبة هذا البند إلى مجموع المصاريف قد تزايدت خلال سنوات الدراسة من 31% سنة 2004 إلى ما يعادل 96% سنة 2008.

النسب المالية المشتقة من القوائم المالية المنشورة للمصرف التجاري السوري:
إن البيانات المنشورة في التقارير السنوية للمصرف التجاري لا تُمكن من اشتقاق جميع المؤشرات والنسب المالية الممكن استخراجها من القوائم المالية للمصرف، وبالتالي سيقوم الباحث بعرض بعض النسب التي يمكن أن يستخرجها من القوائم المالية المتوفرة.

1-نسبة القروض إلى الودائع:

وهي نسبة تعبر عن الودائع المستخدمة في القروض، وهي موجودات تعد أقل سيولة من الموجودات الأخرى ذات العائد الأعلى وفي ضوء تجربة كل بلد، يمكن استقراء حدين أعلى وأدنى لحركة هذه النسبة المهمة، لغرض متابعة استخدام الودائع في القروض. وارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض سيولة المصرف عموماً، وزيادة ربحيته الناشئة عن توظيف نسبة أعلى من الودائع في القروض.

ومن الجدول رقم (12) نلاحظ أن هناك تزايد بنسبة القروض إلى الودائع خلال فترة الدراسة فقد ازدادت من 33 % سنة 2004 إلى 111% سنة 2008 وبالمقابل نجد نتيجة هذه النسبة المالية من التوظيف سنة 2008 حقق المصرف أعلى الأرباح خلال سنوات الدراسة حيث بلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة سنة 2008 مبلغ 22,843 مليون ليرة.

الجدول رقم 12 يوضح نسبة القروض إلى ودايع المصرف التجاري السوري

2008	2007	2006	2005	2004	
142,000	138,946	134,061	108,976	102,378	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية
292,332	129,943	60,179	42,705	24,311	القروض و السلف و الحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى
434,332	268,889	194,240	151,681	126,689	مجموع القروض
259,722	228,482	227,615	267,484	243,887	الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية الدائنة
132,857	136,500	129,040	126,727	139,774	الودائع لأجل و ودايع التوفير
392,579	364,983	356,655	394,211	383,661	مجموع الودائع
111%	74%	54%	38%	33%	نسبة القروض إلى الودائع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

2-نسب هيكل التمويل:

وتمثل هذه النسب ما يشكل كل من حقوق الملكية ومجموع الودائع من مجموع مصادر الأموال. فالوزن النسبي لحقوق المساهمين هو نسبة حقوق الملكية من إجمالي المطالبات وحقوق الملكية بينما الوزن النسبي لمجموع الودائع هو نسبة مجموع الودائع من إجمالي المطالبات وحقوق الملكية. يظهر الجدول رقم (13) نسب هيكل التمويل خلال سنوات الدراسة فنجد أنه نسبة 2008 تشكل حقوق الملكية ما نسبته 14% من إجمالي مصادر الأموال بينما تشكل مجموع الودائع ما نسبته 46% من إجمالي مصادر الأموال والباقي أي نحو 40% يأتي من مصادر أخرى متفرقة ومن نفس الجدول نلاحظ أن هناك ثبات نسبي في الوزن النسبي للودائع خلال فترة الدراسة. حيث تراوحت النسبة بين 44% و 46% بينما نجد أن الوزن النسبي لحقوق الملكية ازداد خلال سنوات الدراسة من 4% سنة 2004 إلى 16% سنة 2008.

الجدول رقم 13 يوضح نسب هيكل التمويل

2008	2007	2006	2005	2004	
120,421	106,644	108,004	23,146	32,679	حقوق الملكية
392,579	364,983	356,655	394,211	383,661	مجموع الودائع
853,393	826,811	811,379	852,218	839,290	مجموع المطالبات وحقوق الملكية
14%	13%	13%	3%	4%	الوزن النسبي لحقوق الملكية
46%	44%	44%	46%	46%	الوزن النسبي للودائع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

3-نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة:

وتمثل هذه النسبة أحد المعايير المستخدمة في الحكم على كفاءة المصرف التجاري في إدارة الموجودات والمطلوبات، وتدل هذه النسبة على عدة مرات تغطية الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة. وبالتالي تقيس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه على استثماراته.

ويظهر الجدول رقم (14) بأن نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة ازدادت خلال سنوات الدراسة من 132% سنة 2004 إلى نسبة 518% خلال سنة 2008 ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة حيث بلغت سنة 2008 مبلغ 434,332 مليون ليرة وهي الأعلى بالمقارنة من باقي السنوات.

كما نلاحظ في نفس الجدول بأن هناك تناقص نسب للفوائد والعمولات المدفوعة خلال سنوات الدراسة.

وهناك مؤشر آخر يسمى هامش صافي الفوائد

وهو مقياس يشمل الفرق ما بين الفوائد المقبوضة والناجمة عن إيرادات استخدام الأصول والفوائد المدفوعة على الودائع والديون، حيث يحدد هذا المؤشر كفاءة إدارة المنشأة في إدارة أصولها ومطلوباتها بما يحقق لها أفضل عائد ممكن ينعكس بزيادة ربحية المنشأة، ويتم قياسه من خلال الفرق بين مجموع الفوائد المقبوضة ومجموع الفوائد المدفوعة مقسوماً على مجموع الأصول.

الجدول رقم 14 يوضح نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة

2008	2007	2006	2005	2004	
40,046	40,101	36,829	27,533	15,944	الفوائد والعمولات المقبوضة
7,725	7,303	11,580	10,556	12,121	الفوائد والعمولات المدفوعة
518%	549%	318%	261%	132%	نسبة الفوائد الدائنة إلى الفوائد المدينة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

4-معدل العائد على الموجودات:

وتستخدم هذه النسبة للحكم كفاءة المصرف التجاري في إدارة موارده المالية المتاحة ومعرفة كل من نقاط القوة والضعف في مختلف القرارات والسياسات المصرفية التي تتخذها الإدارة في سبيل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً. ويقاس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة، ويتم قياس معدل العائد على الأصول من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضريبة على مجموع الأصول وزيادة النسبة مؤشراً على كفاءة الإدارة في رسم سياستها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ومن خلال الجدول رقم (15) نجد أن معدل العائد على الموجودات قد تراوح بين 1% و3% خلال سنوات الدراسة حيث بلغ معدل العائد على الموجودات سنة 2008 نسبة 3%. ومن الجدول نستنتج أن هناك ضعف في كفاءة إدارة الموارد المتاحة وذلك من خلال المعدلات المنخفضة على الرغم من زيادة الأرباح الصافية.

الجدول رقم 15 يوضح معدل العائد على الموجودات

2008	2007	2006	2005	2004	
22,843	15,112	20,553	7,391	19,653	صافي الربح بعد الضريبة
853,393	826,811	811,379	852,218	839,290	مجموع الموجودات
3%	2%	3%	1%	2%	معدل العائد على الموجودات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

5-معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة المصرف في استثمار أمواله الخاصة المتمثلة بحقوق الملكية.

وتعتمد البنوك بسبب طبيعتها الخاصة على الرفع المالي من خلال الودائع ومصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياتها الاستثمارية، ومن ثم تحقيق عوائد من الأموال المتاحة من غير رأس المال، والتي تزداد كلما زادت قدرة وكفاءة الإدارة في تشغيل مصادر تمويلها. ويتم قياس معدل العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على حقوق الملكية.

ومن خلال الجدول رقم (16) نجد أن هناك انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية في السنوات 2005، 2006، 2007، 2008 مقارنة مع سنة 2004 حيث بلغ هذا المعدل سنة 2004 ما يعادل 60% بينما عام 2008 بلغ ما يعادل 19% وهذا يدل على ضعف في كفاءة إدارة المصرف في استثمار الأموال الخاصة للمصرف.

ويرى الباحث بأن النسب المالية السابقة هي من أهم النسب التي يمكن استخراجها من القوائم المالية للمصرف التجاري السوري ضمن البيانات المتوفرة من خلال التقارير السنوية للمصرف.

الجدول رقم 16 يوضح معدل العائد على حقوق الملكية

2008	2007	2006	2005	2004	
22,843	15,112	20,553	7,391	19,653	صافي الربح بعد الضريبة
120,421	106,644	108,004	23,146	32,679	حقوق الملكية
19%	14%	19%	32%	60%	معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للسنوات 2004 حتى 2008

يستنتج الباحث مما سبق:

- 1- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة.
 - 2- انخفاض نسبة الاستثمارات المالية والمساهمات وخاصة في القطاع الخاص.
- وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة أي أن هناك ضعف في كفاءة توظيف الودائع المصرفية ومصادر الأموال الداخلية في مجال الإقراض في المصرف التجاري السوري.

النتائج:

- 1- عدم اعتماد المصرف التجاري السوري على نظام محدد وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص أثار الشخصية والحكومية، وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.
- 2- لا يعتمد المصرف التجاري على أدوات التحليل المالي في اتخاذ قرار منح الائتمان.
- 3- لا يقوم المصرف التجاري السوري بطلب أي بيانات أو معلومات دورية عن العميل وذلك على الرغم من أهميتها للتأكد من استمرار قدرة العميل على التسديد، والتنبؤ بأي حالة تعثر قد يتعرض لها.
- 4- إن المصرف التجاري السوري يركز في الدرجة الأولى على الضمانات، إلا أن الضمانات لا تصلح بمفردها أساساً كافياً لمنح الائتمان المصرفي، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان.
- 5- لم يعتمد المصرف التجاري السوري على ركائز وعناصر السياسة الائتمانية مجتمعة (الشخصية – المقدرة المالية – رأس المال – الظروف المحيطة – الضمانة). والاعتماد على معيار الملكية بدلاً من معيار الكفاءة. حيث ورد في جميع أدبيات دراسة الائتمان أهمية العناصر المذكورة لما لها دور مهم في الحكم على جدارة المقترض.
- 6- هناك ضعف لدى المصرف التجاري السوري في إدارة السيولة وذلك من خلال أرصدة النقد المرتفعة لدى صندوق المصرف المركزي.
- 7- غياب استخدام التحليل المالي والنسب المالية في التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري على الرغم من أهميتها في تحديد مدى كفاءة الإدارة في توظيف مواردها المالية وسلامة قراراتها الائتمانية.
- 8- انخفاض نسبة الاستثمارات المالية والمساهمات وخاصة في القطاع الخاص.
- 9- لا يقوم المصرف التجاري السوري بنشر قائمة التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية السنوية المنشورة والتي بدورها تساعد على التقييم والتحليل المالي.

التوصيات:

- 1- ضرورة دراسة محتوى السياسات الائتمانية في المصارف التجارية من وقت لآخر وإجراء التغييرات المطلوبة وبما تتلاءم مع تعليمات المصرف المركزي.
- 2- يجب أن يعتمد متخذ قرار منح الائتمان على المعلومات والبيانات التي يتم الوصول إليها من خلال الاستعلام المصرفي عن طالب الائتمان ودراسة الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة وبالصناعة أولاً ومن خلال التحليل المالي ثانياً من أجل الوصول إلى قرار ائتماني سليم.
- 3- يجب أن تولي إدارة المصرف التجاري الاهتمام بمتابعة القروض الممنوحة للعملاء والتأكد من استغلال أموال التسهيلات واستخدامها من قبل العملاء المقترضين في المجالات التي اتفق عليها مع المصارف.
- 4- إلزام طالبي التسهيلات الائتمانية بإعداد وتقديم بيانات مالية دورية حقيقية وصحيحة بحيث تكون مدققة من قبل محاسبين قانونيين.
- 5- بما أن المشاريع المطلوب تمويلها من قبل المصرف التجاري متنوعة من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية يفضل عند منح الائتمان المصرفي لهذه المشاريع أن تتم دراسة جدوى اقتصادية للمشروع الممول من خلال مكتب دراسات جدوى مستقل وذو كفاءة عالية أو أن يتم إيجاد قسم في المصرف التجاري يختص بإعداد دراسات جدوى على مستوى وكفاءة عالية يضمن عدد من أصحاب المهارات العلمية العالية.
- 6- على إدارة المصرف التجاري السوري أن تقوم بضبط مخالفات الإجراءات التنظيمية والمتعلقة بمنح الائتمان داخل المصرف في الوقت المناسب والعمل على الحد من هذه المخالفات.
- 7- أن تسعى إدارة المصرف التجاري إلى زيادة التوظيفات المالية على اعتبار أن هناك نسبة سيولة عالية موجودة في صندوق المصرف ولدى المركزي.
- 8- تدريب الموظفين على الفهم الأعمق للقوائم المالية وخصوصاً قائمة التدفقات النقدية والالتزام بتطبيقها في قرارات الإقراض المصرفي نظراً لازدياد أهميتها.
- 9- ضرورة تطبيق المصرف لأنظمة فعالة في مراقبة الائتمان ومتابعته بعد عملية المنح.
- 10- أن يقلل المصرف التجاري السوري من سياسته المتشددة في منح القروض والعمل على توظيف الفوائض النقدية لديه ضمن أصول تدر عوائد أكبر وعلى النحو الذي يمكنه من تحقيق أهدافه وأهداف الاقتصاد الوطني.

- 11- ضرورة قيام المصرف التجاري السوري بالعمل على تنويع استثماراته من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.
- 12- الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات لدى المصرف التجاري السوري ورفع كفاءة العاملين فيها بما يمكنه من إعداد الدراسات الاقتصادية والمصرفية بكفاءة عالية وحتى تكون هذه الدراسات أداة مساعدة في مجال صياغة السياسات واتخاذ القرارات الائتمانية في المصرف.
- 13- أن يكون القرار الائتماني للمصرف مستنداً على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني.
- 14- زيادة مستوى تأهيل العاملين في الائتمان المصرفي وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة في مجال دراسة الائتمان وتقييمه ومتابعته وذلك من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة وتوفير البرامج والأنظمة الآلية المتطورة في هذا المجال.
- 15- أن يلتزم المصرف بصرف قيمة القرض للمقترض على دفعات تتناسب والاحتياجات الفعلية للمشروع الممول وبحيث تتناسب عملية صرف قيمة القرض مع سير العمل في تنفيذ المشروع في حال كون التمويل لمشروع جديد أو لتوسعة مشروع قائم.
- 16- يجب أن يتسع دور المصرف التجاري السوري من كونه ممول إلى دور تنموي واستشاري للمشروع الذي سيقوم بتمويله.
- 17- ضرورة تطبيق المصرف لأنظمة فعالة في مجال مراقبة الائتمان ومتابعته بما في ذلك أنظمة التنبؤ المبكر بالتعثر المالي بحيث يتم وضع القرض تحت المراقبة والمتابعة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر.
- 18- يوصي الباحث بالاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنشأة عند اتخاذ قرارات الائتمان.

والله ولي التوفيق

المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية:

- 1- اتحاد المصارف العربية، أساليب المعايضة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي، 1987.
- 2- ارشيد. عبد المعطي وجودة. محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- 3- إسماعيل. إسماعيل ومحمد. منير شاكر ونور. عبد الناصر، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، 2000.
- 4- الحسني. صادق، التحليل المالي والمحاسبي — دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، جامعة عمان، 1993.
- 5- الحسني. صادق، التحليل المالي والمحاسبي، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، 1993.
- 6- الحسين. فلاح الحسن، الدوري، مؤيد، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 7- الحسيني. فلاح، إدارة المصارف (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، بدون دار نشر، القاهرة، 2000.
- 8- الحمزاوي. محمد، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2000.
- 9- الحناوي. محمد صالح وقرياقص. رسمية، أساسيات الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 10- الحوراني. أحمد، المؤسسات المصرفية في الأردن، دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، 1979.
- 11- الحياي. وليد ناجي والبطمه. محمد عثمان، التحليل المالي (الإطار النظري وتطبيقاته العملية)، دار منين، عمان، 1996.
- 12- الحياي. وليد ناجي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998.
- 13- الخضير. محسن أحمد، الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987.
- 14- الخضير. محسن أحمد، الائتمان المصرفي، منشورات مكتبة الأنجلو المصرفية للطباعة والنشر، القاهرة، 1995.

- 15 - الخضري. محسن، الديون المتعثرة: الظاهرة.. الأسباب.. العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
- 16 - الخلايلة. محمود، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان، 1998.
- 17 - الدهراوي. كمال الدين، تصوير نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987.
- 18 - الراوي. خالد، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح الحاسبي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 19 - الريحان. بكر، أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه، البنوك في الأردن، المجلد الواحد والعشرون، العدد التاسع، 2002.
- 20 - الزبيداني. جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي — المنظور المحلي، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 21 - الزبيدي. حمزة محمود، إدارة المصارف — إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 22 - الزبيدي. حمزة، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
- 23 - الزبيدي. حمزة، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 24 - الزبيداني. جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، الطبعة الأولى، منشورات دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
- 25 - السمهوري. محمد، اقتصاديات في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، 1999.
- 26 - السويج. هاشم، التدفق النقدي، المحاسب القانوني العربي، عدد 65، 1961.
- 27 - السيد. إسماعيل، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- 28 - السيسي. صلاح الدين، قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
- 29 - السيسي. صلاح الدين، نظم المحاسبة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- 30 - الشاهد. سمير، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002.
- 31 - الشراح. رمضان، البنوك التجارية، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، 1993.
- 32 - الشماع. خليل وعبد الله. خالد أمين، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف الغربية، 1990.

- 33- الشيرازي. عباس، نظرية المحاسبة، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- 34- الضحى. عبد الفتاح والسرايا. محمد السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- 35- العرقسوسي. محمد سليم، العمليات المصرفية: تسهيلات وخدمات، منشورات جامعة دمشق، وزارة التعليم العالي، المجلس الأعلى للمعاهد المتوسطة، دمشق، 2001.
- 36- العريضي. عدنان، الوسيط في إدارة المصارف، الطبعة الأولى، بيروت، 1988.
- 37- العمار. رضوان، مبادئ في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الآلاء للطباعة، عمان، 1996.
- 38- اللوز. سليمان، زويلف. مهدي، الطراونة. مدحت، إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 1997.
- 39- الليثي. فؤاد محمد، نظرية المحاسبة: المدخل المعاصر، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
- 40- النجار. فريد راغب، إدارة نظم التمويل ونماذج الاستثمار، نبها، مصر، 1985.
- 41- النجار. فايف جبر حسن، التحليل الائتماني: مدخل اتخاذ القرارات، عمان، مطبعة بنك الإسكان، 1997.
- 42- النجار. فايف جبر حسن، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة مصرف الإسكان، الطبعة الأولى، عمان، 1997.
- 43- النجار. فريد راغب، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 44- الهواري. سيد، الاستثمار، الجزء السادس من الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1982.
- 45- أبو العيون. محمود، توزيع الائتمان المصرفي بين الحكومة والقطاع الخاص، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1988.
- 46- أبو قحف. عبد السلام وحنفي. عبد الغفار، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.
- 47- جمعة. أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، 2003.
- 48- حسبو. هشام أحمد، التحليل المالي لقوائم المصارف التجارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991.
- 49- حماد. طارق عبد العال، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

- 50- حمود. سمير سليم، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1993.
- 51- حنان. رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 52- رجب. معين، النقود والمصارف، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، الطبعة الثانية، 1999.
- 53- رشيد. عبد المعطي وجودة. محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
- 54- رمضان. زياد، إدارة الأعمال المصرفية، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، 1997.
- 55- رمضان. زياد وجودة. محفوظ، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
- 56- روجي. أسعد محمد، معالجة وإدارة الديون المتعثرة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2002.
- 57- زامل. أحمد محمد، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الثاني، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض، 2000.
- 58- سويلم. محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارنة)، مكتبة الإشعاع الفنية، 1997.
- 59- شامية. أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2000.
- 60- شامية. أحمد زهير، النقود والمصارف، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1993.
- 61- شعيب. أندره، ندوة المصارف اللبنانية في مواجهة الأزمة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1985.
- 62- شوقي. حسني عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983.
- 63- شيحة. مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 64- صديق. أنور، الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشأة الأعمال، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987.
- 65- طارق. طه، إدارة البنوك، المعهد العالي للإدارة والحاسب الآلي، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 66- عبد الحميد. عبد المطلب، البنوك الشاملة — عملياتها، إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 67- عبد العزيز. أحمد، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999.

- 68- عبد الله. خالد أمين، العمليات المصرفية – الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- 69- عبد الهادي. محمد سعيد، الإدارة المالية والاستثمار والتمويل ، دار حامد للنشر، عمان، 1999.
- 70- عقل. مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000.
- 71- عقل. مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1989.
- 72- عقل. مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، (مؤسسة عبد الحميد البساط)، بيروت، 1995.
- 73- غنيم. أحمد، الديون المتعثرة والائتمان الهارب قراءة في واقع الأزمة، مصر، 2001.
- 74- فضالة. أبو الفتوح علي، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999.
- 75- فلوح. صافي وإسماعيل. إسماعيل ومرعي. عبد الرحمن وحمزة. محي الدين ، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد، دمشق، 2009.
- 76- فلوح. صافي، المحاسبة الإدارية ودراسة الميزانيات، الطبعة الثانية، منشورات جامعة دمشق، 1997.
- 77- فهد. نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 78- قريصة. صبحي، العقاد. مدحت، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة للطباعة النشر، 1983.
- 79- لطفي. أمين السيد أحمد، التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمارات في الأوراق المالية بالبورصة، 1998، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
- 80- مبارك. عبد المنعم، النافقة. أحمد، النقود والبنوك، مركز الإسكندرية، كتاب الإسكندرية، مصر، 1995.
- 81- مبارك. عبد المنعم، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984.
- 82- محمد. محمود عبد ربه، مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 84- مطر. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.

- 85- مطر. محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 86- مطر. محمد، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997.
- 87- معايير المحاسبة الدولية، الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 1999.
- 88- هندي. منير، إدارة البنوك التجارية — مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002.
- 89- هندي. منير، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.

ثانياً: الكتب باللغة الإنكليزية:

1. Donold Kieso, and others, Intermediate Accounting, John Wiley, 2001.
2. Edward, Reed, Edward. Gill, Commercial Banking, fourth edition, Prentice Hall International, New Jersey, 1989.
3. George V. Reynolds. Information system for managers, ST. Pal: West publishing Company.
4. Horne. Von, James. G, Finincial management and policy, Ninth Edidtion, Parntice-Hall, International, New York, 1992.
5. J, Oliver G., Commercial Banking, Nastroned Co., 1978.
6. Kieso. D.E, Weygand. J.J, Warfield. T. D, Intermediate Accounting, New Jersy, Wiley, 2005.
7. Madura. Jeff, Financial Markets and Institutions, third Edition, West Publishing, New York, 1995.
8. Nedler. P., Commercial Banking the Economy, Third edition, N. Y. Random House, 1987.
9. Paul F. Jessup. Modern Bank Management. St Paul west Publishing Co. 1980.
10. Read. E, Commercial Banking, N. J. Pronta – Hall, 1980.
11. Williams. M. R. Performance Appraisal in Management, Heinemann. London, 1975.

ثالثاً: الرسائل والمجلات العلمية:

- 1- الباز. مصطفى، مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، جامعة عين شمس، 1990.
- 2- الشطي. علي سليمان، تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1996.
- 3- العبادي. محمد عيسى، تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك المدرجة في سوق عمان المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995.
- 4- العريبي. نضال، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني والعشرين، العدد الثاني، 2007.
- 5- العواودة. وليد، تحليل العلاقة بين مستوى السيولة وبين حجم التسهيلات الائتمانية للبنك العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، 1998.
- 6- المقابلة. علي حسن، العوامل المؤثرة على سرعة تداول النقود في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، 1995.
- 7- المومني. منذر، التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية: أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس بعد المائة، العدد السادس، 2000.
- 8- النمري. أحمد، القروض المصرفية الصعبة بين البنوك المقرضة والفعاليات المقترضة، مجلة البنوك في الأردن، مجلد تاسع، عدد ثالث، 1990.
- 9- الوابل. وابل بن علي، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة الإدارة العامة، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثاني، الرياض، السعودية، 1996.
- 10- بدران. علي، أزمة الديون الصعبة والمشكوك في تحصيلها لدى المصارف، مجلة المحاسبة، العدد 27، عمان - الأردن، 1994.
- 11- حسن. محمود، أسس منح التسهيلات الائتمانية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني، العدد الأول، كانون الثاني، 1982.
- 12- خوري. نعيم سابا، انهيار إنرون وتداعياته على البيئة المحاسبية، مجلة المدقق، العدد 51، عمان، الأردن، 2002.
- 13- دهمش. نعيم، كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد 41، 1989.

- 14- رمو. وحيد، أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 2، عمان، 1999.
- 15- زوباري. ريم، التحليل المالي للأنشطة غير التقليدية في المصارف (دراسة مقارنة بين البنك العربي في الأردن والمصرف التجاري السوري)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2005.
- 16- عبد القادر. محمد، المداخل الرئيسية لتحقيق النجاح في إقامة وتنفيذ المشروع الاستثماري وأسباب فشل وتعثر المشروعات، مجلة الإدارة، المجلد 27، العدد الأول، مصر، 1994.
- 17- عطية. سليمان، نموذج الائتمان في البنوك التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 1990.
- 18- عميرة. تغريد صلاح الدين، كفاءة البنوك التجارية في الأردن من منظور جزئي 1979-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1992.
- 19- غانم. مروان، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان، 2002.
- 20- غنام. ريم، دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسة التسليفية في المصارف الحكومية – تطبيق على المصرف الصناعي السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.
- 21- فولي. حسني، مخاطر الائتمان المصرفي من منظور تأميني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 9، العدد 4، السنة التاسعة، عمان، الأردن، 2001.
- 22- كعدان. حسان، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1997.
- 23- لطفي. منير موسى، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الأول، 2002.
- 24- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المحاسبة والتدقيق: تنمية الوعي لدى المدققين، المجلد الثاني، العدد الثالث، عمان، الأردن، 2000.
- 25- مطر. محمد، أهمية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 1996.
- 26- معلا. ناجي وظاهر. أحمد، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد السادس، العدد الثاني، الجامعة الأردنية، 1999.

- 27- ناجي. وليد، الوسائل والأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي، مجلة الإدارة، معهد الإدارة العامة، العدد الثالث والخمسون، مسقط، يونيو، 1993.
- 28- هنلي. كلود، أرقى المصارف أداء، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان، المجلد السابع، العدد الثالث، 1999.

رابعاً: الدورات والأنظمة والإحصاءات الرسمية:

1- الغصين. راغب، المعيار المحاسبي الدولي السابعة (قائمة التدفقات النقدية)، جمعية المحاسبين القانونيين، دورة معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية بتاريخ 2007/7/15.

2- النظام الداخلي للمصرف التجاري السوري، الصادر بتاريخ 19-4-2007.

3- المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2004، 2005، 2006، 2007، 2008.

خامساً: مواقع الإنترنت:

- www.bsc-bank.com
- www.aicpa.com
- www.bcs.gov.sy